ممثلون للجهاد يلتقون وزير الدفاع لمتابعة اتفاق المصالحة مع السلطة

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 5 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 1 ابريل 2009 العدد (190) Wed. 5/4/1430 - 1 April 2009 70 ريالاً 16 صفحة

■ "النداء" - خاص

من المقرر أن يلتقي، اليوم الأربعاء، وزير الدفاع ومحافظ أبين، بأعضاء في جماعة الجهاد كان رئيس الجمهورية أصدر عفوا عنهم مطلع فبراير الفائت.

وتشن السلطات، منذ السبت، حملة أمنية يقودها وزير الدفاع للقبض على 56 مطلوبا من جماعة جهادية منشقة متهمة بتنفيذ أعمال عنف وزعزعة الأمن في أبين.

وقال نادر الشدادي، وهو زعيم إحدى جماعات الجهاد التي وقعت اتفاق صلح مع السلطة في فبراير الماضي، إن اللقاء مع وزير الدفاع والمحافظ يأتي "لتأكيد التزامنا بالاتفاق مع الدولة"، وهو ما أكده حسان ديان، ممثل جماعة الجهاد الذي قال لـ"النداء" إن اللقاء سيبحث "التزام الحكومة بتعهداتها للجماعة وإنهاء الشكوك بشأن التزامنا بمواقفنا"، وأنه يهدف "إلى وقف الهجمات على قائمة الـ37" الذين سبق أن عفا عنهم الرئيس.

وأوضح أن اللقاء سيشمل متابعة الإفراج عن 11 شخصا مازالوا رهن السجن كان صدر أمر رئاسي بإطلاقهم ومعالجة أوضاعهم، وصرف رواتب 150 شخصا معتمدة من مصلحة شؤون القبائل.

وحتى مساء الثلاثاء وصل عدد المعتقلين إلى 27 شخصا من المطلوبين. وقالت مصادر محلية لـ"النداء" إن قوات الأمن تنتشر في مداخل وشوارع مديرية جعار معززة بأطقم

التتمة في الصفحة 4
تفاصيل أخرى ص3

اختطاف هولندي وزوجته من العاصمة، بعد أسبوع ساخن بتبادل الخطف بين بني ظبيان والقفر

تستمر جماعة مسلحة تنتمي إلى قبيلة بني ظبيان بصنعاء في احتجاز زوجين هولنديين اختطفا ظهر الثلاثاء من العاصمة.

وتبادلت قبيلة بين ظبيان وقبيلة من مديرية القفر باب أعمال خطف لأشخاص ينتمون للقبيلتين في أول عملية من نوعها في اليمن.

وتأكد اختطاف زوجين هولنديين يقيمان في اليمن ويعملان في مشروع مياه بمحافظة تعز على أيدي مسلحين من قبيلة آل سراج، إحدى قبائل بني ظبيان، بعد تضارب الأنباء بشأن هوية الضحيتين.

وقال مسؤول في السفارة الهولندية بصنعاء لـ"رويترز" عقب تردد أن المختطفين ايطاليان "أنهما زوجان هولنديان يعيشان في اليمن وخطفا قرب العاصمة".

وذكر مصدر قبلي أن الخاطفين يطالبون بتعويضات مالية على خلفية حادث إطلاق نار عند نقطة تفتيش حكومية قبل قرابة العام أصاب أفرادا من القبيلة.

ونقل الخاطفون الزوجين إلى مناطق آل سراج

التتمة في الصفحة 4

غزو "الحراك الجنوبي" من الداخل

■ سامي غالب

تتداخل الفصول في الركن الجنوبي. وفي الربيع الأول بعد الضربة الأمنية التي نزلت بقيادة «الحراك الجنوبي» في 31 مارس 2008، تساقطت أوراق عديدة من شجرة الاحتجاجات السلمية، لكأن قادة «الحراك» تطوعوا لإنجاز ما عجزت عن بلوغه الأداة الأمنية للسلطة. حاملين بأيديهم الحراك إلى خريفه المبكر!.

سقطت ورقة الوحدة. وفي الأسابيع الماضية آلت الوحدة المنشودة إلى فُرقة، وبدلاً من هيئة موحدة تطلّع إليها الناشطون في المحافظات الجنوبية والشرقية، وأنصارهم في اليمن والخارج، أفرز التسابق المحموم على «احتكار تمثيل الضحية» 3 هيئات تتزاحم على القمة، هي: هيئات حركة النضال السلمي «نجاح»، والهيئة الوطنية العليا للاستقلال (ناصر النوبة)، والمجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب واستعادة دولته (باعوم).

ورقة التفوق الاخلاقي لحركة الاحتجاج، بما هي السلاح الأمضى للضحية في مواجهة سلطة متنمرة، توشك أن تسقط. فالخطاب الذي يصدر عن أطراف في الحراك، وبث في مواقع ومنابر اعلامية تنسب نفسها إليه، أبعد ما يكون عن روح «القضية الجنوبية» ونبل مقاصدها. فهو خطاب مغمّس بالجهل وطافح بمفردات بذيئة، لا تمت بصلة إلى التسامح والتحضر والمدنية، ويقترب من خطاب الصحف الصفراء التي تمولها الأجهزة ومراكز القوى للنيل من مصداقية المعارضين والناشطين المدنيين والحقوقيين وعدالة القضايا التي يتبنونها.

«الضحية» يتمثل أحياناً قيم الجلاد، يتماهى بخطابه ويقتفي خطاه. ولئن انحدر بعض الصحف والمواقع المحسوبة على السلطة إلى دَرْك تعيير المعارضين والناشطين (والناشطات) بلون بشرتهم أو بأماكن ولاداتهم ومواطن أجدادهم، كما حدث لرضية شمشير وفيصل بن شملان وحسن باعوم، فإن منابر إعلامية تزعم تمثيلها للجنوب ودفاعها عن «الحق الجنوبي» تورطت في نشر وبث ما يثير الاشمئزان، كالحديث عن «يهود الحجرية» و«فرس اليمن». والمغزى أن هذا الخطاب الجهول الطافح بالكراهية يهدد القضية الجنوبية في أقدس مقاصدها، وهو تحقيق المواطنة المتساوية. وتعيير «الشمالي» بأنه يهودي أو فارسي، لا يختلف عن تعيير العدني

التتمة في الصفحة 4

45 % من السجينات على ذمة قضايا أخلاقية متزوجات تحت سن الـ18

■ نبيل سبيع

هناك الآن شابة في تعز تبلغ 23 عاما وتطالب المحكمة بفسخها من زوجها المختفي والمنقطع عنها منذ سنوات. ووراء هذه الشابة التي سنرمز لها بالحرف "س"، قصة مؤسفة.

ولدت "س" عام 1986. وتم تزويجها، وهي تحت سن الـ18، من رجل في الـ42 من عمره. لكن زواجها لم يدم طويلا. فبعد قرابة 6 أشهر فقط، هجرها زوجها واختفى من حياتها نهائيا.

بعد اختفائه، تعرفت على ابن صديقة والدتها الذي كان يبلغ 30 عاما تقريبا، والذي ستفر معه، بعد وفاة أمها، وتحمل منه. بعد ذلك، قبض عليها وقدمت إلى المحكمة بتهمة "الزنا المحصن". وفي المحكمة، تولى الدفاع عنها مشروع الحماية القانونية للسجينات والمعنفات الذي ينفذه فرع اتحاد نساء اليمن في تعز بالشراكة مع منظمة "أوكسفام". وبعد المداولات، أسقط عنها حد "الزنا المحصن" وحكم عليها بعقوبة "الزنا غير المحصن"، لتغادر السجن، بعد قضاء الفترة، وتبدأ في المطالبة بفسخها من زوج غير موجود.

هذه واحدة من قصص 57 سجينة مررن على سجن تعز خلال الفترة يونيو -2005 ديسمبر 2008، في قضايا زنا وفعل فاضح، وجميعهن تم تزويجهن مبكرا بين الحادية عشرة والخامسة عشرة من أعمارهن، وفقا لمديرة مشروع الحماية القانونية المحامية إشراق المقطري.

وتمثل نسبة السجينات من المتزوجات باكرا المحكومات

التتمة في الصفحة 4

ثالث حكم بالإعدام في قضايا تخابر خلال عام

الجزائية تقضي بإعدام اثنين من المتهمين بالتخابر لصالح إيران ومقربون يقولون إن المحاكمة لم تستند لأدلة مادية

● المتهم المبرأ من الحكم

وصفت مصادر قريبة من متهمين قضت المحكمة الجزائية بإعدامهما بتهمة التخابر لصالح إيران الحكم بالجائر. وقالت إن المحاكمة استندت إلى اعترافات انتزعت تحت التعذيب.

وقضت المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب، في جلسة لها الثلاثاء، بإعدام المتهم الأول عبدالكريم علي عبدالكريم لالجي، 33 سنة، والمتهم الثاني هاني احمد دين، 31 سنة، بالإعدام تعزيرا، بعد إدانتهما بالتخابر لصالح إيران، فيما برأت المتهم الثالث اسكندر عبدالله يوسف عبده لعدم كفاية الأدلة ضده.

التتمة في الصفحة 4

خذلان سعودي وتعمد قطري أخرجا الرئيس عن طوره

■ "النداء":

خرج الرئيس علي عبدالله صالح عن طوره وغادر الجلسة المغلقة للقادة العرب إلى جناحه في الفندق الذي يقيم فيه، بعد أن رفض رئيس القمة، أمير قطر، إعطاءه الفرصة لطرح مشروع لإقامة اتحاد عربي بدلا من جامعة الدول العربية، في تصرف اعتُبر ردا من الدوحة على تصريحات للرئيس صالح سبقت القمة بأيام أعلن فيها انتهاء الوساطة القطرية في صعدة ووصفه لتلك الخطوة بأنها خطأ من الجانب الحكومي وقال إن دخول قطر على خط الوساطة قد شجع الحوثيين وجعلهم يرون في أنفسهم ندا للدولة.

الرئيس أضاف أن مقترحه، الذي كان ينبغي عرضه على القادة العرب في الجلسة المغلقة، هو امتداد لمبادرة الملك السعودي بشأن المصالحة العربية والتي بدأت في قمة الكويت. لكنه فوجئ قبل ساعات من موعد انعقاد القمة بأن الملك السعودي يصدر إعلانا ظهر فيما بعد أنه مجمل ما جاء في إعلان الدوحة، وقد احتوى الإعلان على جملة من القواعد المحددة للعلاقات العربية العربية كانت في صلب مبادرة اليمن.

وإذ يبدو أن حرص الرئيس صالح على التقارب مع الرياض والقاهرة باعتبارهما تمثلان خط الاعتدال، في مقابل معسكر الممانعة الذي تقوده سورية، إلا أن الأزمة الصامتة مع الدوحة لم تكن لترضي السعودية بصورة تجعلها تساند مقترح اليمن، أو دفنه بطريقة دبلوماسية من خلال تضمينه كفكرة في البيان الصادر عن القمة لن يلزم حدا تنفيذه كما هو الحال مع عقود من القرارات أو التوصيات التي تصدر عن القمم العربية.

وحيث أن الجهود السعودية نحو تحقيق المصالحة العربية بدت وكأنها امتداد لسياسة الاحتواء التي اقترحتها الإدارة الأمريكية لدول الممانعة العربية، حتى لا تضطر هذه الدول للتحالف مع إيران، غير أن حرص الدبلوماسية اليمنية على البقاء بعيدا عن سياسة المحاور قد جعلها تفقد من يساند رؤاها أيا كان صواب تلك الرؤية. وإذا ما أضيف إلى هذا

التتمة في الصفحة 4

"حصانة البرطي" عنوان مواجهة بين مجلس النواب والقضاء ووزير العدل

المبارزة بجهل الدستور!!

أشعلت قضية مقتل مدير مديرية خدير، محمد منصور الشوافي، وما تبعها من إجراءات أمنية وقضائية، أبرزها اعتقال عضو مجلس النواب أحمد عباس البرطي، خلافاً حاداً بين مجلس النواب من جهة، ووزير العدل والنيابة العامة ومجلس القضاء من جهة أخرى، وكل طرف يشهر ما يدعم موقفه من مواد الدستور والقوانين واللوائح، وكل يتهم الآخر بالجهل بها.

أمس الثلاثاء وصل الخلاف بين الجانبين الذروة، إذ وقّع 80 نائبا طلب استجواب وزير العدل، وسط لهجة شديدة من قبل النواب من مختلف الكتل تجاهه، وترتفع الأصوات لتنادي بسحب الثقة عنه، ومحاسبة وكيل نيابة تعز، لمخالفتهم الدستور في إجراءات اعتقال البرطي.

في المقابل، رد مجلس القضاء الأعلى على رسالة النواب التي طالبوا فيها بالإفراج الفوري عن زميلهم، وحماية ممتلكاته والمطالبة بمساءلة النائب العام ورئيس نيابة تعز لـ"مخالفتهما للدستور والقانون" بسجن البرطي واتهامه بالتلبس في قضية مقتل الشوافي وعدم التأكد من ملابسات الحادث؛ رد مجلس القضاء الأعلى بنص المادة 149 من الدستور التي تقضي باستقلال القضاء وألا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ويعتبر التدخل في شؤون القضاء جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم، داعيا إلى ضرورة ترك الفرصة للسلطة القضائية للقيام بواجباتها كاملة دون تأثير على سير العدالة. جاء ذلك بعد أن صُدم النواب بعد جلستهم ومطالبهم تلك بقرار جديد للمحكمة المختصة في محافظة تعز مددت فيه حبس النائب أحمد البرطي لمدة 20 يوما على ذمة التحقيق في القضية.

"القضية تكشف جهل الطرفين بالدستور والقانون" قال المحامي خالد الآنسي، المدير التنفيذي لمنظمة "هود" في تصريح إلى موقع "الصحوة نت". يضيف: "هي نموذج عجيب للعبث بالدستور والقانون وبحقوق المواطنين، سواء من حيث إجراءات اعتقال النائب البرطي التي تمت بالمخالفة للائحة المجلس وللدستور، أم إجراءات مجلس النواب والمتمثلة في إصدار أوامر للقضاء".

وكانت جلسة الاثنين عاصفة، أخذها النواب كمسألة سيادة وكرامة. "إننا اليوم كسلطة تشريعية على المحك، إما أن ننتصر للدستور والقانون أو نقدم استقالتنا خير لنا من هذه المهزلة" قال النائب عبدالرزاق الهجري. ورفعت الجلسة عشر دقائق احتجاجاً على تغيُّب وزير العدل، الذي حضر بعد اتصال هاتفي من رئيس مجلس النواب يحيى الراعي، ورفض النواب كل المبررات التي ساقها الوزير عن النيابة لقانونية سجن البرطي لتلبسه بمقتل الشوافي، معتبرين قرار النيابة بتمديد سجن البرطي 20 يوما استهتارا واستخفافا بالسلطة التشريعية ودلالة على الجهل بنصوص الدستور أو التحيز في القضية لصالح أحد الأطراف.

وزير العدل سمع الانتقادات اللاذعة واستفزته كثيراً، وحاول مغادرة القاعة لولا أن حال بعض النواب دون مغادرته، ورد على اتهامات النواب "نحن رجال دولة نتعامل بمسؤولية ولسنا عصابات وقطاع طرق".

وقال الوزير إنه ليس من صلاحياته، ولا حق للبرلمان في إلغاء قرار قضائي ودافع عن قرار رئيس نيابة، مشيراً إلى أن النيابة هيئة قضائية بنص الدستور والقانون، ولا يجوز لأي جهة إلغاء أو تعديل قرارها إلا إذا كانت هيئة قضائية مختصة، مشيرا إلى أن من واجب رئيس النيابة مباشرة التحقيق عقب تسليم البرطي من أجهزة الأمن، مؤكداً وجود قرار قضائي يتهم البرطي بالتلبس.

استمات النواب في مقارعة وزير العدل، الذي يمثل -بطبيعة الحال- واجهة بالنيابة عن القضاء المستقل. فعلوا ذلك كما لم يفعلوا في قضية من قبل، كلهم تحدثوا باسم حماية الدستور والقوانين، ثاروا كما لا يفعلون في عشرات الانتهاكات والجرائم التي تطال من يمثلونهم، ولا يحركون لها ساكناً، وإن فعلوا فمن باب إسقاط الواجب. واعتبر النائب صخر الوجيه هذه القضية نموذجا للتلاعب بقضايا آلاف المواطنين من انتهاك وضياع لحقوقهم.

مجلس النواب شكل، الأسبوع الماضي، لجنة برلمانية من خمسة أعضاء للنزول إلى محافظة تعز ومديرية خدير للتحقيق فقط في سلامة الإجراءات المتخذة بحق النائب أحمد عباس البرطي، الذي كان متواجدا في إدارة الأمن ساعة مقتل الشوافي، وذلك بعد مذكرة رفعها وزير العدل إلى رئيس مجلس النواب بشأن إخطاره بإجراءات النيابة العامة تجاه البرطي "الذي ضبط متلبساً بتهمة قتل المجني عليه أحمد منصور الشوافي"، طبقاً لأحكام المادة 204 من اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

غير أن اللجنة التي باشرت مهامها نهاية الأسبوع الماضي، وتقصت ملابسات اعتقال زميلهم، خلصت إلى أن الإجراءات المتخذة بحق النائب البرطي مخالفة لأحكام المادة 82 من الدستور (رقمها في الدستور 81)، والمادة 203 من اللائحة الداخلية للمجلس والمادة 98 من قانون الإجراءات الجزائية، وبالتالي فإن مذكرة وزير العدل لم تتوافر فيها المبررات القانونية، ورأت اللجنة بأن حالة التلبس المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية لا تنطبق على واقعة القبض على البرطي.

وتنص المادة 203 على عدم مؤاخذة عضو مجلس النواب بحال من الأحوال بسبب الوقائع التي يطلع عليها أو يوردها للمجلس أو الأحكام والآراء التي يبديها في عمله في المجلس أو لجانه أو بسبب التصويت في الجلسات العلنية أو السرية، ولا يطبق هذا الحكم على ما يصدر من العضو من قذف أو سب. فيما تنص المادة 81 من الدستور على عدم جواز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي، إلا بإذن من مجلس النواب، ما عدا حالة التلبس، وفي هذه الحالة يجب إخطار المجلس فوراً وعلى المجلس أن يتأكد من سلامة الإجراءات... ونص المادة 204 من اللائحة الداخلية لمجلس النواب هو ذاته المادة 81 من الدستور.

اللجنة التقت المحافظ، الذي أكد أن هناك خلافاً بين وكيل المحافظة الشيخ محمد منصور والمواطنين، بمن فيهم النائب البرطي، حول عدد من القضايا، ومنها تعيين حميد الغزالي مديراً لأمن المديرية برغبة الشوافي، وبعد رفض المواطنين للغزالي تم تعيين مدير أمن آخر وتم إقناع الوكيل بذلك. ولم يشر التقرير إلى رأي المحافظ حول تعيين مدير المديرية وشقيق الوكيل، أحمد منصور الشوافي، إما سقطاً من تقرير اللجنة البرلمانية وإما أن المحافظ لا يرى سوى الخلاف على تعيين مدير الأمن، وهو ما أثير في المجلس وتجلى في مطالبة النائب عبدالرزاق الهجري الذي طالب بإحالة محافظ تعز ووكيله لشؤون المناطق الشرقية للتحقيق، قائلا إنهما سبب ما حدث، لإصرارهما على تعيين المجني عليه أحمد الشوافي مديرا للمديرية خلافا لرغبة أبناء المديرية، رغم علمهم بالخلاف الشديد بين آل الشوافي وآل البرطي.

وطبقاً لمدير أمن خدير، العقيد أحمد رزار المخلافي، أفاد بوصول النائب البرطي إلى إدارة أمن المديرية الساعة الثامنة والنصف صباحاً للإبلاغ عن انفجار قنبلة مساء اليوم السابق قرب منزله. وطبقاً للتقرير فإن رزاز أفاد بوصول البرطي معززاً بسيارات عليها مسلحون أقفل دونهم باب المجمع الحكومي بعد أن أدخل النائب بسيارته، وبينما هما بالداخل للتحقيق حول القنبلة سُمع إطلاق النار خارج المجمع، ولما خرج مدير الأمن إذا بها سيارة مدير المديرية متحركة مع المصابين، فيما تفرق المسلحون الذين وصلوا مع البرطي، بينما هذا الأخير -والشهادة ما زالت لمدير الأمن- متواجدا داخل مكتبه، وحرص على إبقائه في مكتبه حفاظا على حياته وأخرجه متنكراً وبوجه مغطى ليوصله إلى إدارة أمن المحافظة... وهذه الشهادة نفاها الوزير خلال جلسة الاثنين، قائلا إن الأمن احتجز البرطي كونه متلبسا ولم يكن تسليمه لأمن المحافظة لحمايته كما ورد في التقرير، مؤكدا سلامة الإجراءات القانونية والقضائية المتخذة إزاء النائب البرطي.

وكيل نيابة تعز رفض الإدلاء بمعلومات للجنة حول القضية -طبقاً لتقريرها- وقال إنه لن يتحدث إلا بوجود محام! وأنه يحترم القانون والفصل بين السلطات، وأن أية مطالب ترغب بها اللجنة يجب أن تمر عبر النائب العام أو مجلس القضاء.

والتقت اللجنة، صبيحة الجمعة، بالنائب البرطي في السجن المركزي، الذي قال إنه فوجئ بإطلاق النار على الخط الرئيسي الذي يبعد 100 متر عن المبنى حيث يتواجد هو في مكتب مدير الأمن، وأنه لا علاقة له بالمسلحين الذين ذكر مدير الأمن أنهم جاءوا بمعيته، مؤكداً عدم اعتراضه على القبض على القاتل ليأخذ جزاءه العادل.

وبناء عليه كان تقرير اللجنة يؤكد بطلان إجراءات اعتقال البرطي، ولم تنس الإشارة إلى استنكار الحادث الإجرامي الذي أودى بالشوافي والأسف لذلك، مؤملة أن تأخذ القضية مسارها الصحيح في القضاء، وأن ينال الجناة جزاءهم وفقاً للشرع.

هو -إذن- فصل جديد من المواجهة بين السلطة التشريعية من جهة والسلطة التنفيذية ممثلة بوزارتي العدل والداخلية أيضاً، والسلطة القضائية بأجهزتها المختلفة؛ وكل يؤكد صحة إجراءاته وخطأ إجراءات أو مطالب الآخر بنصوص الدستور والقانون، ويجهد للانتصار لطرفه، النواب لزميلهم، والقضاء لأجهزته، وهذه المداولات كشفت عن مبارزة السلطتين بجهل الدستور. وهناك في تعز ما زالت القضية تشتعل بقوة على مستوى الطرفين، وما زالت معها الاصطفافات والتكتلات تأخذ مسارها جنبا إلى جنب مع الإجراءات القضائية التي لم تتضح معالمها حتى الآن، وما زالوا يرقبون الكفة التي ستنجم عن تلك المداولات.

وشيع الخميس الماضي جثمان احمد منصور الشوافي بمنطقة الشعيب التابعة للشويفة (مسقط رأسه يتبع حاليا محافظة لحج)، وشارك في الجنازة وزير المياه والبيئة الدكتور عبدالرحمن فضل الارياني، ومحافظ إب أحمد عبدالله الحجري، وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى وقيادة السلطة المحلية وعدد من المسؤولين بمحافظة تعز، وآلاف المواطنين، فيما تغيب عنها محافظ تعز حمود الصوفي.

● البرطي

محلي الضالع يعلق أعماله احتجاجا على نقل سوق سناح

■ الضالع- فؤاد مسعد

أقر المجلس المحلي بمديرية الضالع تعليق أعماله احتجاجا على نقل سوق سناح القديم الذي يملكه محلي المديرية، ونقله إلى مكان آخر يملكه أحد المواطنين. وقال أعضاء في محلي الضالع إن التعليق سيستمر حتى يعاد السوق إلى مكانه الطبيعي. واعتبروا إقدام الأجهزة الأمنية على نقل السوق إضرارا بمصلحة المواطنين وتصرفا يخدم أشخاصا محددين. وأدان المجلس المحلي في اجتماعه الاستثنائي، أمس الثلاثاء، تصرفات الجهات الأمنية بالمديرية والمحافظة خلال قيامها بنقل السوق. وأفاد مصدر في محلي الضالع بأن السوق الحالي كلف المجلس المحلي ما يقارب تسعين مليونا وضريبة السوق ثلاثة ملايين وستمائة ألف ريال، إضافة إلى رسوم تحسين وإيجارات محلات، وغيرها.

وقال محمد صالح احمد، عضو المجلس، إن متنفذين استلموا مبالغ مالية من مالك السوق الذي يراد الانتقال إليه. وطالب برد الاعتبار للمجلس من خلال إعادة السوق من الموقع الخاص إلى الموقع الحكومي بأسرع وقت ممكن، ومحاسبة الأشخاص الذين استلموا رشاوى مقابل وقوفهم ضد المصلحة العامة، حسب تعبيره.

وكان محلي الضالع دعا أعضاءه لاجتماع استثنائي لمناقشة أسباب تحويل السوق العام لبيع القات إلى مكان خاص، كما ناقش إيرادات المجلس المحلي بالمديرية.

ومحلي دمت يعلق أعماله لعدم تنفيذ قراراته

على صعيد آخر، أقرت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمديرية دمت محافظة الضالع تعليق أعماله احتجاجا على ما أسمتها "المماطلة في تنفيذ قراراته وعدم وجود سكرتارية لأرشفة وثائق المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات".

وذكرت مصادر في محلي المديرية أن تعليق الهيئة كافة أعمالها يأتي بعد أن وصلت الأمور إلى طريق مسدود. ونقل موقع "الصحوة نت" عن المصدر قوله إن القرارات السابقة التي اتخذها المجلس لم يتم تنفيذها من قبل الجهات المعنية، إضافة إلى أن المجلس بلا سكرتارية لأرشفة الوثائق الخاصة بالمجلس ومتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته.

وكان قد نشب خلاف بين رئيس المجلس والأمين العام حول موضوع السكرتارية وذلك في الاجتماع الدوري الذي عقد منتصف الشهر الفائت وانفض إثر انسحاب رئيس المجلس من الاجتماع بعد إصراره على فرض سكرتير تابع له، مبررا ذلك بكونه المسؤول الأول في المديرية، وهو ما رفضه الأمين العام والهيئة الإدارية، كون هذا التدخل من رئيس المجلس يتناقض مع اللائحة الداخلية.

وبعيدا عن خلافات رئيس المجلس ونائبه حول السكرتارية والأرشفة، فقد شهدت دمت اشتباكات شبه متواصلة كان الأمن يدخل طرفا فيها، وذلك في خلافات مستديمة حول الأراضي، خصوصا تلك القريبة من مركز المدينة، والتي تزايدت أسعارها، ومن ذلك ما شهدته المديرية من تبادل لإطلاق نار كثيف في وقت متأخر من ليل أمس الأول بين مواطنين وقوات الأمن على خلفية نزاع على أراض تقع في شرق المدينة، ونتج عنها الإضرار بطقم عسكري وسيارة أخرى.

مجموعة مسلحة من قفر إب تختطف مواطنا عن طريق الخطأ بسبب لقبه

أقدمت مجموعة من "بني ظبيان" على اختطاف أحد مواطني مديرية القفر محافظة إب إثر خلاف نشب بين الطرفين على أرضية في العاصمة صنعاء. وقد أثارت حادثة الخطف استياء شعبيا تجاوز القفر إلى المديريات والمناطق المجاورة التي تداعى وجهاؤها وأقروا تصعيد القضية ولوحوا بردة فعل لازمة تعيد للمنطقة اعتبارها.

المواطن محمد صالح الظبياني، الذي ينتمي لمنطقة العود مديرية النادرة محافظة إب، ويعمل في التجارة بمدينة دمت التي يسكنها منذ سنوات مع أسرته، ربما لم يكن يتابع أخبار الخطف الأخيرة، ولا يعلم بردة الفعل المتوقعة. وعلى بعد أمتار من متجره الذي يقع في الشارع العام للمدينة السياحية فوجئ، ظهيرة الجمعة الماضي، بأشخاص مسلحين يجبرونه على صعود السيارة التي أقلتهم شمالا باتجاه يريم ومنها إلى مديرية القفر التي خطف "بني ظبيان" أحد أبنائها. ولم يكد أفراد سرية الخطف ينهون تبادل التهاني في ما بينهم على نجاح العملية حتى تأكد لهم أن الضحية الواقع بين أيديهم ليس له أي علاقة بخصومهم من "بني ظبيان" في خولان.

بعد مغادرة سرية الاختطاف دمت طاردتها مجموعة من المسلحين، وكاد ينشب اشتباك مسلح في يريم بين الخاطفين الذين أصروا على إيصال المخطوف إلى القفر وتسليمه للشيخ، والمجموعة التي قامت بمطاردتهم، إلا أن تدخل بعض العقلاء حال دون الاشتباك.

في مديرية دمت جرى استنفار واسع في أوساط المواطنين، وتداعى مشايخ العود والحبيشية وعمار والرياشية وأبدوا استياءهم من إقدام القفريين على اختطاف شخص مسالم ومن منطقة تعد أقرب لهم بحكم علاقة الجوار واعتبارات أخرى. وإزاء الاستياء الذي قوبلت به عملية الاختطاف، إضافة لإخفاق الخاطفين في اصطياد ظبياني من "بني ظبيان"، وبعد اتصالات مكثفة، قرر وجهاء القفر إعادة المخطوف مع رد الاعتبار له وللمنطقة التي ينتمي إليها.

وفي مساء الجمعة اصطف المئات على جانبي الشارع العام والمدخل الرئيس لمدينة دمت، يتقدمهم مسؤولو السلطة المحلية والجهات الأمنية، وعدد من المشايخ والوجاهات، وذلك لاستقبال رموز مديرية القفر وبعض مسؤولي محافظة إب وضحية الاختطاف (محمد الظبياني) الذي جرى اختطافه عن طريق الخطأ.

وصل الضيوف مدينة دمت وسط ترحيب وحفاوة، في مشهد استثنائي ربما لن يتكرر مرة أخرى، وتم تحكيم المتضررين (المخطوف ومشايخ منطقته) بسيارة، والآن الجميع في انتظار الحكم القبلي وربما لن يطول الانتظار.

لأول مرة في تعز.. مستشفى اليمن الدولي يفتح شريانا تاجيا بدون تدخل جراحي

نجح فريق العمل الطبي في القسطرة القلبية التشخيصية والعلاجية في مستشفى اليمن الدولي بتعز تحت إشراف استشاري الأمراض القلبية الأستاذ الدكتور بلاسم سلمان دراغ وبالتعاون مع الدكتور الاستشاري عادل القباطي وأطباء وكوادر العناية القلبية المركزة بإجراء عملية ناجحة للشريان التاجي الأيمن لقلب المريض عبد الله صالح فرج، وذلك عن طريق التدخل بالقسطرة القلبية العلاجية المتطورة باستخدام البالون والدعامة (الشبكة) دون الحاجة إلى عملية قلب مفتوح بعد فشل العلاج التحفظي باستعمال مذيب الخثرة الوريدي في فتح الشريان التاجي المسدود.

وقد تكلل التداخل القسطري العلاجي بالنجاح بفضل إرادة الله سبحانه وتعالى وبالجهود المبذولة من قبل إدارة المستشفى والعناية القلبية المركزة والمجهزة بأحدث التقنيات الطبية والكوادر المؤهلة للتعامل مع مثل تلك الحالات الطارئة والإنسانية.

وأعرب المريض عن سعادته البالغة بنجاح العملية الجراحية وشكره الجزيل للدكاترة الاستشاريين وجميع الطاقم الطبي ممثلا بإدارة المستشفى.

تصريحات الرئيس و"اعترافات" العوفي تظهر كم أن اليمن جندي مخلص في معارك المملكة

أسبوع "الأمن" السعودي

■ محمد عايش
AYESH1979@GMAILCOM

علينا الاحتفاظ بقليل من اللياقة؛ فرغم كل شيء ليس من الذكاء التفكير في أن الرئيس علي عبدالله صالح يقف على الأرضية نفسها التي يقف عليها محمد العوفي، القيادي المزعوم في تنظيم القاعدة، الذي تحول إلى جندي مخلص في الدفاع عن المملكة العربية السعودية.

حزمة التصريحات التي أطلقها الرئيس، خلال الأسبوع، إذا أضفناها إلى "اعترافات" العوفي، كما بثّها الإعلام السعودي، يوم السبت، ستنتهي بنا إلى خلطة غريبة: الحوثيين وإيران وليبيا وقطر وحزب الله والقاعدة، وقد وضعوا كلهم في سلة واحدة كحلفاء يدعم بعضهم بعضا، ضدا على السعودية بشكل مباشر، أو ضدها ولكن عن طريق اليمن.

قال العوفي إن إيران وليبيا هما من تقودان عناصر القاعدة في اليمن، وأن الحوثيين عرضوا على جماعته الإرهابية دعما ماليا بالملايين. لم يكن الرجل يريد تأكيد التهمة المتداولة بشأن علاقة الإيرانيين والليبيين بتمرد الحوثيين، بل الانطلاق منها كمسلمة لتأسيس تهمة تعبوية متقدمة هي تورط الأطراف الثلاثة في دعم القاعدة، أو الترويج لفكرة أن طهران وطرابلس مسؤولتان عن الإرهاب الموجه ضد المملكة، كمسؤوليتهما عن الحوثيين المتمردين على صنعاء.

في اليوم نفسه، السبت، كان على الرئيس علي عبدالله صالح (وهو المبتكر الأول لفكرة تآمر إيران وليبيا على المملكة عبر اليمن) إكمال ما بدأه العوفي. ولكي تكتمل عملية رمي كل الخصوم التقليديين للسعودية في السلة نفسها، قال صالح لصحيفة "الحياة" اللندنية إنه يعتقد أن الحوثيين تلقوا تدريبات على أيدي عناصر من "حزب الله"، أو أن بينهم من سافر إلى لبنان ليتلقى خبرات في صنع القنابل والألغام والذخائر من بعض خبراء الحزب.

ومن غير "حزب الله" أيضا؟! إضافة لتجديد اتهامه لإيران وليبيا، هناك طبعا "قطر"، أصغر خصوم السعودية وأكثرهم إيذاء، وبشأنها قال الرئيس، للصحيفة نفسها، إن وساطة قطر بين حكومته وبين الحوثيين "شجعت" الحوثيين على "التمادي" وجعلتهم يعتبرون أنفسهم "أندادا" للدولة.

لا بأس الآن من تجاوز اللياقة: اليمن في مواقف رئيسها ليست سوى "محمد عوفي" آخر، هذا هو السائد خلال العامين الأخيرين على الأقل وبشكل خاص. لكن من هو محمد العوفي أولا؟

في 25 يناير الماضي، ظهر العوفي، وهو السعودي الفار من بلاده، في شريط فيديو كقائد ميداني لتنظيم القاعدة في اليمن. وبعد أقل من 20 يوما فقط، أي في 13 فبراير، أعلنت السلطات السعودية تسليم العوفي لنفسه إليها عبر تنسيق مع أجهزة الأمن اليمنية.

القصة إلى هنا جيدة (رغم أن في تصديقها مجازفة بواحدة من الحقائق الكبرى وهي أنه في عالم "القاعدة" ما من شيء اسمه "تسليم نفس".. هل سمع أحد، منذ كان القاعدة، عن قيادي فيه يسلم نفسه؟)، لكن ما حوّل القصة برمتها إلى مناسبة للسخرية هو هذه الخاتمة التي جاءت في شكل اعترافات علنية للعوفي؛ إنها الاعترافات التي بدت غير ذات صلة بـ"القاعدة" أو بالإرهاب، بل صبت، كليا، في خانة خطاب التعبئة الرسمي في السعودية، والقائم منذ سنوات، تجاه إيران وليبيا، ما أوحى، بدرجة كافية، بأن حكاية الرجل من أولها، وضمنها فراره إلى اليمن، ليست غير عملية استخباراتية نفذتها أجهزة المملكة لكن لتنهيها بطريقة غير موفقة.

الاحتفاء الكبير بـ"الاعترافات" في كل وسائل الإعلام الممولة من السعودية، اتخذ طابع الاحتفاء بانتصار تحقق لتوه على العدوين اللدودين للمملكة. جريدة "الشرق الأوسط" عنونت إحدى تغطياتها كالتالي: "اعترافات العوفي.. حماسة الشباب تصب في نهر الدول الإقليمية"، بينما كانت إيران وليبيا حاضرتين في عناوين كل تغطيات هذه الوسائل.

كل سياقات ما حدث ترجح أن العوفي كان مجرد جاسوس اخترقت به الاستخبارات السعودية بعض التنظيمات المتطرفة في اليمن، ثم قررت الاستفادة منه، قبل إنهائها لخدمته، بتسجيل نقاط ضد خصومها الإقليميين.

هذه لعبة الرياض، فأين هي مشكلة اليمن؟

أحاديث العوفي لم تكن لتمر دون الإسهام في توتير الأوضاع في صعدة، وبمضمونها بات أكثر وضوحا أن من مصلحة المملكة إبقاء كل أسباب الصراع في هذه المحافظة اليمنية مفتوحة، تماما كما أن على كل الرقعة الجغرافية التي يسمونها "اليمن" أن تصبح من الآن فصاعدا ساحة لاستقبال كل مشاكل السعودية، بدءا من مشكلتها مع الإرهابيين الإسلاميين ووصولا إلى عُقدها الدائمة تجاه أكثر من دولة ومنظمة إقليمية.

ويلعب الرئيس صالح في هذا السياق دورا مثمرا للغاية. بل تستطيع أن تلمح في وجهه سعادة حين يتحدث عن أن اليمن أصبحت فعلا مأوى للإرهابيين القادمين من السعودية (والذين يعملون لاستهداف السعودية)، وأن أجهزته الأمنية مستمرة في ملاحقتهم وتعقبهم ضمانا لأمن هذه الدولة. وعلى الجهة الأخرى من "سعادة" الرئيس هناك بالتأكيد مكاسب عالية تحققها الرياض، فالمملكة العربية السعودية، كما هي الصورة الموزعة على العالم اليوم، باتت "هدفا" للقاعدة، لكن مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ أي أنها هدف من "طرف خارجي" هو هنا القاعدة في اليمن. إن في هذا الأمر ما يخفف عن المملكة إلى حد كبير الضغوط الغربية التي سلطت عليها منذ ما بعد 11 سبتمبر باعتبارها "منبعا أساسيا" للإرهاب، فالآن هناك منبع آخر يمنح كل التسهيلات للإرهابيين: من أجهزة الأمن المتورطة إلى القبائل والجبال وانتهاء بأسواق السلاح.

وتتعلق الحكاية أيضا بالمنحة السعودية، مبلغ المليار دولار الذي التزمت به في مؤتمر المانحين بلندن وتنتظر حكومة الرئيس صالح، منذ نوفمبر 2006، بدء تخصيصه وتسليمه لها بصبر فارغ، إنه أحد أهداف "المقامرة" غير المسبوقة التي ينفذها النظام في صنعاء، بأمن وسيادة ومستقبل بلاد و23 مليون بشر.

السلطات تلجأ إلى الحل العسكري وملاحقة المطلوبين

بلاطجة أبين.. من كسر الرتابة إلى مواجهة الدولة

■ ابين - خاص

تفاقمت أعمال الفوضى في مدينة جعار بمحافظة أبين خلال العامين الماضيين.

أعمال العنف التي بدأت بقيام جماعات مسلحة لا يتجاوز قوامها الثلاثين شاباً، كانت تقتصر على إطلاق النار في ساعات متأخرة من الليل ورمي القنابل اليدوية في الشوارع، لكنها لم تكن تستهدف أهدافاً بعينها، بل لم تكن أكثر من أعمال طيش لشباب يجدون في مثل ذلك وسيلة لكسر رقابة الخمول والفراغ الذي يعيشونه.

تطور الوضع بعد ذلك ليأخذ طابعاً آخر بعد أن وجدوا هدفاً يوجهون إليه رصاص أسلحتهم الرشاشة، وهو دوريات الأمن التي بدأت بمحاولة وقف تلك الاعمال الطائشة التي اصبحت مصدر قلق للسكان، لتأخذ الامور بعداً أشبه بالمواجهة بين الأمن وتلك الجماعات.

طابور طويل من الشباب استهوتهم تلك اللعبة ليخوضوا غمار اللعبة.

خلال أشهر تنامت تلك الجماعات المسلحة لتصبح بأعداد كبيرة.. مع تراجع المواجهة مع قوت الأمن كانت تنشب مواجهات مسلحة في الحارات بين أفراد تلك الجماعات.

خلال فترة قصيرة اكتسبت تلك الجماعات المسلحة مهارات قتالية وتزايد ميولها لارتكاب أعمال العنف.

كانت المستودعات التابعة لإدارة الري الزراعي مكتظة بكميات كبيرة من المعدات وقطع غيار الآليات التابعة للإدارة. كانت تلك المستودعات الهدف الرئيسي التي تستهدفه تلك الجماعة بأعمال السطو والسرقة وبيع ما يتم سلبه ليصبح مصدر تموين رئيسياً مكنهما من شراء الاسلحة وضم اعضاء جديد يتم تزويدهم بالأسلحة والذخائر. بعد حصولهم على مصدر تمويل من تلك المستودعات زاد اعداد تلك الجماعات، ومكنها من شراء حاجة المنضمين إليها من الشباب الجدد.

اصبحت بعد ذلك قادرة على مواجهة قوات الأمن، وبدأ التفكير في البحث عن المزيد من مصادر التمويل، بدأتها بالجباية في اسواق المدينة على التجار وأصحاب البسطات والمفارش.

بعد أن زاد عددها بدأت في مرحلة التحدي مع السلطات وبدأت تنفذ هجماتها على النقاط العسكرية والمقرات الحكومية في المدينة، ثم اعمال التفجيرات. مع تنامي نشاط هذه الجماعات وتعدد أفرادها وجاءت مرحلة اختطاف السيارات الحكومية.

اصبح نفوذ هذه الجماعات اقوى من نفوذ السلطة. وكانت تلك الاعمال تنم عن أن الدافع في المقام الاول هو السرقة لكن السمة الجهادية بين عناصرها عادت للظهور مرة أخرى في زحمة اعمال السطو.

خلال الاشهر الاخيرة نفذت عمليات اغتيال لعدد من الاشخاص بتهمة الشذوذ، و بلغ عدد القتلى ثمانية وبالتهمة نفسها، لتدخل بعد ذلك في توزيع المنشورات التي تحرم حفلات اعراس ازفاف لنساء ومضايقة النساء في اسواق المدينة ومدارس البنات.

تطور الامر لتوزيع كشف بمن اتهموهن بالدعارة على طريق تصفيتهن. واتسعت رقعة اعمال السطو على المباني الحكومية ومباني الشركات الخاصة ونهبها وتدميرها.

الاربعاء الماضي ثلاثة مسلحين يقتحمون مدرسة الخنساى بمدينة جعار بهدف السطو على معاشات معلمي المدرسة صاف ذلك اليوم صرف معاشات المعلمين.

مديرة المدرسة الاستاذة نور عيدروس تصدت للمسلحين وساعدتها معلمات المدرسة. حاول المسلحون اطلاق النار في الهواء لخلق حالة من الرعب في المدرسة ليتمكنوا من اختطاف «شوال» المعاشات من مكتب مديرة المدرسة لكن صمود المديرة والمعلمات حال دون تمكن المسلحين من هدفهم، ووصل الامر إلى الاشتباك بين المعلمات والمسلحين بالايدي وارغمنهم على الهرب.

هذا المؤشر شجع على الترتيب لحملة أمنية بعد أن كشف أن الرأي العام في الشارع بمدينة جعار قد ضاق ذرعاً بالجماعات المسلحة وأصبح لديه استعداد للمقاومة للقضاء على هذه الجماعات.

فجر السبت شنت قوة من الامن العام والامن المركزي تسندها وحدات من الجيش حملة أمنية واسعة لملاحقة المسلحين في مدينة جعار.

شهدت شوارع مدينة جعار اشتباكات بالاسلحة الخفيفة والمتوسطة بدأت مع السابعة من صباح السبت واستمرت الملاحقات في مختلف احياء المدينة حتى الثانية ظهراً، وانتهت باعتقال خمسة من المطلوبين واصابة ستة جنود إصابات مختلفة. استمر الهدواء طوال مساء السبت ولم تسجل أي مواجهة بين الطرفين حتى فجر الاحد.

في التاسعة من صباح الاحد عادت الاشتباكات مرة أخرى لكنها كانت أخف من اليوم السابق استطاعت خلالها قوى الامن اعتقال سبعة مطلوبين دون أي إصابات بين افراد الامن والمواطنين.

الحملة الامنية هذه المرة كانت جادة ومنظمة تمكنت القوات الامنية نهار الاثنين من إلقاء القبض على ثمانية مطلوبين دون أي مواجهة مسلحة.

وما زالت الحملة مستمرة وشوهدت قوات عسكرية أمس الثلاثاء متجهة إلى مدينة جعار.وفي لقاء بمنتدى الوحدة بمدينة زنجبار حضره اللواء محمد ناصر احمد وزير الدفاع واحمد الميسري محافظ ابين، تم فيه اللقاء بقيادات الاحزاب السياسية والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية.

اكد الوزير استمرار الحملة حتى يتم إلقاء القبض على كل المطلوبين الأمنيين وحددهم بستة وخمسين شاباً. وأضاف أن الحملة تمكنت خلال ثلاثة ايام من اعتقال عشرين مطلوباً بينهم خمسة من المتهمين بجرائم القتل وأن هؤلاء الخمسة سيواجهون حكم الاعدام.

بينما سيتم معاقبة كل فرد بالجنايات التي ارتكبها وأن الدولة تسامحت وحاولت التفهم واعطاء فرصة لأفراد تلك الجماعات بالتوبة. لكن فهموا أن التسامح ضعف من الدولة.

النتائج التي حققتها الحملة حتى أمس الثلاثاء اعتقال عشرين مطلوباً، سيطرة الامن على مدينة جعار بالكامل، وفرض حالة من الاستقرار والهدوء.

أربعة أيام لم تسجل فيها أي إصابات بين المواطنين أو انتهاك للمنازل.

وحظيت الحملة بتأييد شعبي واسع وكذا بتأييد الاحزاب السياسية بمختلف اتجاهاتها.

التضارب في وصف المطلوبين يثير مخاوف من أجندة سرية للحملة الأمنية

منذ صباح السبت الماضي يقود وزير الدفاع اللواء محمد ناصر احمد حملة أمنية في مديرية جعار بأبين لملاحقة قائمة مطلوبين ضمن 56 اسما، تتهمهم السلطات بالقيام بأعمال نهب وقطع الطرق وزعزعة الأمن في المديرية.

وقال مصدر أمني لـ"النداء" إن عدد الذين تم اعتقالهم، حتى مساء أمس الثلاثاء، وصل إلى 27 متهما، وأن قوات الأمن تنتشر في المديرية معززة بأطقم عسكرية ومصفحات لضبط بقية المطلوبين.

بحسب مصادر محلية فإن تولي وزير الدفاع قيادة الحملة الأمنية أظهر جدية السلطة في وضع حد للانفلات الأمني الذي يعصف بالمديرية منذ سنوات.

لكن بعد مضي ثلاثة أيام من بدء أعمال الحملة كان وزير الدفاع محاصرا باستفسارات أبناء المديرية عن الإجراءات التي ستعقب الحملة.

عدى إحالة مثيري أعمال الفوضى إلى أجهزة القضاء فقد ظلت إجابات الوزير دون إعطاء صورة للآليات التي سيتم إعمالها لضبط الأوضاع بشكل دائم عقب انتهاء الحملة.

إلى غياب الرؤية، أثار التضارب في توصيف قائمة المطلوبين لأجهزة الأمن مخاوف من وجود أجندة أخرى للحملة الأمنية غير المعلنة. فخلال الثلاثة الأيام الأولى للحملة رافقتها تصريحات أطلقها وزير الدفاع ومحافظ المحافظة وصفت المطلوبين بالمتطرفين والمتشددين دينياً.

لاحقا اقتصرت على وصفهم بالعصابات الإجرامية الخارجين على القانون معلوم أن الحملة جاءت بعد مضي شهرين على اتفاق الصلح بين السلطة والجماعات الجهادية في جعار، وأعلنت القبض على محمد حسين علي عاطف أحد أعضاء الجماعات وأحد أعضاء قائمة الـ37 الذين أصدر رئيس الجمهورية عفواً عنهم.

وعلمت "النداء" أن اعتقال حسن علي عاطف أثار حفيظة الجماعات الجهادية واعتبرته خرقاً للاتفاق المبرم مع الدولة. إلا أن ممثل جماعات الجهاديين، الشيخ حسان ديان، قال لـ"النداء": "حال ثبت تورط عاطف بأعمال خارجة عن القانون عقب اتفاق الصلح فإن الجماعة غير ملزمة بالدفاع عنه".

وإذ أكد أن الجماعات الجهادية تبارك الحملة الأمنية وتقف معها، قال إن الحملة نظمت بعد التنسيق مع الجماعات الجهادية، لافتا إلى أن الجماعات قدمت لأجهزة الأمن معلومات عن الأشخاص الذين وردوا ضمن قائمة المطلوبين أمنياً.

وفي حين قالت مصادر محلية إن الـ56 الواردة أسماؤهم في قائمة المطلوبين لهم علاقة مباشرة بالجماعات الجهادية، علمت "النداء" من مصادر خاصة، فضلت عدم الكشف عن هويتها، أن المطلوبين هم من الذين لم يشملهم اتفاق الصلح ولم يحصلوا على أي امتيازات أو مبالغ مالية.

وأوضحت أن استثناءهم من اتفاق الصلح دفعهم إلى الاستمرار بأعمال العنف. وكان وزير الدفاع أكد في اللقاء الذي نظمه منتدى الوحدة بزنجبار مساء الاثنين الماضي، أن أجهزة الأمن ألقت القبض على 5 أشخاص متورطين في قتل 6 من أبناء المديرية بتهمة الشذوذ الجنسي.

وكان تعميم أمني صدر منتصف فبراير المنصرم عن اللجنة الأمنية العليا، بعد أسبوعين من اتفاق الصلح بين جماعة الجهاد والسلطة، شدد على السلطة المحلية وأجهزة الأمن التعامل بحزم مع مثيري الفوضى.

أثناء ذلك التقى محافظ محافظة أبين، أحمد الميسري، بعدد من زعماء الجماعات الجهادية الموقعة على اتفاق الصلح، وأبلغهم أن أي تصرفات خارج القانون ستواجه بإجراءات صارمة من قبل أجهزة الأمن.

قالوا إنهم بحاجة إلى "سلطة مسؤولة" لا تجيد التملص!

أهالي "خور العميرة" يقطعون طريق "عدن - المخاء" ومقتل ثلاثة بينهم ضابط أمن في لحج

■ باسم الشعبي

تعيش مناطق مختلفة في مديرية المضاربة ورأس العارة بمحافظة لحج حالة جفاف حادة نتج عنها خلال الأيام الماضية أعمال احتجاجية متكررة أهما قطع الطريق الرابط بين عدن والمخاء للفت انتباه السلطات المحلية بالمحافظة.

وفي صورة غير مسبوقة قام عدد من أهالي منطقة خور العميرة، الواقعة إلى الغرب من مدينة عدن، والقريبة من ساحل البحر الأحمر أمس الأول بقطع الطريق الرابط بين منطقة رأس عمران – عدن، ومديرية المخاء بمحافظة تعز، للتعبير عن حاجتهم الماسة لمياه الشرب بعد توقف مشروع المياه الأهلي الخاص بالمنطقة عن العمل.

مصادر مطلعة أكدت لـ"النداء" أن قطع الطريق استمر منذ الصباح وحتى الرابعة عصرا، إلى أن تمكن مدير عام المديرية وعدد من أبناء المنطقة من إقناع المحتجين بالسماح للسيارات بالمرور مقابل تعهدهم بتوفير"بوزة" مياه في أقرب وقت.

وقد لجأ أهالي "العميرة" لقطع الطريق يومي الأحد والاثنين الماضيين بعد انتظار طويل لوعود قطعتها السلطات المحلية لإصلاح مشروع المياه دون جدوى.

وفي الوقت الذي تعيش فيه مناطق مختلفة في مديرتي طور الباحة ورأس العارة ظروفا مشابهة من انعدام مياه الشرب وغياب الحلول الجذرية للمشكلة وانتشار ظاهرة الفقر بين الأهالي، تظل الخيارات "السيئة"، المتمثلة في قطع الطرق وغيرها، قائمة لدى المواطنين للتعبير عن حاجتهم "لسلطة مسؤولة" لا تجيد التملص وكيل الوعود – كما قالوا.

هذا عن الوضع الخدمي والتداعيات الناتجة عنه. أما بخصوص الوضع الأمني فقد شهدت منطقة الصبيحة منذ نهاية الأسبوع الماضي حادثتي قتل ذهب ضحيتهما ثلاثة أشخاص بينهم ضابط أمن.

ففي منطقة العند بمديرية تبن، والواقعة ضمن النطاق الجغرافي لناحية الصبيحة، لقي الشاب فهيم العدة، 28 عاما، مصرعه برصاصة قناص على خلفية خلاف نشب بين جماعتين قبليتين تنتميان للمنطقة نفسها، تدعي كل منهما الأحقية بـ"محافر النيس" الواقعة في منطقتي العند وعابرين. كما نتج عن الحادث إصابة المشتبه به بثلاث طلقات نارية ما يزال يتلقى على إثرها العلاج في المستشفى.

وفي مديريتي المضاربة ورأس العارة لقي نائب مدير الأمن بالمديرية، عبدالسلام العلقمي، 40 عاما، مصرعه في كمين مسلح السبت الماضي نفذه شقيق أحد المطلوبين على خلفية نزاع حول أراض، وقد لقي هو الآخر مصرعه في الحال بعد تبادل لإطلاق النار مع أفراد الأمن.

ولاحتواء تداعيات الحادث تمكنت جهود قبلية خلال اليومين الماضين من إقناع زغير احمد غانم، والد يوسف زغير الذي لقي حتفه في الحادث، بتسليم نفسه للسلطات الأمنية، وقد قامت بنقله ونجله المحتجز (هاشم) إلى إدارة أمن المحافظة تجنبا لأية تداعيات قد ينتجها وجودهما في إدارة أمن المديرية.

كرستها للتمييز ضد المرأة بكل أشكاله

العفيف تفتح باب الترشح لجائزتها الثقافية للعام 2009

كرست مؤسسة العفيف الثقافية جائزتها للعام 2009 للتميز ضد المرأة، حيث جاء في بيان الجائزة: "نتيجة لاختلاط الفهم بالدين وتأثر ذلك بالقوانين الشعبية من أمثال وأشعار، ووقوعه تحت تأثير الممارسة والسلوك اليومي، إلى جانب القوانين والتشريعات التي تضع المرأة اليمنية في زاوية لا يمكنها تجاوزها أو تعديها؛ لذا فالمرأة تعيش في حصار يتمدد يوماً بعد آخر. ويتعزز هذا الحصار من خلال تكريس النظرة الدونية لها".

ويضيف البيان أن التمييز ضد المرأة يعد موضوعاً مهماً للدراسة والبحث من قبل الباحثات والباحثين لتقديم رؤية حول ما تتعرض له المرأة هنا، وتفكيك بنية الثقافة الشعبية التي رمت بثقلها على القوانين والتشريعات، مما أثر –بلا شك– على فهم الدين وقولبة نصوصه بما يتناسب والثقافة المتداولة كممارسة وسلوك. وحملت المسابقة شعار: "التمييز ضد المرأة خلفياته.. أبعاده ودلالاته" من خلال الموروث الديني، والقوانين والتشريعات، والقوانين الشعبية من أمثال وأشعار، والممارسة والسلوك.

يشار أن الجائزة تتكون من شهادة استحقاق، ومبلغ مالي، ومجموعة إصدارات وهدايا المؤسسة، بالإضافة إلى طباعة الدراسة ونشرها ضمن سلسلة إصدارات جائزة العفيف الثقافية.

وحدد آخر موعد لتقديم البحوث كاملة في 10 مايو 2009.

وكانت جائزة العفيف للعام الماضي تم حجبها لعدم استيفاء البحوث المقدمة الشروط الموضوعة.

مروق النونو!

تيسير محمد

في جلسة عائلية مفتوحة قصفت ابنتي أذنيّ بالكاتيوشا بإدلائها بتصريح مائلت فيه حبها لفخامة الرئيس بحبها لله! ووثقت غلوها بقبلة طويييلة شفطت شفتيها الغضتين حبر الصورة المارشالية، لونها الأثير.

أُعلنت حالة الطوارئ في البيت لتدارس الموقف وتداعياته وشُكلت محكمة عرفية المتهم فيها قاصر تسير في عامها الخامس! روعيَ في حيثيات التهمة مناخ سياسي أسري يقيم علاقة مهادنة بفخامته ليست بحميمة أو مأزومة، في منطقة الوسط يثار غبار تجاذبات فكرية تحظرها الصغيرة بذهنية متلقية. غلت مروقٌ ديني قذفته بسفور في وجه أبوين يعتنقان عقيدة غير موصولة بحظيرة الخيل!

عام 2006 بذرة تطرف النونو، حاصرتها أكداس صور فخامته وألقت بها إلى مثار معركة أسرها الخيل، وفرنا فيها نقوداً كثيرة تنفق "فراط" استعاضت عنه بملصقات المشير أغدقتها بسخاء جيراننا المجمهرين!

لقد اختُطفت الصغيرة كلية، وانبرى لنا خصم سياسي ناهزت عمرها بكثير... ازدرة ابن شملان، تعيب شيبته وتتذمر وهنه في أكل اللحمة!

والرئيس هذا؟ دفعت لها صورة مبجلة لعلي سالم البيض رمقتها بنظرة مزرورة من طرفيّ عينيها وطوحت بيدي محتدة. لا، لا، هذا مش رئيس، هذا...

لم تكذب الصغيرة خبراً، لقد خدم البيض أربعة أعوام وأُخرج من الخدمة بفصل تعسفي في ذروة ألقه. أفسده سبت 23 أيار/ مايو 1994 يوم إعلانه استعادة جمهورية اليمن الديمقراطية.

ابنتي رقم هامشي لسلسله متوالية عددية طويلة تشترط نهش اللحم! لشاغل الولاية العامة مسنودة بنصوص قطعية الدلالة تتفادى حرج رسمي لرئيس دولة يقيم ويُقام له مأدب عامرة بالضأن والخرفان، أستدعى تيار المانعة لمنصب رئيس دولة بلا (ضروس) مخاوف أزمات دبلوماسية مستقبلية فيما لو حل الرئيس ضيفا رسميا لدولة يبيت موضع هزل كاريكاتوري يزدرد العصيدة ويشفط "الشفوت"!

سيسجل التاريخ للختيار شملان مدونة خوضه سباقا رئاسيا، عنصر اللحمة عامل غلبة، حسم منصب الولاية العامة وأحدث انقلاب في مفاهيم سياسية سائدة.

تعاملنا مع النونو كند يستفز قناعتنا بالمضي (بالشيبة)، يكسر رتابة ملل سلطوي مدجج بشرعنة دينية (ممطوطة) 28 عاما، ووفر لها فائض مخزون ملصقات المشير أفضلية دعائية ابتلعت الختيار بمدد من حملة إعلامية متلفزة تحاصرك بخيار محسوم وتسوقك أسيرا إلى جوقة الطبالين رافعا راية الاستسلام: ما لنا إلا علي!

في ليلة الاقتراع حدث ما لا يحتاط له، فقد تسلل إلى منزلنا فيروس إلكتروني أعطب الذاكرة و"فرمت" مصفوفة ملفات معلوماتية منتقاة بعناية، حصاد أنهز من ربع قرن مقاربة مع اليسار الملتزم جرفني تياره الأدبي المحتشم العفيف خالطه نوازع دينية فطرية ومكتسبة جنبتني الزيغ الماركسي ومتاهة الميتافيزيقا وسفسطائية الديالكتيك.

أنفس خزائني الفكرية تقديس الحرية ومقت الاستبداد، ضربها الفيروس بوحشية وأسرني كاقن أطاح بانقلاب عسكري بمصفوفة ابن شملان واصطف صباحية الاقتراع في طابور الخيل يلقي عليه ما يلقون!؟

أرجح التوقعات أن جهاز التلفاز وسيط عبور فيروس صومالي بشّرَ به فخامة الرئيس مناوئيه... ضرب "المومري" بلا رحمة.

ممثلون...

عسكرية ومصفحات لضبط بقية المطلوبين. وطبق مصادر خاصة، فإن قياديا عسكريا رفيعا في العاصمة يسعى لإقناع الرئيس بإيقاف الحملة الأمنية في جعار، واللجوء للتفاوض مع المطلوبين.

وأيّد الشدادي الحملة العسكرية "مادامت لخدمة المواطنين". وقال إن الحملة لا تستهدف جماعة الجهاد، بل أشخاصا أخلوا بالأمن، ونفذوا أعمال نهب وتقطع".

وقال حسان ديان إن الجماعات الجهادية جلست مع وزير الدفاع قبل بدء الحملة وزودت السلطات بمعلومات عن العناصر المطلوبة للحملة.

وعن استهداف بعض أعضاء الجماعة الجهادية مع بدء الحملة، قال إن التباسات رافقتها طالت بعض الشباب الذين عفا عنهم الرئيس، لكن سرعان ما تفهم الرئيس ومحافظ المحافظة وتم تدارك الأمر.

غزو...

أو الحضرمي بأنه صومالي أو هندي أو اندونيسي. وفي الحالين فإن هؤلاء وأولئك يفصحون عن بدائية وانعزالية تحتقر كل ما هو آخر، وتستبطن مركبات نقص ودعاوى جاهلية تقوم على احتقار الآخر، يهودياً أو فارسياً أو صومالياً أو هندياً أو اندونيسياً. ولئن تورطت وسائل إعلامية سلطوية في خطاب كهذا، تعبيراً عن ثقافة انعزالية متوطنة في المركز، فإن تورط أطراف في الحراك في اعتماد خطاب مماثل يكشف عن فراغ في القيادة وخواء في الرؤية، كما يشي بأن حركة الاحتجاجات، التي مثّلت وعداً بالمواطنة المتساوية، مهددة بالاختطاف من الانتهازيين الطارئين على «الحراك»، وهو ما كنت حذرت منه في افتتاحية «النداء» في 5 ديسمبر 2007 المنشورة بعنوان «قيامة الجنوب»، وفيها شددت على أن الخطر الراهن على الحركة الاحتجاجية السلمية «لا يهب من خارجها، بل ينبثق من أحشائها في حال دفع الشطط بعض رموزها إلى المقامرة بحمل «الخصوصية الجنوبية» إلى خارج «المواطنة المتساوية»، لأن ذلك يفقد الحركة تفوقها الأخلاقي، وتالياً شعبيتها، ويسلم أزمتها للانتهازيين».

وإلى ورقتيّ الوحدة والتفوق الأخلاقي، أظهرت تطورات الأسبوع الماضي في مدينة جعار عدم ممانعة بعض مكونات الحراك ومنابره في خلط ورقة «النضال السلمي» بورقة الإرهاب، إنْ لم يكن التفريط بها بدعوى الجهاد ضد الاحتلال الشمالي!

قبل شهور كان قيايون في الحراك يحذرون من مغبة استخدام جماعات جهادية ترتبط بعلاقة عضوية بمراكز قوى سلطوية، في ضرب حركة الاحتجاجات السلمية. والآن، فإن اليأس، ولا أقول حسابات قبلية أو عشائرية، يدفع البعض إلى تبييض سمعة جماعات خارجة على القانون وتمارس القتل والتنكيل بالمدنيين والمستضعفين باسم الشريعة، وتوفير تغطية جنوبية (!) لها بدعوى النضال ضد الاحتلال.

قبل عام بالتمام، أعملت السلطة القوة مجدداً في الجنوب، واعتقلت عشرات الناشطين، وشلت حركة المحتجين داخل المدن، وفيما بين المحافظات. ولئن تمكنت من تحقيق مكاسب صغيرة، بينها ضرب مصداقية بعض الناشطين وإرباك البعض الآخر، فإنها بأداتها الأمنية ووسائلها (الترغيبية والترهيبية) أخفقت في اختراق الحراك في العمق. وما كان لها إلا أن تتجرع مرارة الإخفاق. وها إن الخطر على الحراك الجنوبي يطلع من أحشائه، بفعل تنافس محموم على الزعامة، وخطاب إعلامي غشوم، وتكتيكات خرقاء تقوض شعبية القضية الجنوبية وسلمية الاحتجاجات فيما يشبه «الغزو من الداخل».

اختطاف

الجبلية في منطقة بين ظبيان التابعة لمحافظة صنعاء.

وقال موقع "المؤتمر نت" نقلا عن محافظ صنعاء، نعمان دويد، إن قوات الأمن حددت المنطقة التي يحتجز فيها الخاطفون الرهينتين وتعمل لإطلاق سراحهما.

وتبادلت قبيلتان من محافظة إب وصنعاء تنفيذ أعمال خطف طالت عددا من ابناء القبيلتين.

ففي نهاية الأسبوع الفائت اختطف مسلحون ينتمون لقبيلة بني ظبيان في عمليات متفرقة ثلاثة من أبناء مديرية القفر بمحافظة إب بينهم أحد مشايخ المديرية.

وبعد ثلاثة أيام نصب مسلحون من القفر نقطة تفتيش على جانبي الطريق بين صنعاء وتعز ردا على اختطاف شيخهم، أسفرت عن احتجاز خمسة من قبيلة بني ظبيان.

وطبق موقع "نيوزيمن" فإن المسلحين قاموا بتفتيش المسافرين وطلبوا منهم إبراز هوياتهم، بحثا عن أفراد من بين ظبيان.

ويوم الاثنين الفائت نصب مسلحون من بني "ظبيان" نقطة تفتيش على مداخل صنعاء، لاستهداف مسافرين من أبناء القفر، ردا على احتجاز أشخاص ينتمون لها، وأسفرت العملية عن احتجاز سيارتين تتبعان أفرادا من القفر.

واعتبر اجتماع لمثقفين ومشايخ من محافظة إب عقد في العاصمة، الأحد، أعمال الاختطاف دليلا على "انعدام الأمن"، محذرين من أن ذلك سيؤدي إلى الفوضى والتوحش.

وإذ دعا بلاغ للاجتماع القبائل اليمنية إلى مؤتمر وطني لإعادة صياغة الأعراف القبلية، وكتابة ميثاق شرف يتم بموجبه تجريم كل أعمال الخطف والنهب والتقطع، على أن يكون القانون والدولة مرجعية للجميع في حل خلافاتهم والتعامل مع مرتكبي تلك الأعمال كمجرمين.

الجزائية...

وقالت المصادر، في تصريحات إلى "النداء" إن محاضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة التي استندت إليها المحكمة حوت اعترافات أخذت من المتهمين تحت التعذيب، وأن الحكم الجائر استند إليها دون وجود أي دليل مادي.

وقبضت السلطات الأمنية على المحكومين في يونيو العام الفائت بعدن بتهمة التعاون مع الحوثيين وتوزيع منشورات مساندة لحركتهم، ثم عادت وقدمتهم للمحاكمة في أكتوبر الماضي بتهمة التخابر مع إيران.

وطبق حيثيات الحكم فإن المتهمين قاما بتزويد مسؤولين في السفارة الإيرانية بمعلومات عسكرية بشأن المواجهات العسكرية بين القوات الحكومية وأتباع الحوثي ورصد تحركات المسؤولين أولا فأول، بالإضافة إلى معلومات عن زوارق حربية مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات.

وفور النطق بالحكم طلب المتهمان استئناف الحكم. وقال المتهم الأول عبدالكريم لالجي، وهو نجل على عبدالكريم لالجي، صاحب مطبعة الحظ بعدن، إن الحكم الصادر عن المحكمة سياسي.

وشككت المصادر في صحة الاتهامات بالتخابر، معتبرة غياب الطرف الإيراني الذي تم التعامل معه عن جلسات المحاكمة "يجعل المسألة في محل شك وأي شك يفسر لصالح المتهم وليس العكس"، نافية صحة ما رددته وسائل الإعلام الرسمية عن طلب المتهمين عقد جلسات سرية لوقائع المحاكمة.

وهذا ثالث حكم بالإعدام يصدر خلال العام في قضايا تخابر لمصلحة دول أجنبية، حيث أصدرت المحكمة ذاتها في 23 مارس الفائت حكما قضى بإعدام شخص وسجن اثنين آخرين بتهمة التخابر لصالح إسرائيل. وفي نوفمبر 2008 أصدرت حكما بإعدام ضابط في الجيش اليمني ومواطن سعودي من أصل يمني بتهمة التخابر مصلحة مصر.

ومع تقديم المتهمين تباعا إلى المحاكم اليمنية بتهم التخابر لصالح دول أجنبية فإن السلطات الرسمية لم تعلن عن أي إجراء اتخذته ضد الدول المذكورة حيال ما تعتقد أنها عمليات تجسس.

45 ٪...

بقضايا أخلاقية في تعز 49% من النسبة الإجمالية لسجينات الفترة المذكورة. وهذه نسبة مرتفعة بالقياس إلى النسبة الواردة في سجل محافظة الحديدة. فخلال الفترة نفسها، مرت على سجن الحديدة 40 سجينة ممن تم تزويجهن تحت سن الـ18 وتمت محاكمتهن في قضايا أخلاقية، أي ما نسبته 22% من إجمالي نزيلات سجن المحافظة الساحلية غرب اليمن.

وتتفاوت نسب السجينات على ذمة قضايا أخلاقية من المتزوجات باكرا بين محافظة وأخرى. لكن مشروع الحماية القانونية يقدر نسبتهن في عموم المحافظات بـ45%. فهل سيواصل شيوخ الدين السياسي في اليمن الربط بين "الزواج المبكر" و"العفّة"؟!

خذلان...

الموقف عدم امتلاك اليمن للأموال التي قد تفتح لها منافذ التحالفات مع الحكومات أو الجماعات السياسية والإعلامية الفاعلة، فإن الدبلوماسية اليمنية بحاجة لإعادة تموضع لتتجنب مثل هذه المأزق.

وإذا ما أخذت تلك العوامل باعتبارها مرتكزا أساسيا في التعامل مع الرؤى المقدمة من اليمن فإن إعلان رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري أن مبادرة اليمن ستكون من ضمن القضايا التي سيناقشها القادة العرب، فإن استبعادها بعد ذلك وعدم السماح بطرحها قد يكون مطبا قطريا أريد من خلاله الرد على تنصل صنعاء من اتفاق الدوحة والتقارب مع الرياض الخصم اللدود للحكم في قطر.

وتزداد فرضية الاستقصاد القطري بإحراج اليمن من خلال موافقة وزراء الخارجية العرب على رفع المقترح إلى القمة وإلى تبني البرلمان العربي لهذه الفكرة، وعدم صدور أي موقف من العقيد القذافي الذي يعد الأب الشرعي للفكرة، أو الرئيس السوري الذي يتبنى موقفا عروبيا يؤدي إلى شكل من أشكال التوحد. على أن التعتيم الذي فرض على انسحاب الرئيس علي عبدالله صالح من قبل قناة "الجزيرة" مثلا ووسائل الإعلام الدولية التي تغطي القمة، رغم بقاء مقعد اليمن شاغرا خلال الجلسة الختامية، يساند هذه الرؤية، بل ويثبتها، لأن وسائل الإعلام الدولية تناقلت الخبر بعد أن أذيع في صنعاء وأبرزته باعتباره حدثا مهما لأي صحفي غير مقيد بالالتزامات السياسية لحكومته.

وعدى إدانة أمر اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، يبدو أن القادة العرب لم يتفقوا إلا على القليل، وجاءت نتائج القمة أقل بكثير مما أمله البعض على صعيد تحقيق المصالحات العربية التي يمكن أن توحد الصفوف في مواجهة تحديات إقليمية كبرى. وقد نظر إلى غياب الرئيس المصري حسني مبارك كزعيم لأكبر بلد عربي، والذي يمكن القول إنه أكبر البلدان العربية ذات الوزن السياسي، والتي تتطلع تقليديا إلى لعب دور الوسيط الإقليمي، على انه تأكيد لاستمرار تصاعدت الخلافات بين الدول العربية.

وينظر إلى تفاهم استراتيجي قوي بين البلدان العربية باعتباره امراً مهما في اللحظة الراهنة، في مواجهة قضيتين على جانب كبير من الأهمية، الأولى هي الحكومة اليمينية الجديدة التي تشكلت في إسرائيل والتي يعد التزامها الفرضية المتوافق عليها لإحلال السلام مع الفلسطينيين محل شك.

أما القضية الثانية فهي الدور الإيراني في المنطقة، والذي تخشى السعودية وعدد من الدول العربية المحافظة الأخرى من أنه قد يقوى عن طريق الحوار الذي قال الرئيس الأمريكي باراك اوباما إنه يرغب في إجرائه مع طهران...

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

• اتهم بالتضليل ونبهه الراعي بأن المجلس يعرف الوضع وحذره من الضحك عليهم

• بعد منحه 24 ساعة لإطلاق البرطي.. 80 نائباً يعدّون لسحب الثقة من وزير العدل بعد أن أكد لهم عدم قدرته على إلغاء قرارات القضاء

جلسة برلمانية على شرف العدالة

■ هلال الجمرة

لم ينفذ وزير العدل، غازي الأغبري، طلب مجلس النواب إطلاق سراح البرلماني أحمد البرطي المحتجز في السجن المركزي بتعز منذ 8 أيام بتهمة ضلوعه في مقتل مدير مديرية خدير الشوافي. وكان المجلس قد منحه مهلة 24 ساعة للإفراج عنه.

في جلسة البرلمان التي عقدت صباح أمس، اعتبر النواب تصرف وزير العدل حيال توصيتهم له بالإفراج عن زميلهم رسالة واضحة غرضها تحقير توصياتهم وانتقاص صلاحياتهم الدستورية والقانونية. حينئذ اقترح عبد الرزاق الهجري على القاعة استدعاء الأغبري ومن ثم سحب الثقة من الوزير، وهو ما حظي بتأييد واسع من الأعضاء.

وباشر النواب إعداد الإجراءات الأولية لهدفهم: تولى الهجري مهمة جمع توقيعات النواب حتى وصل العدد إلى 80 نائباً. وبذل الهجري جل وقته في إقناع نواب ترددوا في التوقيع. وبحسب المادة 143 من لائحة المجلس الداخلية يحق للمجلس أن يسحب الثقة من الوزير إذا لم يقتنع المجلس بمبررات الحكومة، ولا يجوز عرض طلب السحب إلا بعد الإستجواب واقتراح يقدم من ربع أعضاء المجلس، 76 نائباً.

بداية الجلسة هاجم الهجري وزير العدل بشدة، واتهمه بانتهاك الدستور والقانون وتضليل المجلس بوثائق مزورة تدين البرطي وتثبت ضلوعه في جريمة مقتل الشوافي.

بعد انتهاء الهجري من تكرار مطالبته بإيقاف المسؤولين المتورطين بمخالفة القانون في محافظة تعز، نبّه النائب عبده بشر القاعة إلى إجراء خطير تجاوز فيه مدير أمن تعز صلاحياته وقدم إلى المجلس طلباً بسحب الحصانة من البرطي. وقال: "بالله عليكم! مدير أمن يطلب رفع الحصانة! لم يطلبها وزير العدل وطلبها مدير أمن يجهل القانون والدستور!".

في جلسة الاثنين الفائت صعد وزير العدل إلى المنصة لتقديم إيضاحاته حول الإجراءات التي اتخذت لاعتقال البرطي. وهناك رجاهم الإنصات، وأخبرهم أن البرطي اعتقل في حالة تلبس وأن ما قاله النواب في جلسة الأحد -بحسب ما قرأه في وسائل إعلامية- لم يكن صحيحاً وأن إجراءاته دستورية ورسالة النائب العام إليه تقول إنه في حالة تلبس. ودعاهم إلى أن يضعوا أنفسهم في وضع رئيس نيابة تعز: "كان من واجب رئيس النيابة التحقيق مباشرة مع البرطي بعد إيصاله إليه". ملأ الضجيج أرجاء القاعة، وتولى الراعي إخماد الأصوات وضرب بالمطرقة مرتين، ووجه كلامه إلى القاعة: "أنتم تشتوا تحلوا المشكلة وإلا

• الأغبري

• البرطي

• العتواني

• الهجري

لا؟ اسكتوا نفهم". ثم التفت صوب الوزير وقال: "أولا أوقفتم البرطي بتهمة انكم مسكتوه متلبس، وكلفنا لجنة للتحقق من سلامة الإجراءات فاتضح غير ذلك، فأوصيناكم أمس بأن تفرجوا عن البرطي ولم تفرجوا عنه، ليش ما تفرجوا عنه؟". أجابه الوزير بأن هناك إجراء جديدا اتخذ، وأن قضية البرطي نقلت إلى المحكمة المختصة وقرر القاضي (الأحرى) تمديد فترة السجن مدة 20 يوماً. اشتعلت القاعة مجدداً، وتحدث الراعي بلهجة قاسية مع الوزير: "تحويلها للقضاء مسألة تعنت، مجرد ما سمعتم مطالبنا فعلتم له 20 يوما، وكأننا وانتم في تحدٍّ". نفى الأغبري صحة أنه تم تحويل القضية لغرض إعاقة مطالب المجلس. وقال إن هذه إجراءات قانونية، فبمجرد انتهاء النيابة من تحقيقها يحال الملف مباشرة إلى القضاء، "لسنا قُطّاع طرق حتى تتهمونا بأننا أول ما سمعنا الكلام بادرنا بتمديد فترة الحبس". واستغرب الراعي سرعة العملية قائلاً: "كيف تم تحويل هذه القضية إلى القضاء بهذه السرعة، واحنا نعرف أن هناك قضايا قتل تجلس في النيابة سنوات وبعدين يقدموها إلى المحكمة، وهناك متهمين ما قد تم القبض عليهم؛ ما عاتضحكشي علينا!".

أراد الجميع قصف ما طرحه الوزير، لكن الراعي اختار عبدالله الشرفي، رئيس اللجنة المكلفة بالنزول إلى تعز للتحقق من سلامة الإجراءات المتخذة حيال البرطي وواقعة اعتقاله، للإيضاح للحكومة. وردّ على تشكيكات الوزير بما قالته اللجنة قائلاً: "التقينا جميع الجهات وبحيادية، فتأكدنا أن البرطي كان موجوداً في مكتب مدير الأمن والحادثة وقعت خارج الحوش". ووصف ردّ رئيس النيابة بالمستفز: "قال لنا بكل سخرية إنه لن يتكلم إلا في وجود محامي وبتوجيهات من النائب العام".

وأشار إلى أن حبس البرطي يعتبر مخالفة صريحة، وكذا ما قاله الوزير عن أنه تم اصطحاب البرطي ساعتها إلى الأمن ومن ثم إلى النيابة في صورة غريبة لم يسبق لها نظير.

كادت مداخلات وهجمات أعضاء مجلس النواب أن تخنق وزير العدل، المحاصر بعشرات الاتهامات، لولا التدخل السريع من الراعي في إنقاذه بمنحه مهلة 24 ساعة للإفراج عن النائب أحمد البرطي.

لم يستطع الوزير أن ينجو من القصف الذي شنه عليه نواب الشعب رغم محاولاته المتكررة بالاحتماء بأحمد الكحلاني، وزير شؤون مجلسي النواب والشورى، ومحاولته في كسب ودّ بعض نواب المؤتمر بالتبرير لهم بأن إجراءاته كانت دستورية واعتمدت على نص المادة 82 التي تجيز اعتقال عضو البرلمان في حالة قبض عليه متلبساً بالتهمة. لكن تقرير اللجنة المكلفة من المجلس كشف عدم صحة ما قاله الوزير.

وحين أراد الوزير طمأنة النواب قال لهم: "البرطي ما يزال متهماً بريئاً حتى تثبت إدانته". حوصر في منطقة ضيقة حاول الفكاك منها قائلا: "من حق مجلس النواب أن يعدل أي قرارات قضائية. اتخذواقرارا قولوا فيه: يا وزير العدل الغ أي قرار في هذه القضية! وأنا سأنفذ". اعتبرها النواب مزقاً آخر، فقالوا بصوت موحد: "نريد أن تطبقوا القانون وتفرجوا عن البرطي، لأن حبسه مخالفة". وفي حال أفرج عنه سيتم مناقشة التهمة بطلب سحب الثقة، مرفقا به الأدلة القانونية الصحيحة.

هو طلب الإذن من القاعة أكثر من مرة بأن يسمحوا له بقراءة محاضر تحقيقات النيابة مع البرطي، لكن الراعي زجره بقوله: "احنا أعضاء مجلس نواب ما احناش محامين، بنقول إن به غلط، ابعدوا الغلط واطلبوا رفع الحصانة ذالحين إن وجدت أدلة، لكن ابدؤوا ابعدوا الغلط".

اعتذر لهم بهدوء: "أنا لا أملك الحق كوزير عدل أن ألغي قرار النيابة. بيد أن الهجري نفى صحة ذلك واستند إلى نظرية "ما بني على باطل فهو باطل" وقرار حبس البرطي مخالف 100%.

وقال سلطان العتواني إن رئيس النيابة في تعز أثبت أنه خصم غير شريف ويجب أن يحاسب. حينئذ وقف الوزير غاضباً معتبراً اتهام العتواني مساً بسمعة القضاء، وأراد مغادرة القاعة، لولا أن الراعي اعتذر له وأوضح للوزير قائلا: "العتواني لم يتهم القضاء هو اتهم رئيس النيابة".

لهجة النواب مع الوزير كانت حادة، وعلى ما يبدو فقد أربكته وجعلت كلامه محصوراً ومكرراً، فالبعض يطالب بسحب الثقة عنه وأنه يدافع عن رئيس النيابة في وثائق مزورة، وآخرون يتهمونه بعدم فهم القانون والدستور، مما أفقده اتزانه.

تحولت قوانين اللعبة في البرلمان فأصبحت تسديدات جميع النواب إلى مرمى واحد مفتوح حاول العقاري أن يشغله بالدفاع عن النائب العام والحكومة إلاّ أن النواب لم يدركوا ما قاله

.. وجلسة تضامنية في قضية تمس النواب مباشرة

أبدى نواب الشعب حماساً شديداً وتفاعلاً ملفتاً في جلستهم البرلمانية، صباح الأحد الفائت، وصبوا جام غضبهم على وزير العدل والنائب العام ورئيس نيابة تعز ومحافظها ووكيل محافظتها، لاتخاذهم إجراءات جزائية بحق النائب أحمد عباس البرطي بمخالفة للدستور والقانون واللائحة الداخلية للمجلس.

كانت الجلسة ساخنة، وكانت انتقادات النواب ترنو إلى ما هو أبعد من مجرد ملاحظات التقرير. كانوا يسعون إلى مسح معنى أن يصبح اتهام النواب سهلاً من البعض.

وفيما تركزت مطالبهم حول إقالة المسؤولين المرتبطين بالقضية ومحاسبة كل ذي صلة باعتقال البرطي، حرصوا على أن تبدو الجلسة تضامنية مع زميلهم النائب أحمد عباس البرطي المعتقل في مركزي تعز منذ 5 أيام بتهمة قتل مدير مديرية خدير أحمد منصور الشوافي في 23 من الشهر الجاري.

وإذ استنكر النواب جريمة قتل الشوافي وطالبوا الجهات المعنية بسرعة إلقاء القبض على الجناة، هاجموا بشراسة الإجراءات المتخذة تجاه عضو المجلس والمبررات غير القانونية التي قدمها وزير العدل للمجلس بأنه "تم إلقاء القبض على عضو المجلس (البرطي) متلبسا بتهمة قتل الشوافي"، لانتهاكها حصانته البرلمانية ومخالفتها لمواد الدستور والقانون.

وحمّل علي اللهبي(مؤتمر)، رئيس نيابة تعز مسؤولية اعتقال البرطي، وتضليل النائب العام وانتهاك حصانة عضو البرلمان.

لكن النائبين عبد الرزاق الهجري (إصلاح) وصخر الوجيه (مستقل) لم يستغربا ما حدث من خرق للدستور في اعتقال عضو برلماني، عازيين ذلك إلى الوضع المنفلت داخل البلد ومدى تأثير المتنفذين والأجهزة الأمنية على القضاء. وإذ قال الهجري إن هذه "القضية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الدستور والقانون يذبح يوميا على عتبات الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية"، نصح الوجيه السلطة بأن تحسن اختيار مديري المديريات ووكلاء المحافظات بما يتوافق مع رغبات المواطنين.

وقاس الهجري دور البرلمان ومدى امتثال الحكومة لتطبيق القانون أو ببساطة كيف يستهان بالقانون: "إذا كنا كمجلس نواب لم نستطع إطلاق سراح عضو المجلس منذ 5 أيام فكيف بالمواطن العادي!؟".

وفي 4 نقاط أساسية أوجز مطالبه: "إحالة محافظ تعز ووكيلها لشؤون المناطق الشرقية إلى التحقيق مع إقالة الثاني عن العمل لإصرارهما على تعيين المجني عليه أحمد الشوافي مديرا للمديرية خلافاً لرغبة أبناء المديرية، إيقاف مدير أمن تعز عن العمل وإحالته للتحقيق بسبب تحيزه لأحد أطراف القضية، مخاطبة رئيس مجلس القضاء الأعلى لإيقاف رئيس نيابة تعز وإحالته للمجلس التأديبي لجهله بالدستور والقانون، ومساءلة النائب العام لعدم تأكده من حيثيات القضية".

كان ملعب القاعة متاحاً لكافة المقترحات الموجهة من النواب، حتى أن زاوية الحريات انفرجت بصورة ملفتة. هنا تحولت قوانين اللعبة التي لا تجيز اللعب دون وجود طرفين، فأصبح الجميع يندفع في مسار واحد ينتهي بمرمى مفتوح أراد أحمد العقاري أن يشغله بالدفاع عن النائب العام والحكومة، إلاّ أن النواب لم يدركوا ما قاله، إذ عقب عليه الهجري قائلا: "كنت أريد الرد على العقاري، لكن لم أفهم ماذا يريد أن يقول". كتلة المؤتمر سارت أيضا في الاتجاه ذاته الذي سارت فيه المعارضة: محاسبة الذين يخترقون القانون. ولم تبق من مفاضلات سوى من العضو الذي ستكون تسديدته هي الأقوى والفاصلة.

لاقت مداخلة عبده بشر (مؤتمر) الذي يحرص على الجلوس في مقعد ثابت في الصف الأول، قبولا واسعاً في القاعة، بتحميل هيئة الرئاسة مسؤولية التراخي في قضية البرطي. وبدا (بشر) شديد الحماس وهو يهدد المجلس بتقديم استقالته في حال تهاون البرلمان في القضية، مستغرباً جهل وزير العدل بالدستور والقانون: "إذا كان وزير العدل والنائب العام، المناط بهما حماية الدستور والقانون، لا يفهمان الدستور والقانون، فعلى الدنيا السلام!".

وكان لعبدالعزيز جباري (مؤتمر) أن يخالف بطريقته من تحدثوا قبله، حيث انتقد سياسات اعتبرها نواة المشكلة. وقال: "هناك سياسات خاطئة: تعيينات تتم على أساس الحزبية والقرابة بدلاً من الكفاءة والمقدرة، هي سبب حدوث مثل هذه المشاكل، وأرجو من السلطة إعادة النظر في تلك السياسات".

ومن وجهة نظره فإن البرلمان لن يثبت جديته إلاّ لو سحب الثقة عن وزير العدل، الذي قال إنه ارتكب خطأً دستوريا فادحا في رسالته الموجهة للبرلمان.

وقبل أيام كلف المجلس لجنة برلمانية للتحقق من سلامة الإجراءات التي اتخذت ضد النائب أحمد البرطي. وفي جلسة الأحد الفائت قدمت اللجنة إلى المجلس تقريراً مفصلا عن الحادثة جمعت معلوماته من خلال لقائها مع كل الجهات ذات العلاقة بالاعتقال. وفي التقرير لاحظت اللجنة عدم دستورية إجراء النيابة باعتقال البرطي، وقالت إن رئيس نيابة تعز، منصور علوي، رفض الإدلاء بأي معلومات عن الحادثة، وقال لهم إنه لا يتكلم إلا بوجود محام وبأوامر من النائب العام.

ووصف صخر الوجيه ردّ رئيس نيابة تعز على اللجنة بأنه "مهزلة ليس بعدها مهزلة"، مطالباً بالتحقيق مع النائب العام ووزير العدل ورئيس نيابة تعز، وأهاب بمجلس القضاء الأعلى محاسبة الذين فبركوا قضية تلبس البرطي بتهمة القتل.

ويبدو أن رسالة وزير العدل إلى المجلس كانت مستفزة للنواب، فالنائب عبدالمعز دبوان تحدث بلهجة حازمة: "مطالبتنا بالإفراج عن النائب البرطي ليست كافية، وإنما ينبغي أن نطالب أيضاً بسحب الثقة عن وزير العدل، لاتهام البرطي بالتلبس في جريمة القتل واتخاذه إجراءات غير صحيحة بحبسه".

وصبّت مطالب بقية المتحدثين: سلطان العتواني وعبدالكريم شيبان وعبد الباري دغيش وعلي العنسي وعبده الحذيفي، في محاسبة جميع المتورطين في القضية المنتهكين للدستور والقانون، والاعتذار للمجلس لانتهاكهم الحصانة الدبلوماسية لزميلهم البرطي، ورد الاعتبار له ولأعضاء المجلس.

نتائج استطلاع حوكمة الشركات

مستوى الشفافية والإفصاح لدى الشركات اليمنية لا يزال متدنياً

أظهر استطلاع حول حوكمة الشركات في اليمن، والتي أعلن نتائجها المركز اليمني لقياس الرأي العام YPC بصنعاء أن 60.5% من الشركات تمتنع عن النشر والإفصاح عن أرباحها، وتمتنع 57.5% عن الإفصاح عن كبار مالكي الأسهم فيها، وفي المقابل فإن 67 % تفصح عن استراتيجياتها وأهدافها.

وحسب نتائج الاستطلاع الذي نفذه المركز بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع للغرفة التجارية في واشنطن، وشمل 200 شركة ومؤسسة اقتصادية كبيرة ومتوسطة في خمس محافظات، فإن مستوى الشفافية والإفصاح لدى الشركات اليمنية لا يزال متدنيا، حيث إن 55% من الشركات لا تفصح عن مركزها المالي، فيما 34.5% فقط من الشركات تفصح عن كبار مالكي الأسهم فيها، و37% تفصح عن أرباحها.

كما أن 76.5% من الشركات المشمولة بالاستطلاع يتم التدقيق الداخلي والخارجي في بياناتها المالية تحت إشراف ورقابة مجلس الإدارة، فيما تؤيد 43% وجود قانون أو لائحة بمبادئ الحوكمة يلزم الجميع بتطبيقها.

الاستطلاع، الذي شمل 364 شركة، تجاوب منها 200 شركة فقط مع فريق المركز، هدف إلى معرفة أكثر القطاعات استعدادا للتطبيق مبادئ الحوكمة وجرى عن طريق المقابلة المباشرة مع مسؤولي الشركات المستهدفة وأصحاب القرار. وتوزعت أقسام الاستطلاع تبعا للمبادئ نفسها، كالشفافية والإفصاح وكشف المركز المالي ومالكي الأسهم وكذلك الأرباح السنوية وما شابه ذلك. وأظهرت النتائج أن الطريق طويلة أمام الحوكمة ومشاريعها في اليمن، غير أن ثمة بعض المؤشرات الإيجابية في قطاعي المصارف والاتصالات واستعدادها لتطبيق الحوكمة والتفاعل مع ما يطرح حول هذا الموضوع. حيث ظهر أن 35.7% من شركات التأمين اليمنية يتولى مجلس الإدارة فيها الإشراف والرقابة على منح التسليم (الائتمان)، وتفصح شركات الاتصالات عن استراتيجياتها وأهدافها بنسبة 100% مقارنة بالشركات في المجالات الأخرى.

وظهر أن 14.3% فقط من الشركات العائلية توجد بداخلها مكاتب تنظم وتدير أعمال وشؤون العائلة المتعلقة بأعمال الشركة.

وحول وسائل النشر التي تعتمد عليها الشركات اليمنية في نشر بياناتها، تبين أن معظم الشركات تعتمد على وسائل نشر محدودة وغير جماهيرية مثل التقارير الدورية واجتماعات الجمعية العمومية، أكثر من اعتمادها على وسائل النشر العامة والمفتوحة للجمهور كوسائل الإعلام والمواقع الالكترونية.

وسجل قطاع الاتصالات أعلى النسب فيما يتعلق بمستوى الشفافية، حيث اتضح أن 100% من شركات الاتصالات تفصح عن مركزها المالي وعن التقارير المحاسبية السنوية، كما أن 75% منها تقوم بالإفصاح عن كبار مالكي الأسهم.

وحول استقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية تبين أن 55.5% من الشركات مجالس إداراتها غير مستقلة عن الإدارات التنفيذية.

كما تبين أن مجالس الإدارة لا تضم أعضاء مستقلين سوى في 17.5% من الشركات، و15% فقط تضم مجالس إداراتها ممثلين للعمال. وكشف الاستطلاع أن التصويت في 51.8% من الشركات يتم بناء على ملكية الأسهم.

من جانب آخر سجلت الشركات اليمنية نسبا عالية فيما يتعلق ببعض حقوق المساهمين، مثل المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية والمصادقة على الأرباح الموزعة ومساءلة أعضاء مجلس الإدارة.

وفي ندوة نظمت لهذا الغرض تم عرض نتائج دراسة البيئة القانونية للحوكمة، التي توصلت إلى أن اعتبارات الحوكمة في اليمن تطبق بصورة أساسية على عدد صغير من الجهات ذات الحجم الكبير وبشكل رئيسي الشركات المساهمة وشركات القطاع العام والقليل جدا من فروع الشركات الأجنبية الكبيرة.

وألقى في الندوة عدد من الكلمات، منها كلمة نادي رجال الأعمال اليمنيين، ألقاها يوسف الكريمي، قال فيها إن مشروع الحوكمة الذي انطلق في اليمن في فبراير من العام الماضي يهدف إلى التعريف بأسس وقواعد الحوكمة والوسائل الممكنة لتطبيقها في اليمن. وأكد أن الحوكمة تعتمد على عدد من المبادئ، كالشفافية والإفصاح والمساءلة والمسؤولية والعدالة. وهذه المبادئ السامية إذا تم تطبيقها في أي مؤسسة فسيتحقق لها النجاح الكبير. وأشار إلى أن مشروع الحوكمة انطلق العام الماضي بتنظيم مؤتمر الحوكمة الذي حضره شخصيات متعددة من مختلف الجهات، خصوصاً الجهات الاقتصادية، حيث كان المؤتمر بمثابة الخطوة الرئيسية للتعريف بالحوكمة والتي ستتبعها خطوات أخرى، وأن نادي رجال الأعمال يعمل ضمن برنامج كبير للتعريف وإرساء قواعد الحوكمة وسيعمل في القريب العاجل على إصدار دليل الحوكمة وهو دليل تعريفي عن الحوكمة يعرف بقواعدها.

من جانبها أكدت مدير برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمركز المشروعات الدولية الخاصة، دانيا جرين فيلد، أن حوكمة الشركات أداة أساسية لتحسين الأداء تهدف إلى تطوير التنمية في البلدان الديمقراطية التي تتبنى سياسة التوجه نحو السوق.

وأكدت الخبيرة الدولية أن تطبيق الشفافية في بيوت الأعمال تساهم بدرجة كبيرة في جذب الاستثمار، وتعمل على تطوير الاقتصاد بشكل عام، كون اليمن تتجه لإنشاء سوق أوراق مالية. ولفتت إلى الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في حوكمة الشركات.

كما أكدت استعداد مركز المشروعات الدولية الخاصة للاستمرار في دعم اليمن لإيجاد مناخ ملائم للاستثمار والحوار الديمقراطي، وكل ما يخدم مصلحة اليمن.

وتم خلال الندوة تدشين موقع حوكمة المؤسسات اليمني الهادف إلى تغطية تطورات وأحداث حوكمة المؤسسات في اليمن، وتقديم المعلومات والمراجع العالمية بخصوصه.

جدول رقم توزيع الشركات المشمولة في الاستطلاع على المحافظات

المحافظة	عدد	النسبة
صنعاء	149	74.5
عدن	20	10.0
تعز	9	4.5
حضرموت	4	2.0
الحديدة	18	9.0
الإجمالي	200	100.0

شكل رقم الإطار التنظيمي للشركات والمؤسسات

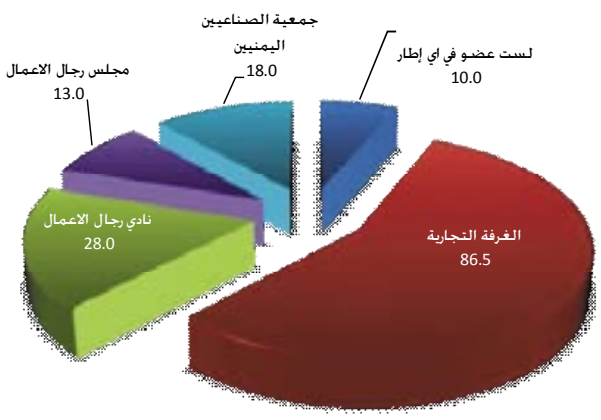

جدول رقم أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في قطاع الأعمال اليمن

المبادئ	مهم	مهم إلى حد ما	غير مهم	لا يعرف	رفض الإجابة
تطوير علاقات قائمة على الشفافية مع مختلف الأطراف	84.0	11.5	3.0	1.0	0.5
أن تقوم بيئة العمل على ميثاق شرف أو معايير أخلاقية مكتوبة يلتزم بها كافة الأطراف	84.0	12.5	3.5	0.0	0.0
الشفافية في اتخاذ القرارات	86.5	11.5	1.0	1.0	0.0
العمل وفق برنامج لإدارة المخاطر	80.0	16.0	2.5	1.0	0.5
الدعم والترويج للتنوع والمساواة المهنية لكل تطغى مهنة على مهنة	69.5	23.5	5.5	1.0	0.5
إلمام الإدارة بأصحاب المصالح والاهتمامات الاجتماعية في المجتمع التي توثر على سمعة الشركة على المدى الطويل	82.5	14.5	2.5	0.5	0.0
تطبيق مبادئ الحوار الاجتماعي والعلاقة المتوازنة مع أصحاب العمل الموظفين الحكومة	81.5	15.0	2.0	0.5	1.0
تطوير الأداء والعمل بما ينطبق مع المعايير العالمية	77.0	17.5	5.0	0.5	0.0
العمل في إطار من الفرص المتساوية وسياسات واضحة من النزاهة عند ممارسة الأعمال	88.0	9.5	1.5	0.5	0.5
المتوسط	**81.4**	**14.6**	**2.9**	**0.7**	**0.3**

بكلفة مليون و200 ألف دولار

اليابان تمول 16 مشروعا

أوضح بيان صادر عن سفارة اليابان بصنعاء، أمس، أن برنامج المنح اليابانية لمشاريع الأمن البشري الأهلية خلال السنة المالية 2008 – 2009 بلغت 16 مشروعا صغيرا لمنظمات غير حكومية بكلفة مليون و200 ألف دولار.

وأوضح البيان أن تلك المشاريع توزعت على إحدى عشرة محافظة عبر منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية ومكاتب الصحة العامة والسكان والتربية والتعليم ومؤسسات المياه وكذا المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

وأشار البيان إلى أن تلك المنح استخدمت لدعم مشاريع تنموية عدة، تمثلت في بناء وتوسيع وتأهيل مدارس أساسية وتزويد مراكز صحية بمعدات طبية، إضافة إلى تزويد جمعيات المعاقين بحافلات ركاب ومعدات للتدريب والتأهيل وتحسين أنظمة تموين مياه الشرب في المناطق الريفية وتعزيز أنظمة النظافة.

وبحسب البيان فإن الحكومة اليابانية تهدف من تلك المنح إلى المساهمة في تحسين البيئة التعليمية لتشجيع المزيد من الطلبة، خصوصا الطالبات، على الالتحاق بالتعليم الأساسي، ومساعدة المعوقين للاندماج في المجتمع من خلال التدريب والتأهيل وتحسين الوضع الصحي وصحة الأم والطفل ونظافة البيئة.

ودعت البيان منظمات المجتمع المدني والهيئات الشعبية في المديريات والمحافظات إلى تقديم طلبات تمويل مشاريع أهلية تقل كلفتها عن مائة ألف دولار للسنة المالية 2009 إلى برنامج المنح المقدمة لمشاريع الأمن البشري الأهلية من خلال تعبئة مشاريع مخصصة لهذا الغرض.

الإعلام الاقتصادي يرصد 25 قضية فساد في شرعب

كشف مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي عن أكثر من 25 قضية فساد في مديرية شرعب الرونة بمحافظة تعز.

وقال رئيس المركز، مصطفى نصر، إن اللجنة الشعبية من المتطوعين، المشكلة من المركز بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني، استطاعت خلال الشهرين الماضيين رصد وتوثيق 25 قضية فساد سيتم رفعها إلى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وتعقب مرتكبيها.

وأوضح أن قضايا الفساد شملت قطاعات مختلفة، أبرزها الصحة والتعليم والإنشاءات، والأجهزة الأمنية والإيرادية، وغيرها من القطاعات المختلفة.

وعبر نصر، خلال اللقاء التقييمي لعمل اللجنة، عن تقديره للجهود التي بذلها أعضاء اللجنة في الرصد والتوعية بقضايا الفساد، رغم ما واجهوه من مشاكل ومعوقات أثناء هذه العملية الدقيقة والحساسة.

وقال: "إننا بهذا الجهد نضع اللبنات الأولى لتجفيف منابع الفساد والتقليل من مخاطره على الفرد والمجتمع". وأكد أن الفساد بات يهدد حياة كل فرد يمني، في صحته ومأكله ومشربه وكافة شؤون حياته.

من جانبه قال مسؤول اللجان في المشروع، محمد عبدالحميد فرحان، إن إدارة المركز ستعمل بكل جهدها لمعالجة قضايا الفساد المرصودة، سواء عبر الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، أم بالتواصل مع الجهات المعنية مباشرة.

وأكد أن المركز سيتولى حماية أعضاء اللجنة بكافة الوسائل المتاحة، باعتبارهم سيشكلون نموذجا ستقتدي به كافة المديريات الأخرى.

يذكر أن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي ينفذ مشروع تشكيل اللجان الشعبية للرصد والتوعية بقضايا الفساد في مديريتي معين بأمانة العاصمة وشرعب الرونة في تعز منذ مطلع يناير الماضي، بدعم من المعهد الديمقراطي الأمريكي وتحت رعاية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

موجز

■ أعلنت المؤسسة الاقتصادية اليمنية، أمس الثلاثاء، فتح أربعة مراكز لشراء كميات محصول القمح من المزارعين في كل من سيئون وتريم وشبام والقطن بوادي حضرموت.

تم شراء المحصول من المزارعين بمبلغ سبعة آلاف ريال للكيس الواحد، تشجيعا ودعما لهم، للاهتمام بزراعة القمح.

■ وقع، أمس في جدة بالسعودية، عقد تمويل إنشاء مصنع لتكرير السكر في المنطقة الحرة بعدن، بتكلفة 250 مليون دولار، بين المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، إحدى المؤسسات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة "ميدروك العمودي" السعودية.

وسيتم تنفيذ المشروع، الذي يستوعب أكثر من 400 عامل، خلال عامين، ويغطي إنتاجه الجمهورية اليمنية ودول القرن الأفريقي وبعض الدول المجاورة.

وقال سفير اليمن لدى الرياض إن توقيع العقد يأتي تعزيزا للعلاقات المتميزة بين اليمن والسعودية ويندرج ضمن المشاريع التي يمولها القطاع الخاص السعودي في اليمن ويعكس متانة وقوة العلاقات بين البلدين الشقيقين.

■ صندوق الرعاية الاجتماعية وبنك الأمل للتمويل الأصغر وقعا اتفاقية شراكة تقضي بتمكين الأسر الفقيرة منتسبي صندوق الرعاية الاجتماعية من الاستفادة من الخدمات المالية الشاملة التي يقدمها البنك، والتي تشمل التمويلات والادخار والتأمين.

واعتبر المدير التنفيذي للبنك توقيع هذه الاتفاقية خطوة متقدمة في مجال الحد من الفقر وتخفيض معدلات البطالة وخاصة بين النساء العاملات وأصحاب المشروعات الصغيرة، مشيرا إلى أن الاتفاقية ستعطي بدائل للهبات والإعانات وتلحق الأسر الفقيرة بعملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير رأس مال لإدارة مشاريع خاصة بهم.

■ أوضحت دراسة صادرة عن الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة التخطيط والتعاون الدولي أن الشراكة بين القطاعين يجب أن تتحقق من خلال زيادة الاستثمارات في البنية التحتية بالاستعانة بموارد القطاع الخاص، وتحسين كفاءات الخدمة وتخفيض تكلفة إقامة المشاريع.

واقترحت الدراسة ألا يزيد حجم برنامج الشراكة عن مليار دولار للمرحلة الأولى بمتوسط 200 مليون دولار، علاوة على التركيز عند اختيار المشاريع على القطاعات التي ثبت نجاح مشاريع الشراكة فيها على المستوى العالمي، كالموانئ والمعدات والطرق، والسكك الحديدية، والكهرباء، والمناطق الصناعية.

■ أوضح التقرير المالي المعروض، أمس، على مجلس الوزراء، أن إجمالي الموارد المحلية المحصلة خلال العام المالي المنصرم بلغ 11 مليارا و 470 مليونا و 542 ألف ريال، مقارنة بتسعة مليارات و694 مليونا و310 آلاف ريال خلال العام الذي سبقه، بنسبة زيادة بلغت 18%.

■ حدد مجلس الوزراء موعد انعقاد مؤتمر المغتربين خلال شهر سبتمبر المقبل، مؤكدا أن على وزير شؤون المغتربين رئيس اللجنة التحضيرية مواصلة عملية الإعداد والتحضير الجيد للمؤتمر لما من شأنه بلوغ الأهداف المتوخاة في تعزيز صلة المغتربين والمهاجرين بوطنهم، ووضع الحلول العملية لمشاكلهم المختلفة، المساعدة على تحقيق ذلك.

■ أوضحت بيانات صادرة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن المؤسسة حققت زيادة في إيراداتها خلال العام الماضي وصلت إلى عشرة مليارات و66 مليون ريال، مسجلة زيادة قيمتها مليارات و824 مليون ريال، وبنسبة 39% عن العام الذي سبقه.

وأوضحت البيانات أن نفقات المؤسسة التأمينية ارتفعت خلال العام الماضي إلى مليار و390 مليون ريال، بزيادة 485 مليونا و816 ألف ريال، وهي نسبة نمو غير مسبوقة بلغت 54%، منها قرابة 921 مليون ريال تعويضات معاشات، و447 مليون ريال تعويضات، و20 مليون و881 ألف ريال تحويل احتياطيات للهيئة العامة للمعاشات.

■ توقع وزير الزراعة والري، منصور الحوشبي، أن يتجاوز إنتاج اليمن من القمح خلال الموسم الحالي أكثر من 400 ألف طن.

وأشار، في حديث نشرته صحيفة "الثورة" في عددها الصادر أمس الثلاثاء، إلى أن كميات البذور التي تم توزيعها على المزارعين بلغت 410 أطنان من الحبوب في المنطقة الشرقية بسيئون وشبوة ومأرب والجوف خلال الموسم الشتوي للعام 2008، وكذلك 50 طنا في المرتفعات الشمالية بصعدة.

وأوضح أن أبرز المشروعات التي تنفذها الوزارة حاليا في مجال السدود الكبيرة هي مشروع سد حسان الذي تبلغ كلفته 90 مليون دولار بتمويل مشترك بين صندوق أبو ظبي والحكومة.

■ أكد رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، اسماعيل ناصر الجند، أن شركة "لويست" البلجيكية تقوم حاليا بالتنقيب عن الحجر الجيري في موقع "رأس درجة" ما بين مديريتي قشن وحصوين بمحافظة المهرة شرقي اليمن.

وأضاف الجند، خلال لقائه محافظ المهرة علي محمد خودم، أمس الثلاثاء، أن الشركة العاملة في مجال التنقيب عن الحجر الجيري باشرت أعمالها قبل عامين في الموقع الذي يتواجد فيه الحجر الجيري بكميات كبيرة حيث تقوم حاليا بعمل الحفريات والدراسات والمسوح تمهيدا لعمل تجارب صناعية لتأكيد نتائج تلك الدراسات.

أزمة بين المنطقة الحرة وهيئة حماية البيئة على الصلاحيات

مدينة سكنية فوق محمية طبيعية

■ بشرى العنسي

منذ خمس سنوات وعين «رباك» على مصب الوادي الكبير، تنتظر أن تمر الزوبعة المخيمة لتضع قدمها عليه.
قبل شهر حُسمت المسألة لصالحها، وبدأت الشركة بتأسيس بنيتها التحتية لتصبح بعد ست سنوات «مدينة «رباك» السكنية السياسية البيئية».
البيئية الأخيرة تلك لم تأت من فراغ. فحين قرر المستمثر أحمد باسويدان صاحب شركة «رباك» أن يبني مدينته قبل سنوات كان مصب الوادي الكبير يؤهل ليصبح محمية طبيعية. ففي عام 2006 صدر قرار لمجلس الوزراء برقم (304) باعلان انشاء ادارة المحميات الطبيعية للمناطق الرطبة في محافظة عدن. وكان الوادي الكبير إحدى تلك المحميات، ليبدأ بعدها صراع البيئة والاستثمار.

«بدأت قبل أن تُعلن محمية»، قال باسويدان مؤكداً أن الهيئة العامة لحماية البيئة قامت بعمل دراسة لتقيم الأثر البيئي لمشروعه ووافقت عليه.

الدراسة المذكورة تمت بالفعل من قبل فريق أوفدته الهيئة للمنطقة نهاية فبراير 2006، وجاء تقرير الفريق الميداني بالموافقة مع وضع عدد من الاشتراطات: بناء مرسى للصيادين، ووضع حرم للبحر بمساحة (300) متر وحرم الاشجار البهش وحرم للمنطقة الكهروحرارية وغيرها من الاشتراطات التي أكد المستثمر عبر «النداء» الالتزامه بها.

قبل عشرة أيام أبدى فرع الهيئة العامة لحماية البيئة بعدن في رسالة لرئيس المنطقة الحرة استغرابه موافقة المنطقة الحرة بإنشاء مشروع استثماري لمدينة سكنية في الوادي الكبير دون أخذ موافقته وكذا موافقة الهيئة الادارية للمحميات كونهما المسؤولتان عن محميات الأراضي الرطبة بعدن.

وبعد سرد عدد من القوانين والقرارات المعززة وآخرها قرار مجلس الوزراء الثاني رقم (249) لعام 2008 والذي حدد منطقة الوادي الكبير محمية طبيعية، طلب الفرع من عبدالجليل الشعيبي رئيس المنطقة الحرة بعدن إيقاف أي أعمال استثمارية فيها وعدم تنفيذ أي أنشطة إلا بعد موافقة الهيئة الادارية لمحميات الأراضي الرطبة وهيئة حماية البيئة.

الهيئة الادارية للمحميات تم تحديد اختصاصها في المادة الرابعة عشر من القرار السابق، وتضم محافظ المحافظة رئيساً ومدير فرع هيئة حماية البيئة نائباً للرئيس، إضافة إلى ممثلين عن المنطقة الحرة، والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، وجمعية بيئية محلية، والمؤسسة الاقتصادية اليمنية، وقطاع الملح، ومكتب السياحة ومدير المحميات الطبيعية للمناطق الرطبة بعدن.

وبحسب مصدر مطلع فإن الهيئة الادارية لم تقم بأي نشاط أو تعقد اجتماعات منذ تشكيلها.

المنطقة الحرة بعدن هي المسؤولة الأولى عن أي تدهور قد يطال المحمية كونها صرفت الارض للمستثمر دون موافقة الجهات ذات الصلة، كذلك يرى المسؤولون في فرع هيئة حماية البيئة بعدن.

«النداء» لم تتمكن من أخذ رأي عبدالجليل الشعيبي رئيس المنطقة الحرة لأنه مسافر خارج اليمن. «أنا الآن في جدة والمكالمة تحسب علينا، برجع الخميس ونتكلم بالموضوع»، كان هذا رده.

أهمية الوادي وخطره

فيصل الثعلبي مدير فرع الهيئة أوضح لـ«النداء» الاهمية الحيوية والبيئية لمصب الوادي الكبير الذي يتميز بأشجار النخيل (البهش)، فضلاً على كونه موطن الطيور المهاجرة والأحياء البحرية.

مصب الوادي الكبير يحوي على كميات كبيرة من المياه الصالحة للشرب. يكفي حفر متر أومترين في المنطقة لتحصل على المياه مباشرة». قال الثعلبي مدللاً على ذلك. وزاد بأن المعسكرات البريطانية كانت تستمد مياه الشرب من الوادي الكبير لتوصله إلى كريتر والمكلا والتواهي.

الوادي الكبير جزء من الوادي الاعظم الواقع في لحج والذي يتفرع منه أيضاً الوادي الصغير. وتعتبر منطقة الحسوة هي المخرج النهائي للوادي الكبير.

الثعلبي أشار إلى حساسية تلك المنطقة من الناحية البيئية، خاصة أنه في الثمانينات والتسعينيات حصلت سيول كبيرة قطعت الطريق بسبب السيول مما اضطر الناس لنقل الأشياء الضرورية بالهيلوكبتر.

وأفاد بأن الموقع عبارة عن الفيض النهائي لمصب السيول وهو ما قد ينذر بكارثة إذا حدثت سيول عارمة. وذكّر بأن «مخطط عدن التوجيهي للفترة 2000- 2025 حدد أن هذه المنطقة حساسة بيئياً لوقوعها في مصب نهاية الوادي الكبير».

وعلمت «النداء» أن الحكومة اليمنية أرادت بناء ملعب يستضاف فيه خليجي عشرين في المنطقة لكن بعد شرح خطورة المكان للجنة التي يرأسها أحمد علي عبدالله صالح تم العدول عن الفكرة.

الحكومة اليمنية سمحت بإقامة مشاريع استثمارية أخرى رغم تحذيرات المختصين الذين يعزون سلوك الحكومة إلى الصرف العشوائي للأراضي دون التنسيق بين الجهات المختصة ودون موافقة الهيئة العامة لحماية البيئة.

مصب الوادي الكبير يعتبر أحد محميات الاراضي الرطبة بعدن اضافة إلى بحيرات البجع، والمملاح، ومحمية الحسوة، وبئر أحمد. وتبلغ مساحة محمية الوادي نحو 173 هكتار يحدها شمالاً ش90 المؤدي إلى عدن الصغرى ومن الجنوب ساحل خليج عدن ومن الشرق محمية الحسوة ومن الغرب المحطة البخارية.

عبدالغني مساعد، منسق اتفاقية رامسار الدولية للأراضي الرطبة قال إن اليمن تحاول إضافة تلك المحميات إلى اتفاقية رامسار بعد أن تم تسجيل موقع تطواح بسقطرى كموقع وطني أول بعد موافقة اليمن على الانضمام لتلك الاتفاقية في 2006.

إذا كانت المحميات الطبيعية للأراضي الرطبة، ومنها مصب الوادي الكبير، بتلك الأهمية التي أوردتها معلومات وتقارير الهيئة فلماذا وافقت أصلاً من خلال دراسة تقييم الأثر البيئي على إنشاء مدينة «رباك» مادامت تمثل خطراً على المحمية؟

واذا كان المشروع لا يهدِّد الوادي الكبير فلماذا اعترضت الهيئة على صرف المنطقة الحرة لتلك الأرضية أم أن المسألة مجرد غضب لتجاوزها وتهميش دورها؟!

قراءة لمختص بيئي في قرار المحميات الطبيعية لمحافظة عدن

من يتصفح قرار مجلس الوزراء رقم (249) لسنة 2008 بشأن اعلان إنشاء محميات عدن يجد الكثير من الثغرات والمقالب.

هناك قرار سابق صدر عن مجلس الوزراء في اغسطس 2006 بشأن إعلان إنشاء إدارة المحميات الطبيعية للمناطق الرطبة في محافظة عدن. والمنطق يقتضي أن يتم إيراد نص في القرار الجديد بخصوص إلغاء القرار السابق، لكن ذلك لم يتم ما يعني أن القرارين نافذان، وهذا شيء عجيب.

وبما أن الهيئة العامة لحماية البيئة لا تحب أن يزاحمها أحدٌ في مجال البيئة، فإن المشرع الذي أعد القرار حاول أن يفرض سيطرة الهيئة على محميات الاراضي الرطبة على حساب شريكتها محافظة عدن. فقد نصت المادة (6) من القرار بكل وضوح على الآتي: «تخضع المحميات الطبيعية للمناطق الرطبة في محافظة عدن لإشراف الهيئة»، مع أن محافظة عدن بسلطتها المحلية في واقع الأمر من المفترض أن تكون شريكة في الاشراف.

المشروع الذي صاغ القرار جعل الفصل الثامن يختص بتنظيم علاقة الهيئة العامة لحماية البيئة بإدارة المحميات، بينما جعل الفصل الذي يليه وهو الفصل التاسع يختص بتشكيل إدارة المحميات الطبيعية للمناطق الرطبة. وكان من المفترض بحسب المنطق والقانون ان يتم أولاً النص على تشكيل وتحديد إدارة المحميات الطبيعية للمناطق الرطبة، ثم يليه تحديد علاقتها بأية جهة أخرى.

لإشراف هيئة حماية البيئة في صنعاء تمادى المشرع في فرض سيطرة الهيئة في المادة (13) من القرار والتي نصت على أن تشرف الهيئة العامة لحماية البيئة على أعمال الهيئة الادارية للمحميات الطبيعية للمناطق الرطبة في محافظة عدن. والغريب وفق هذه المادة أن يخضع محافظ محافظة عدن لإشراف هيئة حماية البيئة في صنعاء، وذلك لان محافظة عدن بموجب المادة (14) من نفس القرار هو رئيس الهيئة الادارية للمحميات الطبيعية، ومعلوم أن المحافظين لا يخضعون في اعمالهم ونشاطاتهم لإشراف أية هيئة مركزية.

ومن الامور الغريبة في القرار، إن المادة (14) التي بموجبها تم تشكيل هيئة ادارية لادارة المحميات الطبيعية وتحديد كيفية تسمية اعضاء الهيئة من ممثلي الجهات الحكومية، أغلفت إيراد طريقة تعيين مدير المحميات الطبيعية، وبدلاً عن ذلك تم إيراد طريقة تعيين مدير المحميات الطبيعية بشكل مخفي في المادة (18) التي اختصت بتحديد مهام واختصاصات مدير المحميات الطبيعية، وإذا عرفنا طريقة تعيين مدير المحميات الطبيعية وفقاً للمادة (18) فإننا سنعرف سر الإخفاء. حيث تعطي تلك المادة مدير عام فرع الهيئة العامة لحماية البيئة بعدن حق ترشيح الشخص الذي يراه مناسباً لتوليه لمنصب مدير المحميات الطبيعية، بحيث يرفع مقترح الترشيح إلى الوزير الذي يصدر قرار التعيين. الثابت أن من صاغ القرار يجهل ابسط الأمور القانونية، فبالرغم من أن مدير عام الهيئة العامة لحماية البيئة– فرع عدن يخضع إدارياً لسلطة كل من محافظ محافظة عدن ورئيس الهيئة العامة لحماية البيئة، إلا أن المشرع أعطى مدير عام فرع الهيئة العامة لحماية البيئة الحق في تجاوزهما والتعامل مباشرة مع الوزير فيما يتعلق بترشيح مدير المحميات الطبيعية. والبديهي هو منح محافظ محافظة عدن حق ترشيح أو تعيين مدير المحميات الطبيعية لكونه هو رئيس الهيئة الادارية للمحميات الطبيعية.

ومن مثالب القرار التناقض بين مواده وفقراته. فعلى سبيل المثال التناقض بين المادة (3) الفقرة (5) التي تنص على أن من أهداف القرار هو التوسع من إكثار الغطاء النباتي للمحميات الطبيعية، والمادة(10) فقرة (أ5–) والتي تحظر إدخال البذور أو الشتلات في المحميات الطبيعية، ويوجد هناك تناقض آخر في المادة (7)، التي تنص في مطلعها على أن كل محمية طبيعية للمناطق الرطبة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: منطقة المركز الرئيسي، المنطقة العازلة، منطقة الاستخدام العام، الأمر الذي يعني بأن حدود المحمية تشتمل على المناطق الثلاثة تلك. إلا أن الفقرة (–أ1) من نفس المادة تنص على منطقة المركز الرئيسي هي فقط حدود المحمية الطبيعية.

ومن الملاحظ بصفة عامة أن المشرِّع في هذا القرار يتناول المحمية على أساس إنها تشتمل المناطق الثلاث، وفي و على أساس إنها تشتمل على منطقة المركز الرئيس فقط، في مادة واحدة، وهذا مثلب خطير يكشف عن خفة واستهتار.

وبحسب المادة (10) من القرار والتي اختصت بتحديد الاعمال والانشطة المحظورة، والمادة (11) والتي اختصت بتحديد الاعمال والانشطة المرخص لها، نجد أن هناك تمييز في التعامل بين منطقة المركز الرئيسي والمنطقتين الأخريين (المنطقة العازلة– منطقة الاستخدام العام)، حيث يتم الاشتراط بالنسبة للمنطقتين الاخيرتين بضرورة إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي، وبالعكس من ذلك فإن المادة (23) التي جاءت في الفصل الأخير المعنون بأحكام عامة وختامية لم تميز في التعامل بين المناطق الثلاث، حيث نصت على ضرورة الالتزام بدراسة تقييم الأثر البيئي قبل القيام بممارسة أي نشاط في إطار المحميات الطبيعية. ولعل هذا التناقض ناتج عن عدم التحديد الدقيق لحدود المحمية: هل تشمل المناطق الثلاث، أم أنها تنحصر في منطقة المركز الرئيسي. كما أن المادة (12) تنص على أن تضع الهيئة الادارية للمحمية نظاماً خاصاً للتراخيص تصدر لممارسة الانشطة المسموح بها داخل المحميات الطبيعية، وذلك دون تمييز بين المناطق الثلاث، ومع أن هناك جهات حكومية أخرى تختص بإعطاء التراخيص مثلاً بالنسبة لمنطقة الاستخدام العام. وذلك يعني أن على المستثمر في تلك المنطقة استصدار أكثر من ترخيص.

بعد زيارة ميدانية من النيابة العامة لتفقد أوضاعهم، علقوا إضرابهم لـ45 يوماً وطالبوها بحل قضاياهم سريعاً

توصيات اللجنة في مكتب النائب العام بإنهاء محنة معسري تعز

منح السجناء المحتجزون على ذمة مبالغ مالية بمركزي تعز النيابة العامة فرصة أخيرة لإيجاد حلول نهائية لقضيتهم وتنفيذ مطالبهم المتمثلة في تغيير القاضي المكلف بإصدار أحكام الإعسار والإفراج عنهم في أقرب وقت.

وقال السجناء المعسرون في رسالتهم إلى "النداء"، إنهم علقوا إضرابهم الشامل الذي بدؤوه صباح السبت الفائت لمدة 45 يوماً إثر تعهدات ووعود قطعها لهم مدير إدارة السجون، مهدي فصيع، رئيس اللجنة المكلفة من النائب العام بالنزول إليهم صباح الأحد. مؤكدين أنهم سيعاودون الاعتصام مجددا إذا لم يلمسوا حلولا نهائية من النيابة العامة.

وبشّر رئيس اللجنة المكلفة، مهدي علي فصيع، "النداء"، مساء الأربعاء الفائت، بالفرج والاهتمام بالقضية وبأنه سلم تقريره عن أحوال السجناء المعسرين ومطالبهم إلى النائب العام صباح أمس الثلاثاء، وأن الأخير وعد بمعالجة مشاكلهم وإيجاد حلول خلال الأسبوعين القادمين. وأكد مهدي سلامة شكاوى السجناء بشأن فاعلية قاضي الإعسار بتعز.

وإذ أفاد بأن النائب العام تفاعل مع ما نشرته الصحيفة بشأن السجناء المعسرين الذين نفذوا إضراباً جزئياً عن الطعام منذ مطلع الشهر الجاري وناشدوه تكليف لجنة لتقصي الحقائق حول إهمال قاضي الإعسار في تعز لقضاياهم ونسيانهم داخل السجون بدون وجه حق، أشار إلى أن التكليف جاء ملبياً لطلب السجناء المقدم عبر الصحيفة ومنفذاً للتوصيات التي وردت في تقرير لجنة الحريات وحقوق الإنسان في مجلس الشورى ونوقش قبل أسبوعين.

ولفت إلى أنه التقى عددا من السجناء الذين تناولت "النداء" قصصهم في أعداد سابقة، بينهم السجين محمد علي الزبيدي، المحتجز منذ عام ونصف رهن 40 ألف ريال فقط، ووحيد ناجي. كما التقى السجناء المضربين ووعدهم بحل قضاياهم.

وكانت اللجنة المكونة من مدير إدارة السجون في النيابة العامة وأحد الموظفين في الإدارة قد تفقدت أحوال السجناء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة واستمعت إلى شهادات السجناء وعادت منتصف الأسبوع بجملة من المقترحات لمعالجة قضاياهم إلى النائب العام.

وشكا السجين المعسر وحيد محمد ناجي من الجهود الجبارة التي بذلتها إدارة السجن المركزي بتعز لفك الإضراب الشامل الذي نفذه و10 سجناء آخرون منذ صباح السبت الفائت. وقال في رسالته إلى "النداء" إن مجهود الإدارة

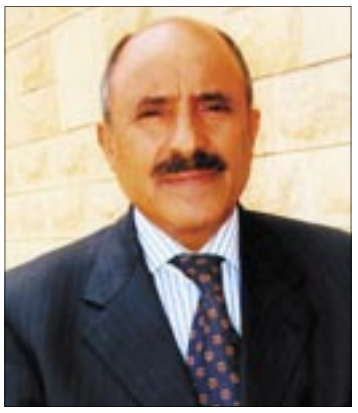

● د. العلفي

تمثّل في إرسال سكرتارية السجن صالح العولقي والجندي عبدالله المحيا في اليوم ذاته إلى المضربين ويحمل الثاني بيده "باكورة" لإجبارهم على الأكل وتهديدهم بالضرب.

لفّوا على أقسام السجن وهم ينادون على السجناء المضربين طالبين منهم أن يخرجوا. يقول وحيد: "خرجنا حوالي 7، أنا وعبده جسار ومحمد سيف الجندي ومحمد علي الزبيدي وصلاح العماري وإبراهيم فاضل". وتم احتجازهم في شباك بداخل شبك الزيارة عازمين على أن يضعوهم عبرة للبقية الذين سيحاولون الإضراب. وبحسب رسالته فقد كان المحيا يتوعده: "با تاكل والاّ والله باأكل أبوك بالذي بيدي".

وطالب المرصد اليمني لحقوق الإنسان، الأسبوع الماضي، النائب العام، في رسالة وجهها إليه، بالتدخل السريع بإصدار التوجيهات اللازمة للإفراج الفوري عن كل سجين أكمل مدة العقوبة المحكوم بها عليه والبت العاجل في موضوع السجناء المعسرين المحبوسين على ذمة مبالغ مالية.

وأفاد المرصد في رسالته بأنه تلقى مناشدة من عدد من نزلاء السجن المركزي بتعز، الذين صدرت في حقهم أحكام قضائية وأمضوا فترات العقوبة المحكوم بها عليهم، إلا أنهم مازالوا محبوسين على ذمة تنفيذ الجانب المدني من تلك الأحكام، أي دفع المبالغ المحكوم بها عليهم، رغم أنهم معسرين ولن يتمكنوا من دفع تلك المبالغ، بموجب ما لديهم من أحكام تثبت إعسارهم. مضيفاً أن هناك آخرين لم يتمكنوا من الحصول على الأحكام التي تثبت إعسارهم، مما ترتب عليه استمرار بقائهم في السجن، وذلك بسبب الغياب المستمر للقاضي المكلف بمتابعة مثل هذه الحالات. مرفقاً بالمناشدة أسماءهم.

وإذ وصف ما يتعرضون له بأنه انتهاك صريح لحقوقهم من قبل السلطات، وبالأخص النيابة العامة، التي أناط بها القانون مهمة متابعة إجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا الجنائية وضرورة تفقد أحوالهم والإفراج الفوري عن كل من ثبت لديها حبسه بصورة غير قانونية أو أنه قد أنهى العقوبة المحكوم بها عليه، وحدد الجهات المنوط بها متابعة أوضاعهم والرفع بالمبالغ المحكوم بها عليهم، لتتولى الدولة دفعها عنهم من الخزينة العامة؛ فقد أعلن تضامنه معهم وتبنيه قضيتهم، داعياً منظمات المجتمع المدني للوقوف إلى جانبهم ودعمهم.

بعد سنة ونصف إضراب و7 سنوات ونصف سجن زيادة

السوداني "ضوء البيت" يناشد المنظمات والصحافة مساعدته لإطلاق سراحه

حتى الآن، لم تكترث النيابات العامة ولا مسؤولو القضاء للإضراب الذي بدأه السجين السوداني عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت في 26 نوفمبر 2007، احتجاجاً على استمرار النيابة في احتجازه رغم أن الحكم الصادر ضده من محكمة جنوب شرق الأمانة نص على سجنه سنة ونصف ودفع 100 ألف دولار لشريكه.

وقال عبدالقيوم ضوء البيت، 36 عاماً، في رسالته إلى "النداء" إنه أودع السجن المركزي بصنعاء عام 2000 بأحكام "غير عادلة"، وأن "الأيادي الفاسدة المتسلطة بقطع طريق العدل ما زالت تعبث بقضيتي مما جلب لي ولأسرتي وتجارتي الدمار". و أضاف: "طالبت بأموالي من شريكي اليمني فأصبحت في القضاء متهما ومدانا".

وإذ طالب المنظمات الدولية والصحافة الأهلية بالوقوف إلى جانبه، أكد تمسكه بالقانون ومواصلة الإضراب حتى الموت أو بلوغ العدالة المنشودة وفقاً للقانون. ملفتاً إلى إيمانه بعدالة قضيته وتهميش السلطات لمطالبه العادلة المتمثلة في "فتح تحقيق قضائي نزيه للتحقق من التجاوزات التي تخللت قضيتي، ومعرفة سبب بقائي في السجن بصورة غير قانونية منذ 2000".

وعبدالقيوم ضوء البيت رجل أعمال سوداني قصد الاستثمار في اليمن فوقع "ضحية المكايد"، حسب تعبيره. ويمضي في السجن المركزي بصنعاء 9 سنوات في قضية خلاف مع شريك له حكم عليه فيها بالسجن سنة ونصف من محكمة جنوب شرق الأمانة وتسليم 100 ألف دولار لشريكه. لكنه تجاوز المدة المحكوم بها عليه بـ7 سنوات ونصف، وما يزال سجيناً، فيما ترفض نيابة جنوب شرق الأمانة إطلاق سراحه.

وخاطب رئيس الجمهورية وترجّاه مراراً، بيد أن مناشداته التي وجهها عبر الصحافة والقضاء بتشكيل لجنة قضائية ونيابية نزيهة لكشف ما تعرض له "من ظلم في القضية وإجراءات باطلة"، لم تسفر عن شيء. وكرّر مناشداته دون إصغاء، وهذه هي المرة العاشرة التي تعرض فيها "النداء" حالة هذا السجين الغريب عن البلد، والمحروم من الزيارة. وتتابع الصحيفة قضيته منذ سنتين، ونشرت خبر إضرابه المفتوح عن الطعام، وما أصاب حالته الصحية من تدهور ظاهر.

بيان رقم (6) من سجناء تعز المعسرين

نؤكد تمسكنا بحقنا في الدعوة لمعاودة الإضراب الشامل وتصعيد قضيتنا على المستوى المحلي والدولي، إذا لم تف النيابة العامة بوعدها على لسان مندوب النائب العام. ونهيب بجميع المعسرين التحلي بالشجاعة والصبر والتضحية وعدم الاستسلام لكسر الإضراب، وأي تقزيم لمطالبنا القانونية أو أي ترهيب يحول دون ممارستنا حقاً من حقوقنا القانونية وهو انتزاع حريتنا بقوة القانون والا فالموت بكرامتنا بدلاً من حياة لم يعد يتوفر فيها أبسط مقومات الكرامة الانسانية. أيها الاخوة إننا نشد على يد معالي النائب العام وتذكيره بوعده بحل قضيتنا بصورة مستعجلة خلال خمسة وأربعين يوما وتذكيره بأنه لم يتبقَ على وعده سوى ستة وثلاثين يوماً.

مع احتفاظ المعسرين بحقهم في مقاضاة عساكر السجن ومن يأتمرون أمرهم والذين أقدموا إصدار أوامر قمع الإضراب يوم 2009/3/22.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عن معسري مركزي تعز
الناطق الرسمي:
فهمي العزي محمد ناجي
بتاريخه 2009/3/31

نداء عاجل لوزير التربية ولنقابة المهن التعليمية

أعيدوا البسمة لأطفال هؤلاء!

هناك حكايات وقصص كثيرة لمدرسين تستحق أن تروى ليستمد منها عامة الناس قدرتهم على الصمود في الظروف الصعبة والطارئة. وتأتي حكاية وتجربة المدرسين عبده أحمد محمد مقبل القباطي ومختار عبده علي القباطي مع وزارة التربية والتعليم –مكتب محافظة تعز– لتحكي فصلاً مأساوياً اكتويا بناره هما وأطفالهما ومن يعولان بعد أن فقدا درجتيهما الوظيفيتين فجأة في عام 1994 وحتى الآن، ودون أي اعتبار للظروف المحيطة بواقعة تعثرهما في إتمام الدراسة الجامعية لمعاناة أحدهما الشديدة مع المرض الذي لازمه أثناء دراسته الجامعية والظروف المادية الصعبة لكليهما. فبدلاً من الوقوف معهما في محنتهما كجانب قانوني وإنساني ليس في البحث عن وسائل المساعدة في العلاج فحسب بل أيضاً في معالجة وضعيهما بالعودة لحقل التدريس بدرجتيهما الوظيفيتين المعتمدتين، وإلغاء الإجازة الدراسية إذا كان هناك مقتضى قانوني تم إلغاء الإجازة الدراسية والدرجتين الوظيفيتين معاً في اجراء تعسفي وظالم لم يراع ظروف تعثرهما عن التخرج في المدة المحددة للإجازة الدراسية. ويأتي هذا الاجراء بعد أن عملا في مجال التدريس لسنوات عديدة منذ تخرجهما من معهد المعلمين –تعز. فبعد أن كانا على وشك الإنجاز والتخرج، الأول بتخصص لغة عربية من كلية التربية جامعة تعز وحاز على تقدير جيد جداً لثلاث سنوات متتالية، والآخر قسم رياضيات، ليتوقفا فجأة عن مواصلة الدراسة بسبب توقف الدعم وانقطاع المساعدة وإلغاء درجتيهما الوظيفيتين. لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من المعاناة: البحث عن مصدر رزق يقيهما وأطفالهما ذل الحاجة. وعملا في شتى المهن والأعمال بالأجر اليومي وأحياناً تمر الأشهر لا يجدون ما يسد رمق اطفالهم.

● الجوفي

ويرى هذان الآن بصيص أمل في إمكانية إعادتهما للعمل بعد أن قررت الوزارة معالجة أوضاع أمثالهما، إلا أن تلك المعالجات تسير ببطء شديد ولا ندري والحال كذلك مدى مصداقيتها وجديتها. ما يبعث على الاطمئنان أن هذه المعالجات كانت بتوجيهات من رئيس الجمهورية أسوة بالمعالجات التي تمت للمنقطعين في القطاع العسكري.

وإننا نناشد وزير التربية والتعليم التوجيه لمكتب التربية– تعز إعادة البسمة إلى اطفال هؤلاء المدرسين بإعادة أبائهم للوظيفة العامة كحق يكفله الدستور والقانون، كونهم مواطنين يمنيين عانوا من العسف والظلم ما لا يقوى عليه أحد. كما ندعو نقابة المهن التعليمية استناداً لمبادئ الحق والعدل والمساواة إلى تبني القضية بالمتابعة العاجلة لدى الجهات المختصة كون النقابة معنية بالتصدي لكل قضايا المعلمين وحل مشاكلهم ومساعدتهم في استعادة حقوقهم، فهي الصوت المعبر عن ضمير هذه الشريحة الفاعلة في المجتمع ولها مواقف مشهودة في تحسين أوضاع المعلمين من خلال ما قامت به من فعاليات سابقة ولصوتها المسموع لدى القيادة السياسية.

والله المستعان،،

المحامي: محفوظ سعيد ثابت

أقاربه يحملون المحكمة وإدارة مركزي صنعاء المسؤولية..

معاذ المتوكل يتعرض للضرب من قبل مدمنين في السجن

شكا أحد أقارب السجين معاذ حمود المتوكل تجاهل إدارة السجن المركزي بصنعاء لحادثة الاعتداء التي تعرض لها بعد عزله في غرفة مع أصحاب السوابق. وأفادوا في رسالتهم إلى "النداء" بأن سجينا معروفا بسوابقه وتردده على السجون هاجم هو وأربعة آخرون، قريبهم المعتقل على ذمة الحوثية واعتدوا عليه بالضرب، بعد أن نفذت إدارة السجن أمر رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة بنقله إلى غرفة العزل المخصصة لإيداع المشاغبين ومتعاطي المخدرات من السجناء. وأوضحت الرسالة أن قرار رئيس المحكمة جاء بغرض الضغط على معاذ لـ"القبول بالمحاكمة الباطلة التي تجريها المحكمة مع الكثير من معتقلي الحوثي، التي يرفضونها ويقاطعونها ليرددوا شعارهم المعروف: الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام".

وإذ انتقدوا الصمت الذي تعاملت به إدارة السجن حيال الاعتداء، أبدوا في الرسالة تخوفاً من تكرار الاعتداء عليه مستقبلاً، "لأن المجرمين لم ينالوا عقابهم". وحملوا الإدارة والمحكمة والنيابة الجزائية المتخصصة مسؤولية ما يحدث للمعتقل معاذ المتوكل، معتبرين هذا بلاغاً للمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان وحرياتهم.

"النداء" اتصلت بمدير السجن المركزي بصنعاء، العقيد مطهر الشعيبي، وسألته عن الصمت حيال ما جرى لمعاذ المتوكل. وأفاد بأنه قام بتحويلهم إلى النيابة وبعدها تم نقله الى غرفة عزل أخرى.

وإذ أوضح أنهم اشتبكوا وأن الآخر أصغر سناً من معاذ، قال إن نقله إلى غرفة عزل أخرى كان تطبيقاً لتوجيهات قضائية ولا يستطيع إعادته إلى مكانه إلا بعد انتهاء الشهر المحدد من المحكمة.

عزاء ومواساة

بقلوب يملؤها الأسى والحزن يتقدم معسرو مركزي تعز بأصدق التعازي والمواساة إلى

الاستاذ عبده علي بورجي وكافة آل بورجي

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «والدتهم الفاضلة» تغمدها الله بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

«إنا لله وانا إليه راجعون».

المسعد
الاربعاء 5 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 1 ابريل 2009 العدد (190)
Wed. 5/4/1430 - 1 April 2009

خرج من سجن ثماني سنوات فوجد رصاص الخصوم في انتظاره

■ الضالع - فؤاد مسعد

في رمضان الفائت أُفرج عن محمد محسن محمد، الذي تناولت "النداء" قضيته ضمن عشرات السجناء في مركزي الضالع بعد أن قضى في السجن ثماني سنوات. وفور خروجه من السجن بدأ المعاملة لاستئناف عمله في المرفق الذي كان يعمل فيه، ويبدو أنه حصل على بعض التجاوب وتعاطف معه القائمون على المرفق، غير أنه فوجئ بخصومه، الذين كان لهم دور في إطالة أمد مكوثه في السجن، ولم يتركوه يستقر في ما تبقى له من سني حياته، إذ أقدموا قبل فترة، استنادا إلى ما لديهم من نفوذ، على إطلاق نار كثيف على منزله، ما أدى لتهشيم الأبواب والنوافذ وترويع ساكنيه وإثارة حالة من الخوف والهلع لدى الأطفال والنساء، بحسب شكوى تقدم بها إلى أمن الضالع ونيابتها، وقال إن أمن المديرية لم يحرك ساكنا تجاه ما حدث، على الرغم من الشكاوى المتكررة من المجني عليه والذي لا يبعد سكنه عن مقر إدارة الأمن غير مسافة قليلة. رد الفعل السلبي من قبل الأمن شجع الخصوم على مواصلة الاعتداء على منزل الشخص الخارج للتو من مرحلة صراع مرير مع السجن والمرض كادت تقضي على قواه، حيث قام غرماؤه -بحسب إفادة ابنه- لـ"النداء" - بإحراق مخازن العلف ومأوى الأغنام. ويضيف زكريا محمد محسن: "وعندما أبلغنا الجهات المختصة في الأمن تجاهلوا الأمر ولم يستدعوا غرماءنا حتى لمجرد التحقيق معهم، وهو ما شجعهم على الاستمرار، في اعتداءاتهم والتمادي في ذلك. لم تقف الاعتداءات عند هذا، بل تجاوزت إلى الاعتداء على الشخص الذي بدا وهو يتحدث لـ"النداء" طاعنا في السن أكثر من عمره الحقيقي. أكد ما قاله زكريا، وأفاد بأن الاعتداء عليه وقع مرتين من قبل الخصوم أنفسهم، وهددوه بالقتل على مرأى ومسمع عدد من مرتادي سوق مدينة الضالع، بعدما ضربوه ضربا مبرحا. قال زكريا: "قمنا بإبلاغ البحث بحادثة الضرب، فتم إحالة والدي إلى المستشفى لرفع تقرير طبي يوضح الأضرار التي لحقت به. وعند استكمال ملف القضية فوجئنا بمدير البحث يقول لنا إن القضية تم تجميدها من قبل أمن المحافظة، كما تم الإفراج عن الجناة". كان يدرك زكريا ووالده صعوبة أن يكون الخصم مسنودا بنفوذ في إدارة الأمن، وهو ما جعلهم يتوقعون الأسوأ في كل مرة يقررون تقديم شكواهم للأمن. هذه المرة بدا أن قيادة فرع المؤتمر الشعبي تطوعت بتقديم الدعم المناسب لخصوم والد زكريا، حسب إفادته المتضمنة قيام نائب رئيس الفرع بالتواصل مع مدير الأمن لإطلاق سراح الجناة.

كان المجني عليه قد توجه بشكواه إلى نيابة استئناف الضالع، التي بدورها وجهت إدارة أمن المحافظة بإرسال المذكورين في الشكوى مع أولياتهم إلى النيابة للتصرف وفقا للقانون. ومن ثم وجه مدير أمن المحافظة مدير البحث بطلب المذكور (هكذا! مذكور واحد فقط، وليس المذكورين، كما في توجيه رئيس نيابة الاستئناف) وإرساله إلى النيابة. وفي الواقع لم يتم إرسال أحد إلى النيابة، لا مذكور، ولا مذكورين؛ لأن مدير البحث المعني بالتوجيه تلقى توجيهات -يبدو أنها غير مكتوبة- بعدم إرسال الملف للنيابة.

الآن زكريا قرر مناشدة وزير الداخلية رفع الظلم عن والده وتوجيه أمن الضالع بعدم التدخل خارج النظام والقانون. والمطلوب من وجهة نظره ضبط الغرماء المتورطين في الاعتداء على والده وإرسال ملف القضية إلى النيابة ليقول القضاء كلمته. ويستطرد قائلا: "والدي يلاقي ظلما لا سابق له حتى في عهد الحكم الإمامي".

بعد الاعتصام أمام رئاسة الوزراء توجهوا إلى النائب العام

العلفي يعد أسر المعتقلين بإيصال رسالتهم إلى الرئيس لإطلاق سراحهم

نفذ أهالي المعتقلين على خلفية أحداث صعدة، أمس الثلاثاء، اعتصاماً حاشداً أمام رئاسة الوزراء للمطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين، تضامن معهم فيه العديد من السياسيين والحقوقيين والصحفيين وممثلي منظمات المجتمع المدني. وسلم المعتصمون رسالة إلى رئيس الوزراء تطالبه بسرعة إطلاق المعتقلين.

بعد ذلك توجهوا إلى مكتب النائب العام وتجمعوا أمام بوابة النيابة العامة، ثم دخل عنهم: البرلماني أحمد سيف حاشد، نائبة رئيس منظمة التغيير بلقيس اللهبي، المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية علي الديلمي، والصحفي عبدالكريم الخيواني، ومن أهالي المعتقلين: آلاء الشامي زوجة المعتقل ياسر الوزير، فاطمة الفقيه زوجة المعتقل العزي راجح، وإيناس المداني زوجة المعتقل حسن المداني؛ وسلموا النائب العام مطالب المنظمات وأهالي المعتقلين المتمثلة في التحرك العاجل وإطلاق سراح المعتقلين الذين يقبعون داخل زنازن الأمن القومي والأمن السياسي ووصلت مدة بعضهم إلى خمس سنوات. الرسالة ذكّرت النائب العام بأوامره السابقة بإطلاق سراح المعتقلين قبل سنتين أو إحالتهم للقضاء، والتي ظلت فقط في الورق.

كما شكت نساء من أهالي المعتقلين الاعتداء الذي تعرضن له أمام رئاسة الجمهورية، الأحد الماضي، من قبل حراسة دار الرئاسة، عندما ذهبن لاستلام الرد على رسالتهن التي سلمنها لهم قبل أسبوع. وطالبن بالتحقيق مع المعتدين وإحالتهم للقضاء العسكري كون هذا السلوك مخالفا للقوانين والأعراف والأخلاق.

وعبر العلفي لهم عن أسفه للاحتجاز غير القانوني الذي طال المواطنين، معتبرا ذلك مخالفة للقوانين، سعى في الماضي لوضع حد لها.

ووعدهم بإحالة رسالتهم إلى رئيس الجمهورية للإسراع بإطلاق سراح المعتقلين، كما وإرسال الشكوى الخاصة بالاعتداء على النساء إلى رئيس قائد الحرس الخاص بدار الرئاسة، العميد طارق محمد عبدالله صالح، لمتابعة القضية.

وأكدت منظمات المجتمع المدني وأهالي المعتقلين مواصلة فعالياتهم التضامنية مع المعتقلين في الأيام القادمة.

تحقيقات نيابة إب تؤكد تعرض نزلاء في السجن المركزي للضرب والتعذيب

■ إب - إبراهيم البعداني

أظهرت نتائج التحقيقات بشأن دعاوى استعمال القسوة ضد عدد من نزلاء السجن المركزي بمحافظة إب من قبل بعض جنود السجن المركزي، العديد من المخالفات والممارسات والانتهاكات والإهمال، التي تمارس ضد السجناء.

وكانت "النداء" تطرقت في أغسطس 2008 لتلك القضايا والمخالفات بحق نزلاء السجن والذين تعرضوا للضرب والتعذيب وما أقدم عليه بعضهم من قطع أصابعهم احتجاجا على هذه الانتهاكات وإهمال إدارة السجن لهم.

النائب العام، وعلى إثر ما نشرته "النداء"، قام بنزول إلى محافظة إب وكلف وكيل نيابة استئناف المحافظة، عبدالغني الصبري، وتحت إشراف عبدالإله النحوي عضو هيئة التفتيش القضائي، بالتحقيق في دعاوى السجناء.

ومنذ 27 أغسطس الماضي باشر وكيل النيابة التحقيق والاطلاع على شكاوى السجناء وواقعة استعمال القسوة من قبل جنود السجن ضد 13 سجينا، هم: نبيل صالح أحمد الشرعبي، عبدالملك نعمان الجعشني، محمد هزاع، علي احمد سلام، أمين حسن الجبري، نجيب سعد النهام، عادل محمد ناصر، مصطفى احمد صالح الاعجم، محمد عبدالوهاب آل قاسم، عبدالمجيد الجمرة، عبدالرحمن أمين احمد سعيد، عبدالله هزاع صالح سيف، عبدالجليل علي محمد العميسي.

الشهود الذين استمع لهم أثناء التحقيق أكدوا في أقوالهم صحة تلك الوقائع، وأشاروا إلى أن السجين نبيل الشرعبي تعرض للضرب من قبل بعض الجنود، فتم ضربه ثلاث ضربات "بصميل" في ظهره، وأيضا ضربوه بكابلات (أسلاك)، ورفسوه بأرجلهم ولطموه على وجه.

وأكدت التحقيقات حدوث تجاوزات من خلال تشغيل سجين سابق ضمن خدمات السجن، حيث أجمع السجناء على أنه يمسك أقساما في السجن وأنه يقوم بدور من عليه الخدمة، عندما واجهته النيابة بذلك أقر بأنه كان محبوسا في قضية قتل وانتهت بالصلح عن طريق مدير السجن محمد السعيدي وبعض المشايخ، وكان من ضمن بنود الصلح عدم تواجده في منطقته. وقال إن مدير السجن أشفق عليه وأبقاه لديه وعينه مدرسا لمحو الأمية في السجن، وأنه قام باستئجار مطعم وبوفيه داخل السجن.

التحقيقات كشفت عددا من المخالفات والتجاوزات التي ارتكبها مدير السجن، ومن ذلك حادثة الاعتداء التي تعرض لها السجين نبيل الشرعبي، حيث أكدت التحقيقات أن مدير السجن كان على علم بهذا الاعتداء إلا أنه تجاهل دعوى السجين بهذا الجانب ولم يتخذ أي إجراء في هذه الواقعة وبدا مهتما بما نقله السجين في حركة محاضر جمع الاستدلالات في مواجهته إلى النيابة.

وأوضحت التحقيقات أنه لم يكن يتم الاستماع إلى أقوال المجني عليه في تلك المراحل، وجرى محاولة الضغط عليه للتنازل عن دعواه. وأكدت التحقيقات أن الخطأ والتقصير كان واضحا من خلال عرقلة دعوى السجين نبيل الشرعبي، وهذا بحد ذاته يشكل تجاوزا وإخلالا بأداء الواجب الذي أنيط بمدير السجن، الذي ينبغي ألا يخرج عن مقتضيات العدل والإنصاف، وأن يأخذ حق السجين من غيره وحق الغير منه طبقاً للقانون.

وجاء في محاضر التحقيق أنه كان على مدير السجن إبلاغ النيابة بالدعوى الواقعة التي ارتكبها وإحالة شكواه إلى النيابة للتحقيق فيها وعدم التستر على ذلك التجاوز.

وكشفت التحقيقات بعض التجاوزات من قبل مدير السجن، ومن ذلك عدم إحالة الجندي نواف حسين المنتصر إلى النيابة، وعدم جمع محاضر الاستدلالات في الواقعة المدعى بها من قبل السجين محمد عبدالوهاب آل قاسم، والمنظورة من نيابة السجن، الأمر الذي جعل السجين يقدم شكواه إلى النيابة، مع أن مدير السجن يعلم بحدوث الاعتداء على السجين من قبل الجندي المذكور، وكان يتوجب عليه إحالة الجندي المتهم إلى النيابة وهي التي تتأكد من ملابسات الواقعة وتتخذ إجراءاتها فيها؛ إلا أنه وبسبب قيام مدير السجن بترحيل الجندي إلى صنعاء وعدم ترحيله إلى النيابة عُرقل سير العمل فيها وحتى الآن.

كما كشفت التحقيقات تعاطي بعض السجناء عقاقير محظورا استعمالها إلا بإذن الطبيب المختص، ومنها "الفاليوم" و"الديزبام"، وأن هذه التجاوزات تحدث بتسهيل من الحرس.

السجناء، الذين أقروا بتعاطيهم تلك العقاقير، قالوا إن بعضها تأتيهم من داخل المصحة الموجودة داخل السجن، والبعض الآخر بواسطة الزوار.

ومن خلال ما توصل التحقيق أحالت النيابة المتهمين باستعمال القسوة ضد المجني عليهم نزلاء السجن المركزي إلى المحاكمة. وبخصوص تجاوزات مدير السجن اكتفت بإيقاع الجزاء الإداري بحقه.

وطالب رئيس منظمة "هود"، المحامي فيصل الحميدي، بأن يحال مدير السجن إلى محكمة جنائية، "لا إدارية".

عامر.. ضحية جديدة للنيابة في مركزي صنعاء

عام 2005 قدمت النيابة الشاب عامر عبدالرحمن عامر للقضاء بتهم «ملفقة وغير حقيقية»، وما لبثت أن أطلقت سراحه بعد شهرين من تاريخ القبض عليه بضمان حضوري وأقفلت ملف القضية.

مارس الشاب عملة وحياته وقرر الزواج وخطب فتاة يحبها، ودنا موعد زفافه الذي تعارض مع رغبة الشخص المتنفذ فتم القبض على الشاب مرة ثانية بتاريخ 2007/8/11 بحجة صدور حكم غيابي ضده يقضي بالحبس سنة. خلال فترة حبسه في السجن المركزي قدمت نيابة شمال الامانة قضية «ملفقة» عليه أخرى يقول بها طلبته للمحاكمة وحكم عليه بالسجن سنة ودفع غرامة خمسة عشر الف ريال. وطبعاً كما سلف أن الحكم قد صدر غيابياً ولم تسمح له المحكمة بالدفاع عن نفسه ولم تؤمن له حقوقه القانونية المشروعة. وصدر الحكم الثاني عليه بتاريخ 2008/11/27، وكان من حقه قانوناً أن يستأنف الحكمين الجائرين ولعبت نيابة شمال الامانة بتدخل العضو محمد القطامي يقايضه ألاّ يستأنف الحكمان نظير اطلاق سراحه في شهر رمضان الماضي. وزعم العضو ان النائب العام قد وافق على اطلاق سراح الشاب عامر وان لا جدوى لطول بقائه بالسجن ومحكمة الاستئناف.. كلام مقنع سيما أن عامر قد اكمل وألاّ حكم بهما الاولى انتهت بتاريخ 2008/8/11، والثانية انتهت في تاريخ 2008/11/26، ومضى شهر رمضان بدون اطلاق سراحه.

استفسر الشاب عامر عن الامر وعما وعده به عضو النيابة متحدثاً على لسان النائب العام. وردت عليه النيابة بمكرها المعهود بأن لديه قضية أخرى تم الحكم عليه فيها سنة وتنتهي في 2009/9/27. حزن الشاب الخلوق ذو الاخلاق الفاضلة جراء الظلم الذي طاله ودخل في حالة هستيريا منمنه وأصيب بمرض التوحد الخطير بعدما ضاع منه كل شيء: عمله، مستقبله، عروسه، سمعته بدون أي ذنب ارتكبه، وضاع شبابه اليافع بالسجون ومضى عليه في السجن سنة وثمانية أشهر. إن ضلوع النيابة وخنوعها لأطماع المتنفذ قضى بتدمير الشباب.. الشباب الذين هم دعامة الاوطان وصرحها النابض بالحياة، وهذا يتم باسم القانون، هدمهم وتقطيع أوصالهم بدون رحمة أو شفقة كما تفعل اسرائيل بشباب غزة تفعل النيابات وإن اختلفت الطريقتان ولكن المحصلة واحدة: القضاء على الشباب كالشاب عامر عبدالرحمن عامر وآخرين كثر وربما تخلق له النيابة مسرحية قضية أخرى.

إننا نطالب معالي النائب العام بأن يقوم بدوره لحماية القانون ويصدر أوامره لنيابة شمال الأمانة؛ طبعاً أوامر حقيقية ليس مذيلة بالتوقيع بعلامات يفهمها اعضاء النيابات بالرفض وعدم القبول، وأن يتم اطلاق سراح الشاب عامر عبدالرحمن عامر.

عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت
السجن المركزي- صنعاء 2009/3/15.

تطالب بمناقشة قضية إقصائهم في ندوة للتشاور الوطني

لجنة موجهي ذمار تستنكر محاولة استبدال الموجهين المسرحيين بآخرين معلمين

■ ذمار - صقر ابو حسن

استنكرت لجنة متابعة قضايا الموجهين التربويين بمحافظة ذمار إقدام مكتب التربية والتعليم مؤخرا على فتح باب الترشح للالتحاق بالتوجيه التربوي، في وقت قام فيه بتسريح 455 موجها وموجهة من أعمالهم ويصر على إعادة توزيعهم للعمل كمدرسين ومحاولة تعيين مدرسين بدلا منهم.

وطالب نائب رئيس اللجنة، عبدالواحد الشرفي، محافظ المحافظ بإيقاف ما وصفه بـ"العبث والارتجال والإضرار بالعملية التعليمية بحرمان مكتب التربية من موجهين يتمتعون بالخبرة والكفاءة ونال بعضهم شهادات التكريم ودرع وزير التربية التكريمي لأعمالهم المبرزة واستبدالهم بآخرين لا يفقهون في سلك التوجيه أي شيء".

وأضاف أن ذلك سيفتح الباب لتنظيم سلسلة احتجاجات مناهضة فضلا عن الفساد المالي والرشوة نظير ترقية مدرسين إلى وظيفة موجه.

وكان بلاغ صادر عن اللجنة اتهم وزير التربية باعتماد بعض الموجهين المتوفين وتسريح آخرين أحياء التحقوا بسلك التوجيه بموجب قانون المعلم ولائحته التنفيذية.

كما أهابت اللجنة بمحافظ المحافظة سرعة معالجة قضية الموجهين التربويين أسوة ببقية المحافظات وصرف بدل طبيعة العمل الممنوحة لزملائهم ورد الاعتبار لهؤلاء الذين تضرروا ماديا ومعنويا جراء القرارات الجائرة بحقهم والتي لا تخلو من النفس السياسي الضيق الذي يتناقض مع دعوات رئيس الجمهورية لإخضاع الوظيفة العامة للقانون ولمبدأ الثواب والعقاب، دون سن لوائح مخالفة لقانون المعلم رقم 37 لسنة 1998 وذلك في المواد: الثالثة الفقرة 4، الرابعة، الخامسة، والرابعة والعشرين الفقرتين 1 و2، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 128 لسنة 1999 في مواده: الثالثة الفقرة هـ البند 2-1، الرابعة، والسادسة عشرة، ولائحة الوزير المخالفة لتلك المواد المفصلة ضد إقصاء الموجهين المتمتعين بالخبرة والكفاءة.

ويحاول وزير التربية تكييف قضية الموجهين وكأنه يخوض معركة مع طرف سياسي معين، لتغطية فشله في مهامه التربوية والوظيفية والتي لم يستطع وعلى مدى 6سنوات حتى توفير الكتاب المدرسي، على حد قول البلاغ.

اللجنة طالبت اللجنة العليا للتشاور الوطني بتخصيص ندوة لمناقشة قضية إقصاء الموجهين التربويين في جميع محافظات الجمهورية وتسريحهم من أعمالهم في مخالفة لقانون المعلم ولائحته التنفيذية.

وقالت في بلاغ صحفي إن موجهي الجمهورية يمثلون قطاعا واسعا وهاما من المجتمع لا يجب إغفال وتجاهل قضية تسريحهم السياسي، إذ عمد وزير التربية لخلق قضية مطلبية جديدة تشابه قضية المتقاعدين العسكريين.

وأضاف البلاغ أنه "منذ إصدار القرارات الجائرة والسياسية بإقصائنا، ومرتباتنا تتعرض للتوقيف، فضلا عن حرماننا من بدل طبيعة العمل، بهدف إخضاعنا لتنفيذ قرارات وزير التربية غير القانونية". كما طالبت اللجنة باستيعاب ممثلين عن الموجهين التربويين ضمن أجندة الحوار الوطني.

وقد نظم موجهو المحافظة فعاليات احتجاجية منذ شهر سبتمبر الماضي، ومن ضمنها تنظيم محاكمة شعبية لوزير التربية والتعليم واعتصامات آخرها أمام مجلس النواب، فضلا على اللجوء للقضاء. ويشكو الموجهون تعنت الجهات المختصة في حل قضيتهم بسبب تلك الفعاليات.

احتفل الصديق العزيز **وليد عبدالواحد العذري**
بزفافه الجمعة الماضية وفي المناسبة نتقدم للعريسين أجمل التهاني والتبريكات.
المهنئون:
مهندس: عبدالإله حطرم، مهندس: نصر الحميدي
مهندس: توفيق الساري، مهندس: عبدالله الشامي
د. وديع العزعزي، م. نبيل المحمدي المحامي، د. احمد عوض مبارك،
أ. محمد الجمال، سامي غالب، عبدالعليم مقبل
أ. محمد علي عاطف، أ. باسم طربوش
مبروك «وليد»

وإنا لله وإنا إليه راجعون

نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة إلى الأخوين العزيزين:
عبده علي بورجي ود. أحمد علي بورجي
وإخوانهما وكافة أفراد الأسرة
بأصدق التعازي في وفاة المغفور لها
بإذن الله والدتهما الكريمة
تغمد الله الفقيدة بواسع الرحمة
والمغفرة واسكنها فسيح جناته وألهم
أهلها وذويها الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:
فوزي غالب، د. عبده أحمد صالح، نبيل سبيع،
سامي غالب، طارق السامعي وأسرة «النداء»

وإنا لله وإنا إليه راجعون

بقلوب مؤمنة نتقدم بأصدق التعازي إلى الأخوة الأعزاء:
سلطان محمد شمسان
العقيد هلال محمد شمسان
الدكتور عبدالكافي محمد شمسان
لوفاة والدتهم الكريمة تغمدها الله بواسع الرحمة وأسكنها الجنة،
وألهم أهلها جميعاً الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:
محمد أحمد صالح، فوزي غالب، د. عبده أحمد صالح
أحمد محمد مقبل، سمير غالب، سامي غالب

أصدق التعازي والمواساه نتقدم بها إلى الاخوة:
عصام ومنيف ومنير
بوفاة الوالد القدير **محمد عبداله الحمادي**
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة والهم أهله وذويه الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون».

الأسيفون:
عصام محمد احمد الحمادي، عادل محمد احمد، سامي غالب، حزام عقلان

هبوط التلال.. أرحم من العبث بتاريخه!!

■ شفيع العبد

يبدو أن التلال يعيش أسوأ حالاته على الإطلاق، وأن المصائب تنهال عليه تباعاً. فبعيداً عن مستواه المهلهل في الدوري وموقعه المخيف في قائمة الترتيب، فقد ذكر الاتحاد الآسيوي لكرة القدم مؤخراً أنه وافق على نقل مباراتي فريق التلال المتبقيتين على أرضه أمام نيفتشي الاوزبكي والعهد اللبناني إلى ملعب المريسي بالعاصمة صنعاء بسبب افتقار ملعب 22 مايو بعدن للشروط التي سبق للاتحاد الآسيوي أن طالب بها. وهنا يبدو تساؤل عن المسؤول المباشر عن وصول الاستاد الحديث إلى هذه الحالة وعدم جاهزيته لاستقبال مباريات دولية وهو الموعود باستضافة خليجي20! يضاف إلى ذلك فرض غرامة مالية على النادي مقدارها سبعة آلاف ومائتي دولار أمريكي، منها خمسة آلاف بسبب عدم التزام النادي بتواجد المنسق الإعلامي ومدير الفريق في مشاركة النادي في بطولة كأس الاتحاد الآسيوي، وذلك وفق نظام ولوائح البطولة، والألف والمائتين الأخرى بسبب حصول لاعبي الفريق على خمسة إنذارات وهو ما يخالف لائحة البطولة التي تحث على التحلي باللعب النظيف.

تأتي تلك القرارات في الوقت الذي "عثر" فيه التلاليون على رئيس لناديهم بعد بحث طويل ويبدو أنه كان شاقاً أيضاً.

رئيس التلال الحالي هو عارف الزوكا، رئيس دائرة الشباب والطلاب بالأمانة العامة للحزب الحاكم، وهو في الوقت نفسه رئيسا لنادي تضامن شبوة!! ليس ذلك بلغز عزيزي القارئ، بقدر ما هي واقعة تكشف التجاوز الفاضح للوائح التي لا تجيز الجمع بين "الأختين" – عفواً! عضوية هيئة إدارية لناديين، فما بالك بالرئاسة؟! قد يكون تواصلا لحالات الخرق والتجاوز التي تعرضت لها اللائحة، ولعله أيضاً رغبة لدى أولئك القوم في القضاء على ما تبقى من أمل في إعادة الاحترام والهيبة للائحة التي أصبحت "مضربة" على مرأى الجميع.

ليس هذا فحسب، بل إن الزوكا أخذ معه لنادي التلال رئيس بنك التسليف التعاوني الزراعي، حافظ معياد، ليشغل منصب النائب الأول، وفوق هذا أيضاً نائب أول لنادي تضامن شبوة!! أليس في ذلك دهس ورفس وتجاوز وعلى عيون الجميع الذين امتلأت أفواههم بالماء كما يبدو؟!!

لسنا ضد التلال، ولسنا أيضاً ضد أحد، ما نحن إلا باحثون عن بارقة أمل تصان فيها اللوائح والحقوق في آن.

أول مباراة يخوضها التلال بعد ملء الشواغر في لجنته المؤقتة، كانت في الحديدة الأسبوع الماضي أمام هلال الحديدة الذي تصفه الجماهير الحمراء بالعدو اللدود، بسبب تعصبها المفرط ضد شخص رئيس اتحاد الكرة احمد العيسي، والذي هو رجل الهلال الأول، حيث تتهمه الجماهير التلالية بأنه المسؤول المباشر عن هبوط فريقها قبل عامين إلى مصاف أندية الثانية كأول حدث في تاريخ النادي منذ تأسيسه عام 1905.

قبل المباراة بيومين انتشرت في الشارع الرياضي بعدن شائعة تفيد بأن إدارة التلال ستعقد اجتماعها الأول في الحديدة – ليس مهماً أين. وأضافت تلك الشائعة: نتيجة المباراة محسومة للتلال بهدف نظيف! واختتمت الشائعة بأن المدرب الوطني سامي نعاش سيترك تدريب نادي الهلال بناءً على التزام من العيسي للإدارة الجديدة ليتولى قيادة التلال فيما تبقى من مباريات. انتهت الشائعة إلى هنا.

نعود للواقع الذي يؤكد أن اللجنة المؤقتة اتجهت صوب الحديدة؛ قد يكون بهدف مساندة الفريق. المباراة انتهت بفوز التلال بهدف نظيف. المدرب عبد الله فضيل، الذي "حفيت" اللجنة المؤقتة للنادي لإقناعه بتدريب الفريق، يستقيل من تدريب التلال، واللجنة المؤقتة تعقد اجتماعا استثنائيا وتناقش استقالة فضيل وتتخذ قرارها بقبول الاستقالة، ولم تنس أن تشكره على العطاء والجهود التي بذلها، وتتخذ قراراً بتعيين النعاش مدرباً.

يا إلهي! ما الذي يحدث بالضبط؟! هل هي الصدفة وفقت بين الأحداث؟ أم أنها حقيقة الإشاعة؟

نتمنى أن الصدفة كانت حاضرة! لكنني لا أؤمن بالصدف؛ إنها الأقدار. على أن البشر قد يكون لهم دور في ذلك. أقول "قد"!

من منا لا يريد للتلال أن يستعيد عافيته؟ بالطبع لا أحد، لأن في ذلك مصلحة الرياضة اليمنية. لكن بالمقابل من حق عشاق التلال أن يحرصوا على تاريخ النادي والذي لم تقتصر مهمته على الرياضة بقدر ما تجاوزتها إلى إرساء مفاهيم وقيم أخلاقية أصيلة. باختصار: التلال كان مدرسة تربوية وأخلاقية، لذا لا بد أن يبقى هكذا حتى ولو هبط.

الهبوط أرحم بكثير من العبث بالتاريخ، أو البقاء بواسطة الاستعانة بصديق أو عدو، كون الأمر لا يفرق هنا. أتمنى أن تكون الرسالة قد وصلت! وكفى.

● معياد والعيسي والزوكا

مدير مكتب الشباب والرياضة بمحافظة الضالع لـ"النداء":

طموحاتنا كبيرة.. لكنها تصطدم بغياب الموارد، ونناشد التجار دعم رياضة المحافظة

■ حاوره: المحرر الرياضي

رغبة منا، في ملعب "النداء"، بالاطلاع على واقع الرياضة في المحافظات الريفية، والتي يعاني شبابها من التجاهل والإهمال على المستويين الرسمي والإعلامي، فقد التقينا مدير مكتب الشباب والرياضة بمحافظة الضالع، منصور حمود الشيخ، للوقوف على هموم وتطلعات الشباب والرياضيين بالمحافظة، وخرجنا منه بالحصيلة التالية:

● استلمتُ مكتب الشباب والرياضة منذ إعلان الضالع كمحافظة عام 98، وعندما توليتُ المنصب في تلك الفترة كانت لدينا أربعة أندية فقط، اثنان يتبعان محافظة لحج، وناد من إب وآخر من البيضاء، والآن وبفضل تعاون وزارة الشباب والرياضة أصبحت لدينا تسعة أندية ولدينا تسعة اتحادات.

● على مستوى البنية التحتية بالمحافظة تحقق لنا عدد من الإنجازات منها الصالة الرياضية المغلقة بتكلفة 286 مليون ريال، والملعب الرئيسي بتكلفة 90 مليون، ومقرات للأندية على مستوى المديريات، فهناك خمسة مقرات تم افتتاحها هذا العام: نادي الصمود ولديه محلات تجارية بتكلفة 15 مليون ريال، نادي النصر بتكلفة 38 مليون، نادي الوصل بتكلفة 28 مليون، نادي شباب جبن بتكلفة 15 مليون، نادي قعطبة بتكلفة 15 مليون.

كما أن لدينا ملاعب ترابية تم حجزها منذ 2003 بناءً على التوجه للحد من المركزية الإدارية من خلال نقل السلطة للمجالس المحلية، وتم حجز أربعة إلى خمسة ملاعب ترابية: ملعب الحصين بتكلفة 26 مليونا، ملعب قعطبة بتكلفة 15 مليونا، ملعب الحشاء بتكلفة 13 مليونا، ملعب دمت بتكلفة 22 مليونا. كما تم تسوير ملعب وادي حميسان بتكلفة 8 ملايين ريال. ونحن نهدف إلى استكمال البنية التحتية في مختلف المديريات بما يسهم في تنوع النشاط وتوسيع قاعدته والألعاب الرياضية. ونسعى إلى إيصال النشاط الرياضي إلى العزل والقرى وعدم اقتصاره على مراكز المديريات. وفي هذا السياق نبذل الجهود بهدف حصول بعض الأندية على الاعتراف الرسمي من وزارة الشباب والرياضة كنادي الحشاء وناد سيفتتح قريبا في الازارق، ولن تتبقى معنا إلا مديريتا الحصين وجحاف، وبذلك سنكون قد استكملنا الأندية في كافة مديريات المحافظة. كل ذلك يأتي في إطار الاهتمام بالبنية التحتية حتى يتمكن الشباب والرياضيين من ممارسة هواياتهم والنهوض بواقعهم الرياضي.

● نشاطاتنا لا تقتصر على الجانب الرياضي فقط، حيث إن لنا نشاطات أخرى كجائزة رئيس الجمهورية والتي سيتم خلال هذا الأسبوع تكريم الفائزين بها لهذا العام والمتمثلة بخمسة مجالات، منها: القرآن الكريم، الفن التشكيلي، الشعر، القصة. كما أننا نحرص على إقامة المراكز الصيفية والتي تعتني بالشباب من مختلف المديريات، ولدينا الكشافة والمرشدات وقد تعرقل نشاطها بسبب توقيف الدعم لمدة عامين برغم وجود برنامج لتثبيت النشاط على مستوى المديريات من بداية العام وأثناء العطلة الصيفية بهدف انتقاء المبدعين وتحفيزهم في مختلف الجوانب الإبداعية.

● الشيخ

● حصلنا على وسيلة مواصلات للمكتب في عام 2000، وتم دعمنا بالوسيلة الثانية في عام 2006 والخاصة بنادي النصر.

● نأمل هذا العام أن يقر المجلس المحلي مبالغ صندوق النشء والشباب حتى نتمكن من تعزيز النشاط الرياضي ونجعله متواصلا طوال العام وليس متوقفا على أجندة الاتحادات العامة والتي هي موسمية.

● عدد الأندية المعترف بها رسمياً في المحافظة ثمانية أندية ونادي جبال الشعيب لصبور مازال قيد الاعتراف المؤقت.

● نادي النصر كان سفيرنا لدى الدرجة الأولى، وبسبب الظروف المادية للنادي وعدم قدرته على جلب محترفين على مستوى عال عاد إلى الدرجة الثانية وينافس حالياً على الصعود مجدداً. لكنني أقول إن الحالة المادية للنادي تبقى هي الحجر العثرة أمام تطلعات وآمال أبناء الضالع، ونحن في المكتب لا نملك المال ولكننا نبحث مع الجهات ذات العلاقة سبل دعم النادي وكيفية إيجاد الدعم المناسب.

● الألعاب الرسمية التي كانت تمارسها الأندية في المحافظة هي ست ألعاب، لكننا تمكنا من إدخال ألعاب الكاراتيه والسباحة والتايكواندو، وإيجاد فرع لاتحاد الرياضة للجميع.

● علاقتنا بوزارة الشباب والرياضة علاقة جيدة ونقدر جهودهم تجاه المحافظة. كما هي علاقتنا بالسلطة المحلية بالمحافظة التي تبذل الجهود لاستكمال البنية التحتية والوقوف إلى جانب قضايا الشباب ومناصرتها.

● أبرز الصعوبات التي نواجهها: قلة الإمكانات بالإضافة إلى عزوف التجار عن دعم الحركة الرياضية ونطالبهم بدعم الرياضة والذي هو بمثابة دعم لأبنائهم الشباب والرياضيين.

المنتخب الوطني لشباب القوى يحقق المركز الـ16 في بطولة العالم لاختراق الضاحية والمنتخب الوطني لتنس الميدان يشارك في بطولة كأس ديفيز ببنجلاديش

حقق المنتخب الوطني لشباب ألعاب القوى المركز الـ16 عالميا في بطولة العالم لاختراق الضاحية الـ37 والتي انطلقت بالمضمار الأخضر لنادي البشارات للجولف بالعاصمة الأردنية عمان بمشاركة 505 عداء وعداءة يمثلون 61 دولة عربية وعالمية.

وجاء تحقيق المنتخب الوطني لشباب القوى المركز الـ16 في منافسات سباق 8 كيلومترات ضمن فعاليات البطولة التي شملت أربع سباقات لفئات: الرجال مسافة 12 كلم لـ136 عداء يمثلون 45 دولة وسباق الشباب مسافة 8 كلم بمشاركة 124 عداء من 29 دولة بالإضافة إلى سباق الشابات مسافة 6 كلم بمشاركة 108 عداءة من 28 دولة.

وفي المنافسات الفردية مسافة 8 كلم للاعبي المنتخب الوطني للشباب أحرز اللاعب نبيل الجربي المركز 81 عالميا وحل اللاعب علي الخولاني المركز 87، فيما جاء اللاعب وليد علاية بالمركز 96 واحتل اللاعب علي العبيدي في المركز 101 وكان المركز 105 من نصيب اللاعب وليد العبيدي.

يذكر أن منتخب شباب ألعاب القوى خضع لبرنامج تدريبي مكثف عقب عودته قبل شهر من بطولة آسيا لاختراق الضاحية للشباب والتي أقيمت بالعاصمة البحرينية المنامة وحققوا فيها المركز الثالث آسيويا.

وفي بطولة العالم لاختراق الضاحية حقق فريق شباب منتخب كينيا المركز الأول في البطولة وحل فريق شباب منتخب إثيوبيا ثانيا، فيما حقق فريق شباب منتخب اريتريا المركز الثالث.

من جانبه يشارك المنتخب الوطني (للكبار) لتنس الميدان في منافسات بطولة كأس ديفيز العالمية للتنس التي ينظمها الاتحاد الدولي للعبة. وتشارك في منافسات البطولة إلى جانب منتخب بلادنا منتخبات عشر دول هي العراق والإمارات والأردن والبحرين وبنجلاديش وبيرنو وفيتنام وطاجيكستان وميانمار ومنغوليا.

وأوضح أمين عام اتحاد التنس والاسكواش نبيل المهدي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن مشاركة اليمن في هذا الاستحقاق الدولي الكبير والهام تعد إنجازا غير مسبوق كما أنها تأتي بعد أن حقق الاتحاد عبر مشاركاته الخارجية المختلفة العديد من النتائج والمراكز المتقدمة المتوالية. وأشار إلى أن الاتحاد ارتفع إثر ذلك من الفئة "سي" إلى الفئة "ب" في التصنيف الدولي للعبة فضلا عن نيله الأحقية في التصويت لدى الاتحاد الدولي للعبة الذي أشاد في وقت سابق بجهود الاتحاد بقيادة رئيس الاتحاد، محمد رزق الصرمي، في تطوير لعبة تنس الميدان محليا وخارجيا. ولفت المهدي إلى أن لاعبي المنتخب تلقوا عددا من التدريبات المكثفة استعدادا للمشاركة في هذه البطولة العالمية من خلال معسكر تدريبي مفتوح في عدن استمر ثلاثة أسابيع تحت اشراف المدربين الوطنيين وديع صادق وزاهر موشجي. وأشار إلى أهمية المشاركة في رفع وتطوير قدرات ومهارات اللاعبين البدنية والفنية والنفسية من خلال أدائهم خلال المنافسات، إضافة إلى ما الاستفادة التي ستعود عليهم جراء الاحتكاك بلاعبي الدول المشاركة الذي يتمتعون في معظمهم بمهارات عالية في اللعبة. وتضم تشكيلة المنتخب المشارك في منافسات البطولة التي تستمر حتى الرابع من ابريل القادم خمسة لاعبين هم: أحمد سيف ومؤمن حسن ومحمد سيف وفهد خالد وفهد شمس الدين، فيما يتولى الإشراف العام على المنتخب الخبير الوطني لطف الذرة.

● "سبأ"

سن الزواج والمراهقة الشائخة

عبدالباري طاهر

يستطيع حزب الإصلاح أن يتصدى، وهو يتصدى فعلاً، لتيار يسيئ إليه وإلى الدين والحياة

منذ أشهر انشغل فقهاؤنا ومشرعونا في مجلس النواب وخارجه بقضية زواج الصغيرة. في بلد مهدد بالانقسامات والتمردات القبلية والطوائفية والجهوية، ويصل الفقر فيه مستويات قياسية، وتتآكل ثرواته وموارده وهيبة الدولة في آن، وتشير تقارير دولية إلى توقع فشل دولته، وتردي أوضاعه العامة! في هذا الوقت يحتدم الجدل ويتصاعد من حول زواج الصغيرة لكأن زواج الصغيرة الحل السحري لمشاكل بلد تعجز عن حماية الأمن والسلام والاستقرار وحماية السواح، وتوفير لقمة الكفاف لأبنائه أو تشغيلهم.

لا يدرك فقهاؤنا الأجلاء «الموقعون» والدعاة والوعاظ منهم أن زواج الصغيرة ليس قضية القضايا حتى يتحرك فريق منهم لتجميع التوقيعات وكأن ركناً من أركان الاسلام قد أنهار أو لكأن الحياة لا تستقيم إلا بإباحة زواج «الأطفال». يحدد القرآن الكريم سن الزواج بالبلوغ «وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح»، سورة النساء آية 6.

وقد اختلف الفقهاء في تحديد سن الزواج، فقد يكون بالسنين وقد يكون بالعلامات. كما اختلفوا أيضاً في تحديد السنين فالتحديد بالسنين والعلامات موضع خلاف. والقضية في عصرنا الراهن وربما قبلة بأزمان متطاولة زاخرة بالتطور والتغير.

إن قضايا المجتمعات قد تعقدت وتطورت، وتنوعت العلوم والمعارف البشرية بحيث لا يجوز للمفتي أن يتناول القضايا بالعودة للرأي الفقهي المجرد، أو «الكتاب وحده»!

قضية زواج الصغيرة لم تعد محصورة في حق الأب والجد أو الإباحة والمنع، فللقضية أبعاد مختلفة وعلاقة بالطب ورؤية الطبيب. فالطبيب المختص هو الذي يقدر مدى الأضرار البدنية والصحية. ولعالم الاجتماع دخل كبير أيضاً في دراسة الآثار الناجمة والمترتبة على زواج الصغيرة على المجتمع والأسرة والحياة الزوجية. ويمكن لعالم النفس أيضاً أن يكون صاحب رؤية واختصاص للآثار المترتبة على مثل هذه الزيجات.

قضايا الزواج في عصرنا ليست خاضعة لمنطق «الحلال والحرام» فقط، فهناك قضايا الصحة والعلاقات الاجتماعية والنفسية وأثر الزواج على الخلفة والتوافق. ولابد من أخذ الحكمة العظيمة من الزواج ببناء أسرة آمنة مطمئنة وسعيدة، فتحصين الفروج، والحفاظ على النّسل، ووضع لبنة قوية في صرح المجتمع والأمة.

ويتساءل الدكتور الباحث عبدالمؤمن شجاع في دراسة مهمة عن تحديد سن الزواج عن الحكمة من الزواج في الفقه. فللزواج حكم بالغة، وغايات سامية، ويحددها في:

1- بقاء النوع الانساني، وحفظه من الفناء واستمرار الحياة البشرية وحفظ الأنساب.

2- تحقيق نعمة الله تعالى وامتنانه على عباده.

3- التحصين للزوجين من الوقوع في الرذيلة وكسر حدة التوقان إلى الاتصال الجنسي.

4- ترويح النفس وتحصيل المؤانسة بين الزوجين، فذلك يؤدي إلى راحة القلب وتقويته على العبادة.

5- تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الزوجين كل فيما يخصه، وحصول التعاون فيما بينهما والقضاء على النزعة الأنانية لديهم.

بديهي أن الصغيرة لا تمتلك الرشد الكافي للعشرة ومسؤولية بناء أسرة سعيدة فضلاً على المعاشرة السليمة والسوية.

ومثل هذه القضايا لا يستفتي فيها الوعاظ والمرشدون أو الفقهاء بل إن الطبيب غير المختص لا يكون مرجعاً في هذا الشأن.

والسؤال الجائر والفاجع لماذا يتحرك الزنداني والتيار السلفي في الاصلاح عندما يحدد سن الزواج بسبعة عشر عاماً؟ فكل البلدان العربية والاسلامية تحدد سناً معيناً للزواج لا يقل عن ستة عشر عاماً، وحتى في العربية السعودية فإن وزارة العدل تتعاون مع جهات حكومية لتحديد سن زواج الصغيرات بحيث يتم منع زواج الفتاة التي لم يتجاوز سنها الرابعة عشر، وهو اجتهاد بشري في قضية مدنية.

وقد أشارت بعض الصحف السعودية إلى أن النظام المزمع إقراره يأتي بناء على دراسات واحصائيات وبحوث علمية أكدت مخاطر وأضرار الزواج المبكر وما ينجم عنه من مشاكل وآثار اجتماعية أبرزها كثرة حالات الترمل والطلاق بين الزوجات الصغيرات المتزوجات من كبار السن.

وفي اليمن لو أُجريت دراسات عن الأضرار الصحية والاجتماعية لزواج الصغيرات والمآسي الناجمة عن هذه الزيجات، خصوصاً في الأرياف، لاكتشفنا الفجائع.

إن الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وفي المقدمة كتلة المؤتمر الشعبي ذي الأغلبية، والمستنيرين من حزب الاصلاح، وما أكثرهم، وكتل الاشتراكي والناصري والبعث والمستقلين، مدعوون للتصدي لتيار زواج الصغيرة في مجتمع يشهد تجارة الأطفال ويضطر الآباء تحت وطأة الجوع إلى المتاجرة بأبنائهم.

إن التعديل الذي تقدم به النواب غاية في القسوة والتوحش. فهو يقدم الطفولة مشترطاً اشتراطات لا معنى لها مثل «ألا يدخل بها إلا بعد أن تكون صالحة للوطء»، وينسون المثل اليمني الأقوى من اشتراطاتهم البائسة: «من عقد رقد». ثم أن العقوبات التي يفرضها تعديلهم للمادة 15 والمحددة بمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر أو الغرامة، شاهد على مدى الاستهانة بالطفولة والتسامح في اغتيالها.

في زواج الصغيرة اليوم لا يحتكم إلى الفتوى الفقهية المجردة فقط وإنما يكون رأي الطبيب المختص وعالم الاجتماع والنفس أهم الف مرة من مجرد البحث عن الإباحة أو التحريم «المسبق».

إن التعديل المقترح المقدم من البعض على المادة 15 «وكسة» كبيرة ترتد بالتشريع اليمني سنوات إلى الخلف. فهي لا تأخذ بعين الاعتبار أصول الشريعة الاسلامية القائمة على أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، أو المقاصد الشرعية، أو إدراك أن التمييز ضد المرأة والانتقاص من حقها جريمة. فاستهداف المرأة في التقنين اليمني لدى تيار سلفي يضع اليمن في مواجهة مع الحياة والعصر والدين. فالمادة الـ6 من الدستور اليمني تنص على وجوب التقيد بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهود والمواثيق الموقع عليها (من الدولة اليمنية)، وهي تحدد سن الطفولة بما يصل إلى سن البلوغ. وتجرم تزويج الصغيرة لانه يحرمها من حقها في الطفولة وفي التعليم بل وفي الحياة.

ولنا أن نسأل لماذا يخفت أو يغيب صوت هؤلاء الدعاة ولا يتنادون لمواجهة فساد كبير يصل حد الحرابة عندما يختطف الأطفال أو يباعون في الحدود كالسلع والمواشي؟! لماذا لايتصدون لنهب أراضي الناس والاعتداء على ممتلكاتهم في الجنوب؟ لماذا لا ينطقون بكلمة واحدة في قضية تحريق أجسام طالبي الرزق في السعودية.

في الندوة التي أقامها مركز التدريب والتأهيل قدّم المحامي القدير أحمد الوادعي ورقة، وقدم الأستاذ عز الدين سعيد، وبلقيس اللهبي مقترحات لمواجهة محاولات تعديل المادة 15 من مشروع القانون.

المأساة أن العالم، بما في ذلك عالمنا العربي باستثناء اليمن والسعودية، قد حسم هذه القضايا قبل عشرات ومئات السنين. بل إن القوانين اليمنية في الجنوب والشمال سابقاً قد حددت سن الزواج بما لا يختلف عن البلدان العربية والاسلامية.

تتجه العربية السعودية الآن لتحديد سن الزواج حسب صحيفة «اليوم» السعودية (10/3/2005)، ستكون اليمن الدولة الوحيدة في العالم التي تنفرد بتشريع يبيح تزويج الصغيرة.

لابد من مقاومة الداعين إلى حرمان الفتاة من التعليم وانتهاك طفولتها بحرمانها من حق الاختيار. تعطي الشريعة الاسلامية للطفل بعد البلوغ حق رفض تصرف ولي امره في ماله إنْ رأى ضرراً، وهو أمر يتفق عليه المشرع الاسلامي، فكيف حال الصغيرة عندما تكتشف بعد البلوغ وبعد الإنجاب أن ولي الأمر (الأب أو الجد) قد زوجها بمن تكره أو بمن يضاررها؟ «المعدلون» يعطونها الحق في الفسخ، وكيف تفسخ بعد ضياع العمر ومن يعول أطفالها وهي الطفلة المحتاجة للإعالة؟

اتحاد النساء وصحفيات بلا قيود وبرلمان الاطفال والجمعية الوطنية للمرأة ومنتدى الشقائق ومنتدى الاعلاميات، ومنظمات حقوق الانسان والعفو الدولية وحقوق الطفولة، ونقابة الصحفيين واتحاد الأدباء والكتاب والشخصيات العامة ورجل الدين المستنير، اضافة إلى الاحزاب السياسية، وبالاخص الممثلة في مجلس النواب، مدعوون لإحباط محاولات تعديل المادة الخاصة بتحديد سن الزواج.

ويا هؤلاء الأخلاق الفاضلة لا تُحمى بتزويج الصغيرة وإنما بتنشئتها النشأة الصالحة، بتعليمها، بتربيتها على الفضيلة والحرية وحق الاختيار والعدل والمساواة.

يستطيع المؤتمر الشعبي العام صاحب الأغلبية والأستاذ وزير العدل، وهو صاحب المبادرة، أن يتصديان للتعديل المرعب. كما يستطيع حزب التجمع اليمني للاصلاح أن يتصدى، وهو يتصدى فعلاً، لتيار يسيئ إلى نفسه وإلى الاصلاح وإلى الدين والحياة والعصر.

رؤوفة.. دروس إضافية

عباس السيد
aassayed@gmail.com

كانت عقارب الساعة تعبر الدقائق الفاصلة بين الخامسة والسادسة من مساء الأحد 15 مارس 2009، حينها كان أكثر من نصف الصحفيين قد حسموا خياراتهم في صناديق الاقتراع وغادروا "هنجر أبوللو" وبدأ عمال النظافة الزحف بين الكراسي لجمع الأوراق والكروت الدعائية للمرشحين من حول أقدام من تبقى من الصحفيين الذين تجمعوا في حلقات مبعثرة في انتظار أدوارهم في التصويت.

في تلك الأثناء بدت الدكتورة رؤوفة حسن كالمهاجم في الوقت بدل الضائع، عندما اقتحمت تلك الحلقات لاستغلال الدقائق الأخيرة لكسب أصوات المترددين.

كنت إلى يسار الدكتورة في واحدة من تلك الحلقات المؤلفة من حوالي عشرة أشخاص، وكان معظمنا من طلابها. عرضت أفكارها بإيجاز وأبدت استعدادها للإجابة على أسئلتنا وسماع مداخلاتنا التي جاءت في بعضها فجة وأخرى ينطبق عليها القول: "كمن يعلم والده الجنس". فكنا كأهل الكوفة في الثلث الأول من محرم عام 61 هجرية.

وعلى الرغم من تمتع الدكتورة بشخصية قوية نابعة من ثقتها بنفسها، إلا أنها لم تستطع إخفاء ملامح انكسار بدت على محياها، وكانت تنهي حديثها على طريقة "اللهم إني بلغت! اللهم فاشهد!" قبل أن تنتقل إلى حلقة أخرى.

سقطت الدكتورة في انتخابات نقيب الصحفيين اليمنيين، ولكنها قدمت من خلال سقوطها المشرف الدرس الثاني لطلابها وكان عنوانه: احترام الخصم والاعتراف به، والقبول بنتائج الاقتراع. دعت أنصارها للتعاون مع نقيبهم المنتخب ولم تشكك في إجراءات الانتخابات أو نتائجها، وحضرت في ساعة متأخرة من الليل لتهنئة خصمها ياسين المسعودي والذي كان لدماثة خلقه مفعول السحر منع الكثيرين ممن عرفوه عن قرب من تجاوزه.

لقد أثبتت الدكتورة من خلال هذا الموقف "الرسالة" أننا ما زلنا طلابا لها مهما اختلفت القاعات، في قاعات جامعة صنعاء أو في قاعة أبوللو.

إلى الزميل فؤاد عبدالقادر:

لست أقل نزاهة أو كفاءة من الذين فازوا في عضوية مجلس النقابة، ولكن أخلاقك ونزاهتك الزائدة لم تسمح لك بالاستجداء والكولسة والنفاق والبراشيم. باختصار: أخلاقك وطيبتك ونزاهتك أكثر من المسموح به.

ظاهرة الرق.. الخطورة والابعاد

علي حسن وهبان

تم تناول قضية الرق ممثلة في الحالة التي ظهرت في مديرية كعيدنة بمحافظة حجة. وعبر صحيفة «النداء» الموقرة كتب كل من عادل شلي وعبدالرحمن مراد بهذا الخصوص، وتناولا الظاهرة بفهمين مختلفين كل الاختلاف. فاستنتجت من خلال قراءتي للموضوعين أن لدينا مرجعيتين ومشروعين وثقافتين لكل منهما فلسفة خاصة لها قيمها ومثالياتها التي تمثل النقيض ونقيضه. ولست هنا بصدد أشخاص أو مدارس فكرية يمثلها أشخاص لهم ارتباطات أيديولوجية أو سياسية أو قبلية أو أسرية... الخ.

فقد أتفق مع كثير مما أورده الاخ عادل شلي كلياً واختلف معه في أجزاء خاصة بالصيغ البيانية ولكني لن أناقش هذه المسألة، فاختلاف وجهات النظر واساليب التعبير قضية حيوية وصحية، لكن مسألة التسليم بمشروعية الرق أو إعتباره واقعاً شرعياً وقانونياً أو حتى عرفياً واجتماعياً يضعنا وجهاً لوجه مع مشاريع الاسترجاع والارتجاع، أو بمعنى أوضح يضع مشروع الثورة والجمهورية والديمقراطية ونضال التحرر ومسيرة التحرير والانعتاق وجهاً لوجه مع مشروع ما كان يسمى بالرجعية، وبذلك فالاعتراف به عبر الاجراءات القضائية التي رافقت قضية قناف الذي تم شراؤه ممن سمي بمالكه بالوراثة؛ وانتبهوا إلى كلمة «وراثه» فهي تعني الكثير عند التامل والاستنتاج والقراءة للواقعة وامتدادها في الذهن والوعي السائد بعد مرور نصف قرن من عمر الثورة اليمنية التي كانت السبب في اعتاق الارقاء واقفال اسواق ومواخير النخاسة في الجزيرة العربية والخليج، وإن تم إغفال هذه القيمة التحررية واستفراغها عن قصد أو دون قصد إذاً يبدو لي أن القضية قضية صراع تراكمي بين مسيرة الحرية والتحرر وأزمنة الرق والاستعباد والنخاسة، ولا يمكن القبول بمحورتها حول الشخصنة أو الحزبنة، خصوصاً وقد تلبست حالة الرق هذه واجراءاتها الكاملة بلباس الإسلام وهذا أخطر ما فيها، إذ نجد أن حرية الانسان الذي كرمه الله على سائر مخلوقاته وأسجد له ملائكته وجعله محل عنايته ورعايته وتعوده برسالات الحرية والتحرر، هذا الانسان تسلب حريته ويسترق باسم دين الله وشريعة الله وتطبيق كتاب الله من أناس لا يطبقون من شرع الله وكتاب الله إلى ما يتناسب مع أهوائهم السطحية، إذ كان بإمكان تحويل كفارات العتق مثل كفارة القتل الخطا إلى إقامة مشاريع تنموية لمصلحة الأسر والفئات المهمشة أو في سبيل اجتثاث مفاهيم الرق والاستعباد من الوعي الذي مازال يسيطر على ذهنية سكان بعض المناطق وعلى مفاهيم السلالات الاقطاعية ورمزياتها الرجعية، لأن هذا الوعي الارتجاعي فعلاً موجود في كثير من المناطق والعزل والمديريات خاصة في محافظة حجة وما جاورها من المحافظات، لكنه ظل في إطار التكتم والتقاليد الموروثة وغير المعترف بها قانونياً ودستورياً وشرعياً وحتى عرفياً في مناطق ومحافظات أخرى.

وهنا مكمن الخطر الثاني، اذ انتقلت المسألة من حالة التقاليد الذهنية إلى حالة المشروعية القضائية وبالتالي المشروعية القانونية والدستورية والتشريعية، فتحول مفهوم الرق من مجرد موروث رجعي محرم ومدان ثورياً ودستورياً وقانونياً وشرعياً إلى مشروع أفضلية ترتكز على الدين وقيمه التحررية الهادفة إلى التدرج في عتق الانسان من رق أخيه مع التشديد على عدم الاستمرار في مسلك الرق والاستعباد، أي أن الغاية من عتق الرقاب هي تحرير الارقاء باعتبار الرق كان واقعاً إنسانياً لا مفر من التعامل معه بحكمة وتدرج مع سد الطريق على قيم الاستمرار، وهذا واضح في القرآن الكريم والسنة وليس غرضنا هنا بحثه.

أعتقد أن حالة الرق التي ظهرت في مديرية كعيدنة تعبر عن منتج غياب الوعي والاهتمام به وهي حالة عجز الفئات المهمشة عن الاستفادة من قيم وقوانين وتشريعات ومكتسبات الثورة والجمهورية ومشروع التحرر الوطني والقومي والإنساني، إذ نجد أن البلدان غير الجمهورية قد تخلصت من هذه المسألة على الاقل ظاهرياً. ثم يدل ذلك على عدم وجود مؤسسات ثورية قادرة على تجسيد قيم الثورة ومبادئها التحررية لترتقي بمستوى الوعي والادراك الجمعي وتخلص الشعب من رواسب ومخلفات الماضي الاستبدادي والاستعبادي والنخاسي والاسترقاقي البغيض والذي دفع الشعب إلى الثورة والكفاح المستمر والتضحية في سبيل الحرية والانعتاق. أما الخطورة الثالثة، التي تمثلها هذه الظاهرة، فتكمن باعتقادي في أنها أظهرت لنا إمكانية تحول كل المكتسبات الثورية والانجازات الوحدوية والديمقراطية في طرفة عين من النقيض إلى النقيض، ومن أنها قابلة للاختراق والاستفراغ بسهولة ودون عناء يذكر أو مقابل يبذل غير إظهار حسن النوايا والتمتع بالحصانات الوهمية والمال والميراث الورقي والاجتماعي المرتبط بسلالية التميز الاسري والطبقي. ومن هنا فقد أظهرت هذه الحالة السادية انتقالها من السر إلى العلن ومن الميراث الورقي إلى الاكتساب القانوني والديني، وأظهرت مدى فشل الاحزاب السياسية في الارتقاء بالوعي والمفاهيم الإنسانية والثورية والديمقراطية بشقيها الديني والدينوي الى المستوى الذي كان ينبغي أن يصل إليه المجتمع اليمني في المدن والارياف بعد مرور الستة وأربعين عاماً على قيام الثورة والثمانية عشر عاماً على الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية والخيار الديمقراطي، بالاضافة إلى أنها ظهرت هشاشة المؤسسات الرسمية التي استدرجت ببساطة الى الاقرار والاعتراف بمفاهيم الرق والنخاسة وحولته إلى امر محمود وعمل يكفر الخطايا. إذاً فالقضية ليست قضية أشخاص أو جماعات أو أسر أو مناطق أو عزل وإنما هي قضية جمهورية ونقيض اجتراري ماضوي، قضية حرية ونقيض ارتجاعي، قضية عدالة ونقيض حقوقي.. قضية دستورية ونقيض مزاجي، قضية مساواة في الحقوق والواجبات ونقيض عرفي، قضية قضاء يحمي الحقوق والحريات والدساتير والمكتسبات وقضاء يساعد على استفراغها والالتفاف عليها واسترجاعها إلى أزمنة الرق والنخاسة والاستعباد الطبقي والعنصري والفئوي والاقطاعي المرتكز على اللون أو السلالة أو القوة والضعف... ولكي لا أكون ممن يتحدث لمجرد الحديث يكتب لمجرد الكتابة وينتقد لمجرد الانتقاد، فإني أعتقد جازماً أن واجب الدولة ومؤسساتها المختلفة والاحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني والمرجعيات الثورية والديمقراطية والدستورية ومنظمات حقوق الانسان القيام بالدور الايجابي في كل اتجاه لمصلحة الفئات المهمشة والمستضعفة بالوراثة وبالاكتساب. وفي حال سلمنا جميعاً بحسن النوايا في هذه الظاهرة وما رافقها من الاجراءات الرسمية والقضائية والمحلية فعلينا أن نعتبر أنفسنا جميعاً جزءاً من المشكلة وأصلاً في حلها ومعالجتها بالطرق والوسائل والاساليب المناسبة، فإن معرفتنا بها وبملابساتها تحتم على الجميع القيام بما يلي:

1- إيجاد مشاريع تنموية خاصة بالفئات المهمشة والمستضعفة وربطها بمفاخرها وانجازاتها المستدامة وتنمية قدراتها واستثمار طاقاتها الابداعية في طريق التحرر من الوعي التراكمي للرق والنخاسة.

2- تفعيل دور المؤسسات الثقافية والاعلامية وتوعية المجتمع بخطورة هذا الخط الارتجاعي واستفراغ مفاهيمه والموروثة وإحياء دور الثقافة في المناطق التي مازال موروث الرق يسيطر على ذهنيتها ويتجذر في مفاهيمها وينتقل عبر العادات والتقاليد والاعراف القبلية والاسرية والفئوية... الخ، وإقامة فعاليات مختلفة لتحقيق الاهداف بشكل مستدام.

3- وضع استراتيجية وطنية أو محلية تهدف إلى التعريف بخطورة الرق وعواقبه وتعرف بقيم الثورة والحرية والتحرر والمواثيق والمعاهدات الدولية وتوضح فظاعة الجرم الذي ارتكبه البائع والمشتري والنخاس والشاهد والمقر في أي حالة رق للعواقب التي تترتب عليها واظهار عدم مشروعيتها بكل المقاييس.

4- مراجعة المناهج الدراسية وتضمينها ما يلزم من المفاهيم والمثاليات الانسانية التحررية التي تحرر الوعي والذهن من رواسب الماضي الاستعبادي البغيض وتربط أبناء الاسر المهمشة والفئات الموضوعة موضوع الاجترار النخاسي بالدراسة والمشاريع التنموية المعدة لهم وفق الخطة أو الاستراتيجية الموضوع لهذا الغرض.

5- النزول الميداني للجهات ذات العلاقة إلى المناطق والعزل والمديريات التي مازالت تجتر مفهوم الرق في وعيها وتمكنه من مفاهيمها وإلغاء المحاضرات والندوات الدينية والسياسية فيها والتعامل مع هذه القضية بشفافية مطلقة.

قمة الخرف

عبدالعزيز المجيدي
aziz_zi@yahoo.com

تعاملت قمة الدوحة مع المبادرة اليمنية بما تستحق. وما من وسيلة تقدير أفضل من التجاهل. إنه تعامل يليق بسلطة تتعاطى السياسة باعتبارها "فهلوة" وأعمال بهلوانية لا أكثر.

مع ذلك فإن الأمر لا يعني أن القمة كانت جيدة. فالمكان المناسب باعتقادي لاستعراض العاهات العربية المزمنة لم تكن تلك القاعة الفخمة، بل إحدى دور المسنين بالتقاسم مع مصحة نفسية بمواصفات طبية فائقة القدرة.

شاهدنا في القمة العادية التي استضافتها، الاثنين، قطر، مشاكل الزعماء والقادة وعقدهم المتضخمة. لكنا لم نشاهد ما يدل على مشاكل الشعوب العربية وسط القاعة. هذا أمر معتاد، وما من أداء انقلابي سيهطل من سماء المستحيل يشير إلى تعافي "قمم" الشعوب من أمراضها المستوطنة.

حضر "ملك الملوك" و"خادم الحرمين" و"أمير المؤمنين" و"فارس العرب"... وعُلقنا كشعوب بين ربطات العنق الخانقة، وتلافيف "أبو عقال" الغليظة. وأسدل الستار ببيان ختامي من مخلفات القمم السابقة، مع بعض التعديلات الشكلية، بالإضافة إلى حفلة مصالحة!

لقد تحول مشهد المصالحة بين قائدين دخلا في مشادة كلامية قبل 6 سنوات إلى منجز سحر عدسات التلفزة. ولإنجاز مشهد مماثل يحتاج العرب إلى ملاسنة أخرى تتحول إلى موضوع رئيسي للقمم القادمة!

لكن المثير حقا، في كل تلك الكوميديا السوداء، حنق القيادة اليمنية، التي انسحبت من الجلسة الختامية، احتجاجا على تجاهل العرب مناقشة المبادرة اليمنية أو حتى الإصغاء إليها، كما قالت بمرارة صحيفة حكومية. إن الأمر يمكن النظر إليه هنا –مقارنة بمراحل سابقة– كمنجز، لكنه في ذروة البؤس.

خلافا لكل القمم السابقة اختفت نبرة الاحتفاء في الإعلام الرسمي اليمني، وطغت خيبة الأمل كمساحة صفراء فاقعة اجتاحت مقدمة "الثورة" الحكومية بقلم المحرر السياسي.

لو كانت هذه "الثورة" سورية أو سعودية مثلا لتصدرت نشرات أخبار "الجزيرة" و"العربية"، لكنها يمنية قلبا وهامشا.

لقد بسطت حمى الفشل على القمة في صحيفة "الثورة" فقط صباح الثلاثاء. وكان السبب الرئيس بحسب الصحيفة: استعصاء "حتى مجرد الاستماع إلى المبادرة اليمنية المتعلقة بإحلال صيغة الاتحاد العربي" طبعا محل الجامعة العربية تقصد.

وهذه الأخيرة بتعبير الرئيس في مقابلة له مع صحيفة "الشرق" القطرية "شاخت". إنه يقول الحقيقة، فهذا الكيان لم يعد ينفع حتى في تشييع الجنائز. والمقولة تستوقف فقط من يعرف أنها لرئيس يدخل عامه الحادي والثلاثين حاكما وحيدا ببدائل كارثية: الصوملة، أو الأفغنة.

المشكلة أن المبادرات باتت حالة مرضية بالنسبة للسلطة اليمنية. فهناك مبادرة لإصلاح الأمم المتحدة، وأخرى لإصلاح الجامعة العربية، وثالثة تعكس تصرف لاعب قوي في السياسة الدولية، إذ كانت خاصة لإحلال السلام في يوغسلافيا السابقة! لكن المبادرة التي عكست صورة درامية للسياسة اليمنية كانت رؤية للتوفيق بين فرقاء فتح وحماس. وقد تزامنت مع إطلاق قطر مبادرة لتسوية النزاع بين الحكومة وجماعة الحوثيين على خلفية حروب صعدة الخمس.

والآن تطرح اليمن مبادرة لتحويل الجامعة العربية إلى "اتحادي فيدرالي". يعكس الأمر في المجمل شكلا من الفهم البائس للسياسة الخارجية ومحاولة لعب أدوار إقليمية خارج شروطها.

ثمة اعتقاد يسيطر على صناع السياسة في اليمن (إن كان هناك صناع) بأن إطلاق المبادرات الخارجية يضمن للبلد وقائده العروبي –حد تعبير تقارير "قناة الجزاف"– الحضور في المشهد كواحد من أقطاب إقليمية مؤثرة في السياسة الدولية.

حتى التسليم بهكذا شكل من العمل الدبلوماسي لا يتم وفقا لمقتضيات الحاجة إلى تحويل المبادرة إلى حالة نقاش؛ فهي دائما آنية وغير مسنودة بالتحركات اللازمة، ولم تبذل الدبلوماسية اليمنية –ولو شكليا– أي جهد مسبق لإسناد أي مبادرة تطلقها صنعاء بدعم دول عربية مؤثرة.

بافتراض حدوث ذلك –في حالة المبادرة "الاتحادية"– فإن هناك سوء تقدير شديد للدبلوماسية اليمنية للظروف السياسية القائمة في المنطقة. فالواقع الموضوعي يشير إلى حالة تشظٍّ عربي يطال مكونات كل قطر على حده، فضلا عن حالة الاستقطاب الإقليمية والدولية الظاهرة في المواقف المتنافرة لمجموع الدول. وتقديم مبادرة "اتحادية" في هذا الظرف يعني أن مصدرها قد اطمأن تماما للنتيجة: الفشل، والتجاهل فشل مضاعف.

بالاستناد لتقدير موضوعي لما هو قائم فإن أي دولة تحترم نفسها ستمتنع عن الخوض في تقديم مبادرات نتيجتها الحتمية الفشل.

بالإضافة إلى ذلك، تمعنوا جيدا في وضع بلد المبادرة نفسه:

منتصف مارس الفائت كان نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتنمية يضيف إلى قائمة مهامه الكثيرة مهمة إطلاق صفارات تحذيرية في صيغة تهديد للعالم.

في تصريح إلى وكالة الأنباء الفرنسية حذر عبدالكريم الارحبي من احتمال سقوط البلد في فوضى مشابهة للصومال حال ترك بلا مساعدات مالية.

ولدفع العالم إلى الفزع من مآلات بلد يحاذي جغرافيا أهم بلد منتج للنفط في العالم ويطل على الشريان الرئيسي للملاحة العالمية، كوّم الارحبي –المرتبط بالرئيس بصلة قرابة– الشعب اليمني في ساحة خراب ممتلئة بـ24 مليون مقاتل: إنهم ببساطة "مقاتلون أشداء وليس لديهم ما يخسرونه". هذه هي صورة المستقبل التي يفضل الوزير تقديمها عن بلده.

لقد غادر الرئيس بعدها وهو يفتقد إلى أي شكل من الإسناد تعكسه أوضاع الداخل لمبادرته الاتحادية.

هناك انفلات أمني، وهذا تعبير مجلس النواب، واضطرابات في اتجاهات الريح الأربع للبلد. وفيما تستمر تداعيات ما أفرزته سياسة السلطة في الجنوب، وصولا إلى المطالبة بحق استعادة دولة الجنوب، تلوح بوادر حرب سادسة قد تندلع في أي لحظة مع زيادة التوتر بين الجيش والحوثيين في صعدة. هل هذه أوضاع مثالية تسمح بالمزايدة على الآخرين؟!

ربما كانت القيادة اليمنية ستكون أمينة أكثر لو قررت كما حدث في مؤتمر المانحين بلندن نهاية 2006، عندما طرح الرئيس مخاوفه وتحذيراته من 21 مليون فقير (الشعب اليمني) قد يشكلون خطرا على استقرار المنطقة في حال تركوا دون مساعدة.

لو فعل الرئيس الأمر ذاته وتبنى مخاوف الارحبي وطرحها على طاولة العرب، فإن السلطة في اليمن ستتجنب –على الأقل– الظهور خلف قناع بهلوان يؤدي حركات مملة أمام جمهور خامل.

مقابل إخفاقات تفرض سيطرتها، داخليا وخارجيا، لم تخلُ قمة الدوحة من ميزة، فقد عكست –على الأقل– كيف أن الإقامة على كرسي الحكم لا تقود إلى اكتساب المزيد من الحكمة، كما يروج حملة مباخر التأبيد. لقد أثبتت أن قضاء مدة طويلة في الحكم لا يفضي إلا إلى الخرف. ومن استمع إلى وقائع جلسات القمة يدرك جيدا مدى المعاناة التي تشكوها القصور.

ربما يجب استثناء قطر، التي أظهرت ذكاء وقدرة مدهشة على مراقصة العالم بكل اللغات.

قمة من "حنق له حنق" ومبادرات نحن هنا!!

عبدالكريم الخيواني
alkhaiwani@gmail.com

تعدد طرح المبادرات اليمنية في كل اتجاه، حتى فقدت قيمتها وصارت نوعا من التذكير بالحضور لا أكثر. لم يكتب لأي مبادرة النجاح، وكانت الدبلوماسية اليمنية تكتفي بأن يقال إن اليمن قدمت مبادرة. ومن مبادرات حول القرن الأفريقي، إلى الكومنولث، إلى إصلاح الأمم المتحدة، إلى شرق آسيا، إلى الجامعة العربية، لم يع النظام اليمني، من؟ ومتى؟ وكيف؟ وأين؟ يطرح المبادرة، وما هي إنجازاتنا في الإصلاح، أو فائض خبرتنا في التنظيم والتوحيد، أو تجاربه في العمل المشترك. قبل أن يشارك الرئيس في قمة الدوحة لم يكن واضحا عزم النظام اليمني على طرح المبادرة اليمنية حول الأتحاد العربي، وتقريبا كان الرئيس قد أشار إليها في قمة الكويت مؤخرا. وفجأة قالت الأنباء إن الرئيس قاطع الجلستين المغلقة والختامية في قمة الدوحة، بسبب عدم إتاحة الفرصة لطرح المبادرة اليمنية. والمؤسف أن مقاطعة الرئيس للجلسات لم تلفت الانتباه، ولم تحض بتعاطف يذكر، وإنما مرت كأمر عادي في الزحمة، لم يُشر إليها إعلاميا إلا بعد النهاية.

المبادرة مرفوعة للقمة من البرلمان العربي، والبرلمان العربي ليس رافعة قوية، فحال البرلمانات العربية متشابه، في أثرها وقوتها. ولو كانت المبادرة مهمة لدخلت في جدول أعمال القمة، دون الحاجة لموقف يمني ما، لكن يبدو أن أهميتها لليمن كان أكثر من غيرها، سواء لدول المركز أم لدول الأطراف، وهذا راجع لتقديرات رسمية يعلمها الراسخون في القمم والمبادرات. الوضع العربي غير مشجع لطرح أي أفكار أو مبادرات، وطابع القمة تصالحي، ومؤسسة القمة العربية منقسمة على حالها، والجامعة العربية في أضعف ما تكون، والاتحاد العربي ليس ملحا اليوم، على الأقل لدى بقية الدول العربية. ومع ذلك، وبإصرار عجيب، تم طرح المبادرة، وقاطع الرئيس الجلستي المغلقة والختامية، وهو موقف محرج للدبلوماسية اليمنية ولليمن، ولا أعلم أين دور الخارجية هنا في التحضير وجدول الأعمال. واضح أن الحاضرين في القمة كانوا غير مستعدين لبحث المبادرة من حيث المبدأ، ولو كانوا مستعدين لناقشوها في اجتماع وزراء الخارجية وأقرت في جدول الأعمال. ثم أين حلفاء النظام المعتدلين، والسعودية على رأسهم، رغم غياب اليمن عن قمة الدوحة التي دعت إليها بداية حرب غزة مسايرة للموقف السعودي، مضحية بموقفها القومي، وإذا بالشقيقة الكبرى لم تعر أي انتباه للمبادرة أو لغياب الرئيس عن الجلستين احتجاجا. سماع القادة العرب لمبادرة الاتحاد العربي من الرئيس، ما كان ليغير قناعاتهم، أو يفرض عليهم أمرا لا يريدونه. كان عليهم أن يصغوا فقط، ولو من باب جبر الخواطر، ومبادرة تقرأ والسلام، لكن أبوا واستكبروا. والواضح أن القادة العرب لم يتعودوا الإنصات لشعوبهم ولا لبعضهم، ينصتوا للأقوى فقط، يتصالحوا لكي يتخاصموا، ويلتقوا لكي يفترقوا. ويكاد يكون معيار نجاح القمة قصر وقت انعقادها، وأفضل قمة التي تخلص في يومها، ويعودوا لبلدانهم سريعا قبل أن يختلفوا، لا يهم، "من حنق له حنق"، من غاب غاب، المهم جلسة الافتتاح، وتبادل الرئاسة الدورية، وهي الشيء الوحيد الذي يتبادله قادة العرب سلميا. تبدأ الجلسات فإذا بواحد يقاطع، وآخر يطالب بالسكوت واحد يخاف، واحد "يزعل"، واحد يعتذر، واحد يشكر، واحد "يحنق"، وذاك يريد أن يعترض، وهذا يغيب، واحد عنده كلمة أو طلب، وواحد مبادرة، وواحد يبحث عن اعتراف وإشادة... أهم ما في القمة أشخاص الحكام، وتصالحهم أهم منجز، يكاد المتصالحون ينفجرون من الغيظ، ولا يكلف أحد نفسه إضفاء لمحة قبول بالآخر على صورة الصلح المزعومة، وعلينا أن نصدق أن هذا تصالح.

في هذا الجو، ووسط هذا الاستعجال، يكون طرح مبادرة ما مغامرة، إذا ما حمل الأمر على السلامة، وحضور قمة لا يشترط إطلاق مبادرة، فمجرد طرح المبادرة ليس مكسبا سياسيا لليمن، ولا حجة لها على الآخرين، وبالتالي لم تكن تحتاج كل هذا التصميم، ولا غياب ومقاطعة رئيس الجمهورية للجلسات، والتبرير الحكومي بأن الاتحاد العربي سيظل قائما لدى اليمن لأنه يستهدف عصب المشكلات وتطوير العمل العربي وبنية الجامعة، تبرير لا معنى له، ولا يقدم ولا يؤخر، إلا إذا كنا نبحث عن "طبطبة" وترضية كلامية، من هذا أو ذاك تضمد جراح سياستنا المرتجلة وتتلافى حرج دبلوماسيتنا وتعيد اعتبار اليمن (المبادراتية) المكرورة.

ما حدث في قمة الدوحة درس سياسي ودبلوماسي يجب الاستفادة منه، يمنيا، في المستقبل، ليس في طرح المبادرات وحسب، بل وفي معرفة إمكاناتنا، والتفريق بين التعامل المحلي والخارجي، وعوامل التأثير، ومدى الالتزام بالمواقف، والجدية، والمصداقية، و الاستقلالية، وحل مشكلات الداخل أولا، واحترام الشعب وحقوقه وحرياته... ما حدث في الدوحة ليس الموقف المحرج الأول الذي واجه الرئيس في القمة، سبق ذلك موقف محرج في قمة عام 90 بالقاهرة، لكن الموقف الأخير مختلف جدا، كان الموقف الأول محرج ومتعنت من الرئيس مبارك تجاه الرئيس صالح، الذي كان يدافع عن فكرة وموقف، ضمن مجموعة عربية، وكانت اليمن في بداية الوحدة وزهوها، وكان الناس متعاطفين مع الرئيس. أما في الدوحة مؤخرا فالأمر آخر تماما، التوفيقية هي السائدة في القمة، وأولويات النظام العربي الرسمي لا يتجاوز حدود مصالحة حفظ دور هذا، وتحديد حجم ذاك، لم يكونوا بوارد مبادرات من أي نوع، بل إن مبادرات فردية يمنية ضخمة (اتحاد عربي) تبدو في هذا الوضع غير واقعية وفي الوقت الضائع، وقد تعتبر هروبا من الاستحقاقات الوطنية، والمشكلات المحلية. ثم ما هو رصيدنا وخبرتنا؟ الوحدة اليمنية اليوم لم تعد بزهو ومشاعر وحدة مايو 90، جسدها مليء بندوب الأخطاء، وغبار الفيد لم ينقشع بعد، ورغم خطورة القضية الجنوبية، فهي رسميا غير معترف بها كقضية. وهناك حرب مرت عليها خمس سنوات، لم تغلق بعد تحولت فيها صعدة ساحة تجارب ومناورات سعودية على حساب الدماء اليمنية، فيما تتعالى صوت حسرة رسمية على وقف الحرب. واقع الانفلات والتحلل أصعب من الإنكران اليوم. فيما الفساد يتغوّل أكثر، والغلاء يكشر عن أنيابه بقوه، والديمقراطية، والتعددية، والحرية، والتنمية، والقانون، والقضاء المستقل، صارت شواهد أحلام مجتمع، وطموح شعب لم يُحرج حكامه، ولم يشمت بهم، وهو أحوج لمبادرات جادة تخفف معاناته، وأحق بغيرة الرئيس عليه والاهتمام بحل مشاكله وتطويره وصون حقوقه وأمنه وحفظ سيادته وتنميته. وتحقيق ذلك وطنيا لا يتناقض مطلقا مع التوجه القومي، بل هو التعزيز الحقيقي للعمل القومي، لأن النظام الوطني الجيد هو القومي الجيد والإسلامي الجيد، والإنساني الجيد، وهو الجدير باحترام الجميع، وإذا كان ولا بد من مبادرات يمنية فلتكن للداخل ولنحرم العرب والعالم من مبادراتنا، ونكفي أنفسنا الإحراج. يفترض تجاوز ما حدث في القمة وعدم تحويله إلى مادة للمزايدة، أو الهجاء. كما لا يفترض أن تصبح المبادرة إلى محددات للسياسة الخارجية اليمنية، لكن لا بد من مراجعة رسمية للأولويات، والإيمان بالداخل ومبادرات للداخل أولا، ومعرفة أن الرهان على كسب احترام وود الشعب هو الأجدى والأنفع لكسب ود واحترام الآخرين، وأيضا مساعداتهم وقروضهم. إن سياسة القفز على مشكلات الداخل لم تعد مجدية ولا تلفت الأنظار. كما أن مبادرات "نحن هنا" دبلوماسية مملة، أضعف من أن تخفي سوء الأوضاع محليا، أو تدهش أحد خارجيا.

• وهي تتسلم درع الشخصية لعام 2009م

• وهي تلقي كلمتها في حفل التكريم

استحقت اليوم تذكرها بانتقائها شخصية العام في 2009

ملكة عبدالله.. هجرت الوطن لتتقي شر بعض الرفاق

■ نادرة عبدالقدوس

التقيتها قبل أكثر من عشر سنوات في بيت أخيها في منطقة "العيدروس"(1) في مدينة "كريتر" في عدن، وهي المدينة التي أرضعتها حب الوطن والنضال من أجله وافتدائه بالروح والدم منذ نعومة أظفارها. وكانت المناضلة ملكة عبدالله المولودة في كريتر في "حافة القاضي"(2)، الحارة المعروفة باحتضانها لكثير من المناضلين السياسيين والوطنيين الشرفاء، إناثاً وذكوراً، ضد الوجود الاستعماري، واحدة من مئات الفتيات الوطنيات والمناضلات من بنات عدن الباسلة اللاتي وهبن حياتهن من أجل تحرير الوطن من الاستعمار البريطاني والدفاع عن حياض الوطن بعد الاستقلال، إلا أنهن للأسف الشديد، لم يجنين من ثمار الوطنية والنضال السياسي غير التهميش وزحزحتهن من الصفوف الأولى ليقف مكانهن الذكور من زملائهن المناضلين، وكأنما كان دور المرأة النضالي ذرعاً يحتمي خلفه الرجال، رغم أن المرأة العدنية كانت في مقدمة المظاهرات الجماهيرية العفوية والمنظم، بل إن أول مظاهرة شعبية قادتها طاليات كلية البنات في المستعمرة عدن، حين خرجن احتجاجاً على الإدارة القمعية الفاسدة لمديرة الكلية الإنجليزية وطالبن بتغييرها وتعريب التعليم في الكلية،، وكان لهن ما أردن بعد أشهر من إغلاقها. كما أن للمرأة اليمنية دورا كبيرا وبارزا في تأجيج الحماس الوطني في نفوس الجماهير وفي تزايد أعداد المناضلين من الشباب من الجنسين للانخراط في صفوف المجاهدين ضد الاحتلال وذلك من خلال توزيع المنشورات المحظورة، المؤيدة للكفاح المسلح، وتنظيم الخلايا السرية التي تحملت مسؤولية توزيع السلاح للفدائيين وإيوائهم، وكثير غيرها من المهام الصعبة التي أوكلت لها.

الدكتورة ملكة عبدالله كانت واحدة من أولئك الفتيات المناضلات، امتلكت حساً وطنياً وحباً عظيماً لبلدها الرازح تحت نير الاحتلال جعلها تتميز بعقل أكبر من سنها. وبتشجيع من أمها انخرطت في صفوف المقاومين والمناضلين في الجبهة القومية وهي لم تزل في الخامسة عشرة من عمرها. ولكنها لم تنتظر جزاءً ولا شكوراً من أحد، لأنها مؤمنة بالله وبأن الوطن للجميع وأن النضال من أجله له الأجر والثواب عند الخالق الذي أمرنا بالإيمان والعمل الصالح، فجمعت التبرعات من الأموال والمواد الاستهلاكية والغذائية من التجار لتوزعها على الأسر الفقيرة والمعوزة المنتشرة في حواري عدن وفي أكناف الجبال. وكانت مع عدد من قريناتها تقوم بزيارة السجون ودار العجزة، الوحيدة الكائنة في مدينة الشيخ عثمان، أسبوعياً، وتوزع على النزلاء ما يحتاجونه من ملابس وبطانيات ومأكولات وغير ذلك. وتتذكر ملكة قائلة: "كنت عضوة بارزة في فريق الكشافة في المدرسة حيث تعلمنا الإسعافات الأولية، كما كنا ننظم الرحلات ونقوم بالتدريبات الرياضية. لقد كانت من أجمل أيام عمري". وتضيف قائلة: "انخرطت في خلية نسائية للجبهة القومية، وتدربت على السلاح والقنص في منطقة باب المندب على يد محمود سبعة وعبدالله الدحيمي، وكانت المنطقة مناسبة للتدريب العسكري، حيث كنا نقوم بقنص الغزلان. شاركت في توزيع المنشورات السياسية المحرضة على النضال، كما كنت أقوم بإخفاء السلاح في سيارتي التي أقودها وأوصلها للفدائيين، ولأن الجنود الإنجليز لا يفتشون النساء فإنني كنت بكل سهولة أمر من أمامهم وبدون أية عرقلة حتى في أحلك الظروف السياسية وفي أوج غضب جنود الاحتلال في حالة حدوث العدوان عليهم من قبل الفدائيين. لقد شاركت في الكثير من المظاهرات كغيري من نساء عدن، كما ساهمت طواعية في نشر الوعي السياسي بين صفوف النساء".

نجد أن الكثيرات من أمثال المناضلة الدكتورة ملكة عبدالله في غياهب النسيان، تجاهلها رفاق النضال الوطني، ولم يكلف أحد نفسه ذكرهن عند الكتابة والتوثيق عن ثورة أكتوبر أو سبتمبر أو ذكرى الاستقلال الوطني، بل إن معظم هؤلاء الفتيات عانين الكثير من بعض "الرجال"، بعد الوصول إلى دفة الحكم بعد الاستقلال وابتلائهم بإغراءات السلطة و"نعمها"! من تلك المعاناة محاولة استدراجهن إلى أوكار الفَساد الأخلاقي وإلا لاقين الويل والثبور. إلا أن الفتاة العفيفة "ملكة" التي نذرت نفسها للوطن وشرف النضال الوطني نأت بنفسها، ورفضت تلطيخ تاريخها النضالي وبيع ثقة أسرتها بها بأبخس الأثمان. وكانت العنصر النسائي الوحيد الذي نال شرف المشاركة مع وفد الجبهة القومية برئاسة الرئيس الأسبق قحطان محمد الشعبي في مفاوضات الاستقلال في جنيف قبل تحقيقه بأسبوعين كسكرتيرة للوفد، كونها تتحدث الإنجليزية بطلاقة وتمتلك من الوعي السياسي ما لم تمتلكه كثيرات في ذلك الحين. وعن ذلك الحدث تحكي لنا المناضلة ملكة: "جاءني الأخ سيف الضالعي وأخبرني بأنه تم اختياري من قبل قيادة الجبهة القومية للمشاركة في وفد الجبهة للتفاوض حول استقلال الجنوب، وكان سبب الاختيار، كما أخبرني، إتقاني اللغة الإنجليزية والجرأة التي أتمتع بها ونشاطي السياسي. وكان يجب عليّ أن أعد نفسي خلال 24 ساعة. كانت لعلعة الرصاص لا تتوقف في مدينة عدن، وكريتر بالذات، وممنوع التجوال والخروج إلى الشارع. لكني رغم كل الظروف خرجت ووصلت إلى فندق "سي. فيو" في خورمكسر، حيث اجتمع الوفد المشارك والذي ترأسه الأخ

• المناضلة ملكة عبدالله

قحطان محمد الشعبي الذي أصبح رئيساً لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بعد الاستقلال. ومن هناك انطلقنا إلى المطار بالاتجاه إلى جنيف وبعلم السلطات البريطانية، وقد بقينا فيها أسبوعين، وسبب التأخير في البث هو مماطلة البريطانيين الذين كانوا يتعمدون تعطيل عدد من الاتفاقات والشروط التي كان يضعها الفريق اليمني الممثل لشعب الجنوب الحر". وتستطرد قائلة: "أشعر بالفخر لمشاركتي في ذلك اليوم التاريخي. كنت حينها في العشرين من عمري تقريباً، إلا أن حجم المسؤولية كان أكبر مني وكنت أعيها تماماً".

دفع جحود الرفاق المناضلة ملكة إلى اختيار أحد الأمرّين، وهو الرحيل عن مدينتها التي عشقتها وعدم العودة إليها طالما تلك النفوس الشريرة تصول وتجول فيها. وكانت المناضلة ملكة عبدالله ابتعثت في منحة دراسية إلى فرنسا من قبل وزارة الزراعة عام 1971، ولكنها أثناء عودتها إلى عدن لقضاء الأجازة الصيفية بين الأهل والأقارب. وفي مطار عدن تم منعها من المغادرة والعودة إلى فرنسا وتم احتجاز جواز السفر من قبل "مباحث أمن الثورة".

تقول المناضلة ملكة: "قررت الهروب متخفية إلى محافظة لحج ومنها إلى منطقة القبيطة مشياً على الأقدام وكنت متنكرة بلباس نساء الريف الأغبر ودهنت وجهي بالكركم (الهرد) وشعري بالحناء كما تفعل النساء في الريف اليمني. ولم أكن أملك فلساً واحداً ولا طعاماً. قضيت يومين في أحد البيوت هناك، وفي اليوم الثالث سرت وحدي في تلك المناطق المقفرة، وفي الساعة الخامسة من فجر أحد أيام السبت، وكان الناس هناك يستعدون لبدء نشاط سوق السبت، حسب التقاليد عندهم في تحديد يوم للتسوق، تمكن أحد العسكر اليمنيين من التعرف عليّ بعد أن شك فيّ وعرف أنني هاربة من عدن وهمّ بتسليمي إلى السلطات في عدن، لولا أن أنزل الله تعالى الرحمة في قلبه وتركني أمضي في طريقي، إذ مشيت إلى منطقة الراهدة ومنها وجدت سيارة لمسافرين حملتني إلى مدينة تعز. ومنها سافرت إلى صنعاء براً، ساعدني في ذلك أحد أعضاء جبهة التحرير المحظورة في الجنوب. وفي صنعاء وجدت بعض المضايقات عندما علمت السلطات هناك بوجودي في منزل أحد أعضاء جبهة التحرير الذي استقبلني بحفاوة، وتم التحقيق معي واستجوابي لمدة شهر كامل، لكن عندما علمت السلطات أن سبب هروبي من عدن من أجل مواصلة الدراسة وما تعرضتُ له من مضايقات هناك، قدمتْ كل الدعم وذللت لي الصعوبات، فتم استخراج جواز سفر جديد وتذكرة سفر إلى فرنسا ومنحي مبلغ 500 ريال يمني، وكان هذا المبلغ يساوي الكثير حينها. وأثناء ذلك اتصلت بالسفير الفرنسي في صنعاء وأخبرته بانني مواطنة يمنية تحصلت على منحة دراسية في فرنسا. ورحب بدوره بذلك وساعدني على مواصلة الدراسة وكانت السلطات في عدن قد ألغت منحتي الدراسية. وهكذا درست اللغة الفرنسية في كلية الآداب في جامعة بيزنسو في باريس وبعد عامين من التخرج درست في معهد الإدارة الدولية في كلية العلوم السياسية -القسم الدبلوماسي- في باريس أيضاً وأثناء الدراسة تم ابتعاثي إلى أوتاوا في كندا للمشاركة في دورة تدريبية. نلت شهادة الماجستير عام 1976 بتفوق".

عندما التقيتها في المرة الأولى تلك كانت مازالت في مرحلة الإعداد لبحثها العلمي لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون في فرنسا، وفي هذه المرة كان لقائي بها في رحاب بيتها الجميل في مدينة العريش في خورمكسر، وكانت في أوج سعادتها والإحساس بالرضى وهي تحدثني عن اختيارها شخصية للعام 2009 من قبل منتدى الرقي والتقدم الذي يرأسه يحيى محمد عبدالله صالح. وبسعادة بالغة تحدثني بأنها فوجئت بالنبأ الذي جاءها عبر اتصال هاتفي، وكان عليها أن تستعد للحضور إلى صنعاء للتكريم واستلام الوسام خلال أسبوع.

كانت المناضلة الدكتورة ملكة عبدالله تظن أن أحداً لم يعد يتذكرها إلى أن جاءها الهاتف بالنبأ اليقين، فطارت فرحة مرددة "الدنيا ما زالت بخير". والغريب أن الدكتورة ملكة تعمل مستشارة في سفارتنا في فرنسا منذ سنوات ورفضت عروضاً كثير للعمل في عدد من المواقع العلمية والتعليمية الفرنسية وبرواتب مغرية، ولأنها تشربت حب الوطن؛ فقد أبت وفضلت العمل في السفارة وبراتب زهيد وبدون تحديد الوظيفة! وعندما سألتها في دهشة عن السبب قالت: "لا شيء سوى أنني أحب بلادي وأريد أن أكون على تواصل معها ومع أهلها وهم أهلي وأقدم أية مساعدة لهم في الغربة". وهنا نسأل: ألا تستحق هذه السيدة الكريمة إعادة النظر في وظيفتها ومرتبها وهي الحاصلة على هذا القدر من العلم!؟ وقبل هذا وذاك فهي المناضلة التي عانت قسوة الاغتراب القسري عن الوطن الذي ناضلت من أجل حريته وحرية شعبه.

تعيش، حالياً، المناضلة ملكة عبدالله أبهى سني حياتها وهي في كنف زوجها رجل الأعمال اليمني -ابن عدن- عبدالله فقيرة، الذي، كما قالت لي إنه كل حياتها فقد أغدق عليها حباً وحناناً ويعاملها بكل رقة واحترام، ما جعلها تشعر بأنها أسعد امرأة في الوجود.

وأثناء حديثنا دلف إلى غرفة الجلوس زوجها (في العقد السابع من العمر) حاملاً صينية الشاي وابتسامة ضافية على محياه. فنثرت عليه كلمات الحب والشكر.

كم يكون الزوجان رائعين عندما يحمل كل منهما للآخر في ثنايا روحه هذا الحب الصادق؛ فتغدو الحياة جميلة والوجود أجمل.

• المناضلة ملكة عبد اللاه وإلى جانبها زوجها عبد الله فقيرة

■ هوامش:

(1) أطلق اسم "العيدروس" على منطقة تقع في أقسى جنوب مدينة عدن تحت سفح جبل شمسان تيمنا بالعلامة ولي الله الصالح أبوبكر بن عبدالله العيدروس الذي دخل المدينة، قادماً من حضرموت قبل أكثر من خمسة قرون، حيث يقع أيضاً فيها ضريحه الذي بني عليه مسجد يعرف باسمه، وكانت تقام الزيارات الكرنفالية والاحتفالية في هذه المنطقة كل عام من قبل المواطنين في ذكرى وصوله إلى عدن.

(2) الحافة تعني الحارة باللهجة العدنية. وهناك "حافة حسين" و"حافة اليهود" و"حافة الكدر"... الخ.

6 ابريل و"فيس بوك": ثنائي يخافه المصريون فقط!

■ منى صفوان

"يعني الفيس بوك ده اختراع عظيم جدا... في ناس محترمة بتستعمله للدردشة والتعرف على أصحاب جدد أو تدور على عريس ساقع أو عروسة معتبرة، وناس بتستخدمه تسلية، وناس عشان تشهر نفسها، وتضيع وقت، وده كله معلش وشرعي وقانوني. بس آن يتم استخدامه في أغراض دنيئة، فهذا ما لا يجب السكوت عليه مطلقا!!!...". ما سبق قد يكون حال السلطات المصرية من عام، والتي وجدت لها عدوا جديدا، و-هذه المرة- إلكترونيا.

قد يسال أحدهم الآن: وما هو الـ"فيس بوك" هذا؟ للإجابة على السؤال اتبع الرابط التالي: http://www.facebook.com

فالـ"فيس بوك" هو موقع اجتماعي أطلق في 4 فبراير 2004 ويسمح للمستخدمين بالإنضمام إلى عدة شبكات واكتشاف المزيد من الأشخاص الذين يتواجدون في فئة الشبكة نفسها. واسم "فيس بوك" (Face book) يشير إلى دفتر ورقي يحمل صورا ومعلومات لأفراد في جامعة معينة أو مجموعة، ومن هنا جاءت تسمية الموقع. وتعتبر هذه الطريقة شائعة لتعريف الأشخاص، خصوصا في الجامعات الأجنبية. ومؤسس الموقع مارك زكربيرج، 24 عاما فقط، أسس الموقع حين كان طالبا في جامعة هارفارد، وهو الآن الرئيس التنفيذي لشركة "فيس بوك". وكان الموقع في البداية مخصصا للطلبة في جامعة هارفارد فقط، لكن تم توسعته لاحقا ليسمح لطلبة الجامعات بشكل عام بالاشتراك في الموقع، من ثم تم توسعته ليشمل أي شخص يتعدى عمره 13 سنة. الموقع يحوي 200 مليون مشترك بحسب آخر إحصائية.

ما سبق هو معلومات أخرجتها من "جوجل" غير مهمة على الإطلاق، ولا تحتاج لمعرفتها بتاتا لتنضم للـ"فيس بوك" هذا. فالـ"فيس بوك" فجأة يقفز في ايميلك ليقول لك: أضافك "كي. كي" كصديق في "فيس بوك" وعليك التأكد من أنك تعرف "كي. كي" ليكون صديقا لك في "فيس بوك"، وكل ما عليك معرفته هو كيف تقبل إضافة "كي. كي" وكيف تضيف "دو. دو"، وتدردش مع "سو. سو".

والـ"فيس بوك" أو الـ"فيس توك"، بحسب الاستخدام، يمكنك فيه أن تضيف "كي. كي" دون أن تعرفه ودون أن تتواصل معه إطلاقا، فتجد أن أحدهم لديه 4987 صديقا لا يعرف أحدا منهم، وفي حالة كحالة "إسراء" يمكن استخدام هذا الرقم لعمل انقلاب عسكري.

... ومن هي إسراء!!؟ إنها بنت بسيطة جدا اشتهرت بفتاة الـ"فيس بوك"، فهي من جماهير هذه الشبكة الاجتماعية. وفي العام الماضي في مصر حين استخدم غرض مارك زكربيرج، النبيل والإنساني، من أجل هدف سياسي بحت، خاصة أن إخواننا المصريين اليوم من أكثر المدونين، فقد وجدوا متنزها الكترونيا للتعبير عن آرائهم السياسية، ليعبروا عن أن هذا النظام خنقهم.

وإسراء عبدالفتاح واحدة من المستخدمين المحترفين للنت، وهي في الأصل منسقة موارد بشرية في شركة خاصة، وقادت حملة الـ"فيس بوك" لإضراب شامل العام الفائت في مصر يوم 6 ابريل استجاب له معظم المصريين، وتسبب بشلل في كثير من القطاعات، ولم تكن فتاة الـ"فيس بوك" نفسها تتوقع أن يستجيب 70 ألفا من جمهور هذا الموقع الالكتروني لدعوة الإضراب، "كأن الناس ما صدقت"، لتتورط "إسراء" في تهمة سياسية، جعلت قوات الأمن تحاصرها وهي في مقهى الكتروني وصلت إليه توا لتشيك الايميل. تخيلوا المشهد واجعلوه يمر ببطء!

قوات الأمن انقضت على الفتاة "الخطيرة" التي تهدد النظام وحبستها 15 يوما على ذمة التحقيق. يعني الأمن المصري أخذ كل هذا الوقت للتحقيق في ماذا؟ يبحث عن شركائها مثلا، أو يتأكد من اسم المستخدم والرقم السري!؟".

ما حدث لـ"إسراء" سيجعلك تفضل أن تستخدم الـ"فيس بوك" فقط لقبول طلبات الصداقة ونشر الصور والمراسلة، والانضمام لمجموعة "كارهي تامر حسني"، بدلا من أن ينتهي بك الأمر نائما... تحت أحد الجسور.

"إسراء" هي فعلا فتاة خطيرة، إنها تنتمي لحزب "الغد" (هل سمع أحدكم يوما عن هذا الحزب!؟). والأخطر أنها لم تدخل مقر الحزب من أشهر قبل اعتقالها، ولا تحضر اجتماعات الحزب، ولا تدفع الاشتراكات. إنها عضو مهم فعلا.

ولهذا فأنا أبحث عنها منذ أشهر في الـ"فيس بوك"، أريد دعوتها في 6 ابريل لحفلة عيد ميلادي، وأسألها: هو حضرتكم اخترتم 6 ابريل ليه؟! هي حبكت يعني! ما كنتوا تشوفوا يوم غيره! طبعا أعرف أنها سترفض دعوتي ولن تشاركني فرحتي، لأن هذا اليوم ارتبط بذكرى سيئة، بل أتوقع ألا تقبل طلب الصداقة أصلا.

العجيبة أن عددا من المصريين الالكترونيين ما زالوا يودون إعلان يوم 6 ابريل القادم يوما للإضراب "تاااني!!!". وإن كنت ممن وصلهم إيميل بعنوان "بيان حركة 6 ابريل"، فستدهش أنها قد أصبحت حركة، وليس هذا هو المهم، المهم أنك ستجد فيه من يدعوك للإضراب بمنتهى الكياسة.

وقبل أن تنضم للإضراب عليك أن تعرف أن إخوان مصر الإسلاميين لن يشاركوا بشكل كلي في الإضراب، وكثير من القوى السياسية تقول إنها دعوة دون تحديد مهامها أو أهدافها.

وأما بيان "الحركة" فيقول إن يوم 6 ابريل كان يوما فارقا في حياة مصر (بكسر الميم يا جماعة) وفي التاريخ المصري! يعني 6 ابريل كان فارقا و5 أو 4 ابريل مر عاديا!!! طبعا من يوم "الحركة" إياها وموجة الإضراب منتشرة، ووصل إلى أكثر من 1000 إضراب. وبفخر يقول البيان: "ولم يُستجَب لأي من مطالب الإضراب". قمة التفاؤل! أما قمة التواضع أن يكون الشعب المصري العظيم مدعوا لإضراب جديد بعد أسبوع لإصلاح الوطن، واحنا أول ما نشوف ان الإخوة في مصر أصلحوا الوطن على طول سنحجز في نفس الورشة، فاليمن هي مصر الصغيرة (بضم الصاد وفتح الغين يا إخوان) فكل حاجة عندنا هي نسخة مصغرة.

بس ما عندناش إسراء عبدالفتاح، البنت الجدعة التي لم تكن تتوقع كل البهدلة دي. برأيكم من نرشح ليمسك مكانها عندنا؟ صحيح أنا على طول في الـ"فيس بوك" واحب يوم 6 ابريل جدا، بس ليس لدي أي نوايا بطولية ولا أميل للنضال الالكتروني، وأفضل استخدام التكنولوجيا في أغراض سلمية، بالضبط زي استخدام اليمن للطاقة النووية.

فعادة اليمنيون لا يحبذون ذلك النوع من الاستخدام السيئ للتقنية، وأغلبيتهم لا يستخدمون التقنية أصلا، إحنا شعب مسكين وفي حالنا، ولا نميل لمثل هذا النشاط، حتى أن اعتصاماتنا هي عبارة عن وقفة احتجاج سريعة، يعني ساعتين حتى يحين وقت الغداء والقات ليس أكثر، وممكن نقضي طوال الليل في النت وهذا لا يعني أننا ضد النظام.

لكن ماذا سيحدث إن أعلن احدهم يوم 6 ابريل يوم إضراب يمني؟! طبعا أقول هذا بثقة لأني أقولها على صحيفة مطبوعة وليس على الـ"فيس بوك"، يعني صحيفة يقرؤها كبار السياسيين اليمنيين والنخبة والمثقفين وكل المهتمين بالشان العام، والذين لديهم عناوين أيضا في الـ"فيس بوك" ويمكنك أن تضيفهم لقائمة أصدقائك، وتدردش معهم. وهذه الصحيفة لا يقرؤها السياسيون فقط، بل أيضا أجهزة الأمن والمخابرات، ورغم ذلك يمكن لإسراء عبدالفتاح الدعوة للإضراب فيها وهي مطمئنة جدا!!!!، بل ربما هذه هو السبب الذي يدعوها للاطمئنان.

● تحذير: لا تدع الـ"فيس بوك" يدمر حياتك!

حلقة نقاشية بمركز المعلومات حول سن الزواج الآمن توصي باستمرار الاعتصامات، وتشكيل ضغط مدني وإعلامي لمنع البرلمان من التشريع لانتهاك الطفولة

أوصت الحلقة النقاشية، حول سن الزواج الآمن وارتباطه بالمواثيق والعهود الدولية، المجتمع المدني والإعلام باستخدام كافة أشكال الضغط الممكنة، وطرائق العمل المؤدية إلى منع المتشددين في مجلس النواب من إعادة إقرار السن الآمنة للزواج إلى أقل من 17 عاماً.

وأكدت الحلقة، التي نظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، أمس الاثنين، ضرورة استمرار اللجنة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ اعتصاماتها أمام مجلس النواب، واللقاء بالكتل البرلمانية للأحزاب، وتوجيه رسالة إلى مقرر لجنة حقوق الطفل في البرلمان بشأن ما تقوم به لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية من ضغوط تهدف من خلالها إلى إقرار سن الزواج الآمن بأقل من 17 عاماً أو السماح بتزويج الفتيات في أي سن دون مراعاة لحقوق الطفل.

كما طالبت الحلقة باستخدام مختلف أشكال الضغط الإعلامي، واللقاء بوزير العدل، باعتباره ممثل الحكومة لتقديم آرائه الفقهية في هذا الشأن.

وكانت الحلقة النقاشية شهدت عرضاً من المحامي أحمد الوادعي حول موقف الشريعة، والموقف القانوني من قضية زواج القاصرات، وارتباطه بالمواثيق الدولية.

وكشف الوادعي مجموعة من تناقضات المطالبين بتزويج القاصرات، مع أنفسهم ومع الشريعة الإسلامية والمنظومة القانونية. حيث أوضح مدى تناقض هذا المنطق مع كون المرأة أساس بناء الأسرة السليمة. وقال: "هناك تزييف لموقف الإسلام من هذه القضية، فالإسلام لا يحرم الحلال، لكنه ينظم كيفية استخدام الحلال والواجبات".

واستغرب أن يكون لولي المرأة الحق في تزويجها دون الرجوع إليها، حيث أن الغرض الحقيقي من التشريع هو المرأة وليس وليها.

ورأى أن سن الزواج للفتيات لا بد أن تقر بـ22 عاماً، كون الدستور اليمني منح المرأة حق التعلم وإكمال تعليمها حتى النهاية، ولا ينبغي أن يمنعها من هذا الحق أي عائق بما في ذلك الزواج.

وتحدث البرلماني عبدالباري دغيش، مقدماً رؤيته للقضية كطبيب وبرلماني، حيث كشف الكثير من المتعلقات الصحية بسن الزواج، وما يترتب على الزواج المبكر من مخاطر على صحة المرأة وأطفالها.

وقال: "لأن المرأة هي نصف المجتمع، وهي التي تلد وتربي النصف الآخر، فالعناية بها وإعدادها الإعداد الجيد هو بعينه الإعداد لشعب يمكن له التطور والسير في طريق المجد واجتراح المآثر والمعجزات".

وبين المواقف المتباينة من قضية تحديد سن الزواج في مجلس النواب، مطالباً في الوقت نفسه بخطاب هادئ مع المتشددين، باعتبار الخطاب الهادئ يمكن أن يوصل إلى اتفاق حول القضية والخروج بفائدة للمجتمع.

وقال: "يكفي أن زملاءنا في المجلس اقتنعوا بعد كل هذا الجدل بأن المسألة ظنية بعد أن كانوا متشددين بكونها يقينية".

من جانبه اتهم النائب أحمد سيف حاشد البرلمان بالتشريع للفساد، وطالب المجتمع المدني والإعلام بتشكيل أكبر قدر ممكن من الضغط على البرلمان لعدم التشريع لانتهاكات الطفولة.

وذكر حاشد في هذا الشأن ما حدث بشأن عدد من القضايا التي مارست فيه القوى الظلامية ضغطاً على البرلمان بخصوص التشريعات التي رأت هذه القوى أنها تتناقض مع الشريعة الإسلامية. كما ذكّر بما حدث بشأن المصادقة على اتفاقية روما بشأن المحكمة الجنائية الدولية، وكيف تم إعادة الاتفاقية بعد المصادقة عليها لإلغاء تلك المصادقة.

وفيما اعتبرت مها عوض، من اللجنة الوطنية للمرأة، أن تزويج القاصرات انتهاك لحق الطفولة، طالبت بلقيس اللهبي باللقاء مع الكتل البرلمانية للأحزاب بهذا الشأن لتحديد موقفها من هذه القضية.

وأيد عبدالقادر البنا، من المرصد اليمني لحقوق الإنسان، آراء بلقيس اللهبي وعزالدين الأصبحي رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، بالتركيز على كتلتي المؤتمر والإصلاح، وتوجيه رسالة إليهما تتضمن الإشارة إلى نصوص المواثيق الدولية بشأن هذه القضية.

واختتم الأصبحي الحلقة بسؤاله عما بعد هذه النقاشات جميعها، وهو ما أفضى إلى الخروج بمجمل تلك التوصيات والتأكيد على ضرورة عقد لقاءات أخرى خلال الأيام القادمة وتشكيل قوة ضغط مدنية وإعلامية فاعلة في هذه القضية.

دشنت نشاطها بندوة عن واقع السجينات

"سجين" تكشف عن عمليات اغتصاب وبيع أطفال داخل السجون

دشنت منظمة سجين أنشطتها بندوة عن واقع السجينات في اليمن، نظمتها السبت الماضي، بصنعاء.

وكشفت "سجين"، في أول نشاط لها، تعرض مواليد السجينات في السجون المركزية للبيع، وتعرض السجينات للضرب والتعذيب والاغتصاب والتهديد أثناء التحقيق الجنائي.

وتحدث رئيس المنظمة، المحامي عبدالرحمن برمان، عن عمليات بيع أطفال داخل السجن المركزي، ومن ذلك بيع الطفلة "منتهى" في أغسطس العام 2007، بمبلغ 15000 ريال سلمت لوالدتها، و5000 دولار لوالدها.

وكشف برمان أيضاً عن اغتصاب أحد المحققين في البحث الجنائي لامرأة حامل ما أدى إلى إجهاض حملها، مشيراً إلى أن المحققين يمنعون السجينات من الاستعانة بمحامين أثناء التحقيق معهن في أحسن الأحوال، إن لم يتعرضن للضرب والحبس الانفرادي، والتهديد بالاغتصاب أو الاغتصاب، منبهاً إلى أن الأهل يبدؤون بالتخلي عن سجيناتهم بمجرد اعتقالهن.

وذكر برمان مثالاً لتخلي الأهل عن السجينات حيث اعتقلت فتاة بتهمة الخلوة غير الشرعية مع سائق سيارة أجرة، وتم الإفراج عن السائق بعد أيام لعدم كفاية الأدلة فيما نقلت الفتاة إلى السجن المركزي بعد رفض أهلها استلامها.

وأرجع رئيس المنظمة أسباب انحراف أغلب السجينات المفرج عنهن بعد صدور الأحكام إلى عدم وجود عائل لهن بعد تخلي الأهل عنهن، وإن كُنّ بريئات، وعدم تدقيق القضاة عند إصدار الأحكام.

وأوصى المشاركون في الندوة بنقل الإشراف على السجون، لاسيما النسائية، من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، أسوة بما هو معمول به في معظم الدول التي تهتم بحقوق الإنسان، مؤكدين أن هذا الإجراء سيعمل على تسهيل تنفيذ الأحكام القضائية.

وشددوا على حق السجينات في الدفاع عن أنفسهن وتمكين المنظمات الحقوقية والمحامين المتطوعين من تقديم العون القضائي لهن وتوعيتهم بحقوقهن القانونية، مطالبين في الوقت ذاته بفصل سجون النساء عن سجون الرجال، وتوفير شرطة نسائية مؤهلة تأهيلا تربويا وعلميا، وأن تكون جميع الكوادر العاملة في سجون النساء من العنصر النسائي المؤهل.

وطالبت التوصيات الجهات المسؤولة بالعمل على تحسين أوضاع السجينات معيشيا وصحيا، بحيث تكون الغرف والعنابر نظيفة وواسعة تليق بآدمية السجينات، وأن تجهز مساجد خاصة بالنساء لتمكن من أداء الشعائر الدينية، وتقسيم السجون إلى أقسام بحسب نوع الجريمة، وتجنب الخلط بين كافة السجينات، مؤكدة أهمية تقديم الرعاية الصحية للسجينات الحوامل، وإيجاد قوانين تحفظ الحقوق القانونية للمواليد داخل السجون، والعمل على وضع برامج توعوية في جميع المجالات الدينية والفكرية والحقوقية والثقافية، وإنشاء مكتبات ثقافية تحتوي على وسائل تعليمية سمعية وبصرية، وإتاحة الفرصة للمنظمات الحقوقية للقيام بتنفيذ البرامج التوعية والتثقيفية داخل السجون.

وأشارت التوصيات إلى ضرورة توفير مستلزمات التعليم للسجينات ورفدهن بمدرسات متخصصات لتأهيلهن تربويا وعلميا، وإتاحة الفرصة لهن لمواصلة التعليم عن بُعد، وبحسب المراحل الدراسية، والعمل على تأهيل السجينات في الجانب المهني، من خلال برامج تناسب قدراتهن وخصوصياتهن، بحيث تدر عليهن الدخل الكافي بعد انتهاء فترة العقوبة.

يقدمها مركز تريم للعمارة والتراث في دمشق

المهندسة ريم عبدالغني تحاضر عن عمارة حضرموت الطينية

تلقي المهندسة المعمارية ريم عبدالغني رئيسة مركز تريم للعمارة والتراث، في السابعة من مساء اليوم، محاضرة عن "عمارة حضرموت الطينية... عبقرية بناء"، وذلك ضمن سلسلة محاضرات أربعاء تريم الثقافي لعام 2009.

المحاضرة، التي تستضيفها قاعة المحاضرات الرئيسية في مكتبة الأسد، تتناول العمارة الطينية الفريدة في وادي حضرموت، حيث وصل فن البناء إلى حلول معمارية مبدعة في العمارة منسجمة مع الإنسان والمكان، مقدماً مدرسة معمارية عربية مازالت حية، إذ استمرت منذ مئات السنين وحتى يومنا هذا، تُبنى بالطرق والمواد المحلية التقليدية ذاتها، معتمدةً على الخبرات الوطنية، يجمع إنتاجها المعماري، المبدع، في تكويناته الجميلة التأثيرات المختلفة، مستخرجاً من مواد البناء التقليدية أعظم إمكاناتها ليطوّعها في أبنية من الطين المجفف بأشعة الشمس يتجاوز ارتفاع بعضها الخمسين متراً.

وقال مركز تريم للعمارة والتراث إنه سيقدم بعض محاضرات أربعاء تريم الثقافي هذا العام في محافظات سورية أخرى أيضاً بالتعاون مع نقابة المهندسين باللاذقية. وستلقي المهندسة ريم عبدالغني المحاضرة ذاتها في السابعة والنصف من مساء الأربعاء 14 أبريل 2009 في دار الأسد للثقافة باللاذقية.

وتسلط المحاضرة الضوء بشكل خاص على مدينتي: شبام التي عرفت بـ"منهاتن الصحراء"، وتريم مدينة المساجد والمدارس والقصور، مركزة على ملامح العمارة الحضرمية ومميزاتها وإبداعاتها وآلية بنائها والتحديات التي تواجهها وأهمية توثيقها وحفظها كتراث وطني وإنساني.

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية - سياسية - عامة

عنوان النداء
على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 5 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 1 ابريل 2009 العدد (190) Wed. 5/4/1430 - 1 April 2009

نافذة

باب النجار...!!

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

اعجبني موقف الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عندما انسحب من الجلستين الختامية للقمة العربية الحادية والعشرين في الدوحة احتجاجا على عدم إتاحة الفرصة لقراءة الرؤية اليمنية حول تفعيل العمل العربي المشترك وإقامة اتحاد الدول العربية، وهي رؤية سبق للبرلمان العربي أن أقر رفعها إلى القمة لوضعها على جدول اعمال القمة، لكنها لم تدرج. وبذلك «جنت على نفسها براقش» وانسحب الرئيس، وعلى امل ان يتمكن تبعات انكشافهم، وانحسار رداء الحكمة عنهم، وتخبطهم في مهب مخالب النقمة.

وكان الحكمة تأتي لمن لا يطلبها، وذلك هو شأن الرئيس صالح الذي انسحب في الوقت المناسب ليستعيد انفاسه ونفسه ويرتاح، ويوفر جهده ووقته لوطنه الصغير، غير نادم على جهوده التي اهدرت في سبيل إصلاح احوال أمة أسيرة لزعامات تكرست كوصفة لثقافة النكسة، والكارثة، ولم يعد بمقدورها الالتفات لاية بارقة خلاص او التقاط وصفة العلاج الناجعة المقدمة من كف يمنية مبسوطة وسخية.

ثم إن الانسحاب جاء في وقته المناسب، والشاطر هو من ينأى بنفسه عن هوجة الزحام بين اسماء وعناصر الفلكلور السياسي العربي، التي جنحت إلى الابتذال المفرط، إن عملية تسكينها في المتحف او توطينها في محمية الكائنات النادرة والاحافير، قد تفيد كثيرا، ولان تسكينها تحت مسمى «القمة» افضى إلى تكريسها كتضيحة فضائية مزرية اصبحت تستدعي تدخل علماء ومؤسسات الفلكلور والانثربولوجيا لضبط هؤلاء القمة.

ولئن لا يعلم فإن الجهد المبذول لصياغة «الرؤية اليمنية» يستحق الزجل والحتق ومقاطعة القمة ومؤتمراتها القادمة.

وبمناسبة الخطوة الشجاعة التي قام بها فخامة الرئيس تمنيت لو كنت من المستشارين او من الطباخين الصغار للسياسات والمبادرات والقرارات المصيرية في رئاسة الجمهورية لانصح بتذييع إعلان يمني (تاريخي) بسحب كافة المبادرات اليمنية الخاصة بمعالجة اوضاع الامتين العربية والاسلامية، والنظام الدولي، والمبادرات الخاصة بوضع حد للحروب الاهلية الدموية المدمرة الدائرة بين الفرقاء في الصومال او فلسطين او العراق او السودان او لبنان.

إن كل هؤلاء لا يستحقون مبادراتنا واهل البلاد اولى بجهد الرئيس ووقته النفيس.

وتمنيت ان يتخذ الرئيس قرارا يغلق مطبخ المبادرات الاقليمية والعربية والاسلامية والكونية، وإعادة تأهيل عناصره لكي تتمكن من الحركة في ملعب صغير مداره اليمن الزاخرة بالنقاط الملتهبة والمتفجرة والمنذرة بحطام عظيم.

وكما يقال فقد «حصل خير». ولا يساورني الشك ان ظهور اصحاب المبادرات الكبيرة لن تتكسر اذا ما خضعوا لتمرينات اللياقة وتأهلوا للنظر إلى مكمن الشيطان في التفاصيل الصغيرة وتوزعوا إلى فريق يشتغل على ملف الحرب في صعدة، وفريق اخر القضية الجنوبية، وفريق على المسالة الاقتصادية بافق تأمين عدم انقطاع الرواتب عن الموظفين بعد أشهر، و... الخ.

والحكاية اني تأسفت كثيرا عندما تصفحت موجز الرؤية اليمنية التي تضمنت تصورا بتأسيس اتحاد الدول العربية، وتصورا بتصحيح الاختلالات العربية ومشروع النهضة السياسي الرشيد، ومشروع دستور من 35 مادة، واستراتيجية اقتصادية اجتماعية دفاعية وامنية شاملة، وهياكل واطر تنظيمية تشريعية، وكثيرا من الوثائق والبنود والفقرات التي لم يلتفت لها زعماء القمة حتى من باب الفضول.

آه لو كانوا التفتوا لـ«الرؤية اليمنية» لاصابهم الذهول وتعجبوا من قدرتنا على صياغة الرؤى والمبادرات والحلول الاستراتيجية، وتفطنوا إلى السر في تقلع باب النجار.

طقء... طقء

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

حاجة تفرح ان تقرا خبرا في "نيويمن" عن إخواننا اليهود، يقول فيه حاخام الطائفة إنهم يفضلون "النداء" إلى جانب الصحفية الرسمية الأولى.

يعني اصبحت "النداء" هي الشيء المشترك بين كل اليمنيين، يهودا ومسلمين، جنوبيين وشماليين، حوثيين وقوات نظامية، معسرين وموسرين، معارضة وسلطة، اللي مع الكوتا واللي ضدها، الذين مع الزواج المبكر والذين مع القانون، الذين انتخبوا ياسين والذين صوتوا لرزوقة... يعني هي الآن رمز من رموز الوحدة الوطنية.

وان تكون "النداء" رمزا وحدويا وطنيا، فهذا يفرض ان تعامل معاملة العلم والنشيد الوطني، يعني حينما يستقبل رئيس الجمهورية في أي مطار، لا يعزفون له فقط النشيد ويرفعون العلم، بل يجب ايضا ان يوزعوا "النداء".

ولكن للأسف ان نهمل هذه المهامة الوطنية في الدستور، ولا توجد لها أي إشارة في القوانين والتشريعات اليمنية، ولا تحدد لها الحكومة ميزانية خاصة، برغم خفض الميزانية: فهذا هو الإهمال بعينه لكل الرموز الوطنية الوحدوية، فإلى متى؟!

- عاشت "النداء" حرة مستقلة، ومفخرة إلى ابد الآبدين، عصية على المستعمرين، رافعة هامة اليمنيين، ضد الامبريالية والراديكالية والصهيونية، رافعة شعار الحرية، و... ولكن... عفوا! هل تعتقدون ان "النداء" ستصدر هذا الاسبوع!!!؟

سلام

رؤى عاطف في قائمة اميركية للمتميزين

تسلمت الطالبة رؤى زايد عاطف شهادة التفوق من إدارة مدرسة «طوفس ايست» الثانوية في ولاية كاليفورنيا الاميركية، وذلك من حقل القامته المدرسة بالمناسبة.

وقال مدير المدرسة ستيف مارتينيز، في شهادته: إن رؤى اظهرت تميزا اخلاقيا وقدمت نموذجا في التحصيل العلمي، واضاف مخاطبا الطالبة: «إن وقتك وجهدك ونوعية عملك مؤشرات حقيقية لنبوتك مكانة مهمة في التفوق، نادراً ما يكتمل لشخص بمفرده». وزاد: «نبارك لك تفوقك الأكاديمي، وقد تم اختيارك ضمن قائمة المتميزين».

رؤى، وهي ابنة لطبيب ومدرسة جامعية، انتقلت إلى الولايات المتحدة الاميركية بعد حصولها على منحة من منظمة الأمبيدست في صنعاء وذلك جراء تفوقها في برنامج (YeE) الذي يعنى بالمتفوقين من الطلاب والطالبات في الفئة العمرية 14-17 سنة.

المؤسسة للدراسات الاجتماعية تناقش الفساد في الإدارة العامة

تعقد المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية، صباح السبت القادم، ندوة مناقشة نتائج دراسة «الفساد في الإدارة العامة ووسائل مكافحته- مقاربة اجتماعية، اقتصادية، قانونية». وتتناول الدراسة، التي اعدها فريق من الباحثين برئاستهم د. عبدالباقي شمسان، وعضوية د. بشرى الحديق، د. عصام العيسي، وضاح طاهر مجاهد، وخطيب السقاف، بالإضافة للباحثين الميدانيين، تحديد البنية القانونية المؤسسية في الإدارة العامة، والإبعاد الاقتصادية، والثقافة الأثر الاجتماعي في تفشي ظاهرة الفساد والياته مواجهته.

مشروع الدراسة ينفذ بالشراكة مع المعهد الديمقراطي (NDI) والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

تبرير القبح

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

احتهد الكثير من الواقع الإخبارية في تقديم المبررات الكافية لحادثة اختطاف اثنين من الرعايا الهولنديين، هما رجل وزوجته، كما لم تبخل الأجهزة الأمنية بالمساهمة في إنجاح هذه المهمة، لأنها لم تعلن الحادثة حتى الساعات الأولى من صباح امس، وكان العملية تمت في جزر الكاريبي لا في صنواحي العاصمة.

ان يقال إن الخاطفين لم يتمكنوا من الحصول على تعويض مالي، جراء إصابة القارورة في حادثة إطلاق نار من قبل نقطة امنية، او ان الرئيس لم يف بوعده باطلاق سراح افراد من القبيلة الذين ادينوا بجريمة اختطاف مشابهة، فذاك ما يخجل الإنسان من قوله، لان هذه المطالب حتى وإن كانت عادلة فإنها لا تبرر ارتكاب مثل هذه الجريمة، ولا ينبغي العاقل أن يسوق المبررات لمثل هذه الافعال القبيحة.

ليس من المنطق ان يقدم افراد من بني ضبيان على اختطاف السياح وحتى الرؤساء اليمنيين، إذا لم يتصح الجميع ارقبائهم، أو إذا مسا نزاع احدهم مع اخر على سطح منزل او على ملكية ارض قام باختطاف شريكه او ابنه، او اي شخص من العائلة، لانه إذا قيلنا بهذا المنطق فسال كل المظلومين او من لهم حقوق لدى السلطات، ملزمون باختطاف الأجانب وابناء المسؤولين او اقاربهم حتى يتم الاستجابة لمطالبهم. حادثة الهجوم على السياح الكوريين في حضرموت وجهت ضربة مؤلمة لقطاع السياحة المتنزح من اثار الاختطافات والإرهاب. ومع ان العاصفة لم تتوقف، إلا ان البحث عن مبررات واظهار الخاطفين باعتبارهم مظلومين ومجبرين على تلك الافعال سيحول البلاد إلى غابة، ويمهد للهيم الذي سيتحالف فيه الإرهاب مع الخاطفين من رجال القبائل.

اعتبر قرار المحكمة دليلاً على صدق دعواه ضد التلفزيون

المسيبلي ينتظر راتبه بعد قرار المحكمة بصرفه وتأجيل النظر في القضية

ينتظر المذيع احمد المسيبلي منذ الاسبوع الماضي تنفيذ قرار محكمة شمال الامانة الصادر في جلسة الثلاثاء 24 مارس الماضي، والذي قضى بتوجيه مذكرة للتلفزيون لصرف راتبه بانتظار الفصل في الدفع المقدم من المدعى عليها (المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون) الذي دفع بعدم جواز قبول دعوى المدعي المسيبلي للجوئه إلى القضاء مباشرة.

وسلم محامي المدعي السيد عبدالرقيب القاضي من مؤسسة علاو للمحاماة رداً على الدفع في الجلسة قبل الماضية اكد فيه ان اللجوء مباشرة إلى القضاء حق دستوري كان المدعي سبقه بفرح ابواب المسؤلين الذين لم يعيروه اهتماما، وطلب عدم قبول الدفع المقدم من المدعى عليها وسرعة الفصل في القضية وإطلاق راتب موكله المسيبلي لتضرره وأسرته جراء القرار الجائر الذي صدر بحقه.

وذكر المسيبلي ان المحامي سلم المذكرة لسكرتارية مدير المؤسسة الدكتور الزاب لعدم تمكنه من مقابلته بحجة انه غير موجود، وقامت المذكرة عانت كثيراً في اروقة المحكمة دون اي مبرر بحسب المسيبلي الذي تمنى ان يكون سبب ذلك هو الروتين الذي نتمتع به بلادنا الطيبة عما سواها بحسب تعبيره.

وصدر قرار ضد الزميل المسيبلي من قبل رئيس قطاع القضائية قضى بتوقيفه عن العمل وتنزيل كافة مستحقاته المالية بحجة تجاوزه بالحديث عن قمة الدوحة اثناء قراءته خبر قمة الكويت الاقتصادية في نشرة التاسعة مساء 18 يناير الماضي.

وقررت محكمة شمال الامانة إلزام المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بإطلاق راتب المذيع احمد المسيبلي. وقررت المحكمة برئاسة القاضي عبد الله صالح النواري، وتحرير مذكرة للتلفزيون لصرف راتب المدعي وحجز القضية إلى جلسة السابع من إبريل القادم للفصل في دفع المدعى عليها.

واعتبر المذيع احمد المسيبلي قرار المحكمة دليلا اخر على صدق الدعوى التي رفعها ضد قطاع التلفزيون، مؤكدا ثقته بان القضاء سيلغي القرار المتعسف الصادر ضده ويعيده إلى عمله، ويعوضه جراء ما لحق به وأسرته بعقل ما اعاد إليه راتبه.

وقال معلقا على قرار المحكمة في حينه: انا قلت سابقاً إن القضاء سينصفني ولو بعد حين، فهاهو اليوم قاضي المحكمة يوجه بإطلاق راتبي ولو متاخراً المهم انه انصفني في وجه من ظلمني، وقرار المحكمة الصادر اليوم دليل اخر على صدق دعواي وبعض كل الاكاذيب والافتراءات التي نشرت ضدي من قبل المسؤلين في التلفزيون على طول فترة القضاء.

ودعا المسيبلي قبل اسبوعين زملاء المهنة في القضائية اليمنية وجميع المؤسسات الإعلامية الرسمية في يوم عيدهم الى تحويل عيدهم من عيد شعارات وخطابات وقلصات تطبع على ورق إلى عيد للحرية والدعم للقضايا هم وحقوقهم المنتهكة وهم عيد افتتاح اجمل مبنى إعلامي وزارة الإعلام الجديد) إلى عيد الوقوف في وجه القمع الذي ينتهك المؤسسات الإعلامية ليلا نهارا منتهكا الحقوق والمستحقات والوقوف في وجه التهميش والتقليش والإرهاب.

أهلاً فيصل

تهنئ وتبارك للزميل العزيز ماجد المذحجي وزوجته

بمولودهما البكر «فيصل»

أسرة «النداء»